

أخبار عالمية

211 مليار دولار استثمارات لنقل الكربون



توقعت شركة «وود ماكنزي» للأبحاث والاستشارات أن تصل الاستثمارات العالمية في البنية التحتية لنقل ثاني أكسيد الكربون، المرتبطة بمشاريع احتجازه واستخدامه وتخزينه، إلى نحو 211 مليار دولار بحلول عام 2060. في ظل التوسع المتوقع في هذه الصناعة ودورها المتنامي في جهود خفض الانبعاثات الكربونية. وأوضحت الشركة أن هذه الاستثمارات يمكن أن تتيج نقل نحو 3 مليارات طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً على مستوى العالم، بينها 200 مليون طن تعبر الحدود الدولية، ما يعكس تنامي الحاجة إلى شبكات نقل متطورة تربط مواقع الانبعاثات بمواقع التخزين الجيولوجي. وبحسب تقديرات «وود ماكنزي»، تستحوذ منطقة آسيا والمحيط الهادئ على نحو 60% من إجمالي الاستثمارات المتوقعة، مدفوعة بطول مسافات النقل وضخامة الانبعاثات المرتقبة، فيما تأتي أميركا الشمالية وأوروبا في المرتبتين التاليتين. وأشارت الشركة إلى أن خطوط الأنابيب تمثل المحرك الرئيسي للاستثمارات في القطاع، إذ تربط مصادر الانبعاثات، التي تتركز غالباً على اليابسة، بمواقع التخزين الجيولوجي البرية والبحرية.

زادت 13.72 مليار دولار خلال عام.. لترتفع للشهر الثالث توالياً

الكويت ترفع حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية إلى 72.96 مليار دولار

- 1 23.2 % نمواً سنوياً.. و3.73 مليارات دولار زيادة في أغسطس
- 2 70.76 مليار دولار في السندات طويلة الأجل تشكل 97 % من الإجمالي
- 3 9.33 تريليونات دولار إجمالي الحيازات الأجنبية.. واليابان تتصدر

أما حيازة الكويت من أذون الخزانة والأدوات قصيرة الأجل، فبلغت 2.20 مليار دولار بنهاية أغسطس، بزيادة سنوية قدرها 47.65 %، رغم انخفاضها على أساس شهري بنسبة 4.76 % . وعلى الرغم من أن معدل النمو السنوي للأدوات قصيرة الأجل تجاوز نظيره للسندات طويلة الأجل، فإن صغر حصتها من الإجمالي أبقي تأثيرها على حجم الحيازة أقل من تأثير السندات طويلة الأجل، التي تستحوذ على معظم الاستثمارات. وعلى المستوى العالمي، بلغ إجمالي حيازات الدول الأجنبية من سندات الخزانة الأمريكية نحو 9.33 تريليونات دولار بنهاية أغسطس 2026، بزيادة نسبتها 0.86 % مقارنة بنحو 9.25 تريليونات دولار في نهاية الشهر نفسه من العام الماضي. وتكشف المقارنة أن معدل نمو الحيازة الكويتية، البالغ 23.16 %، تجاوز نمو إجمالي الحيازات الأجنبية بفارق يقارب 22.3 نقطة مئوية، بما يعكس وتيرة زيادة أعلى للكويت خلال فترة المقارنة السنوية. وبناءً على هذه الأرقام، ارتفعت حصة الكويت من إجمالي الحيازات الأجنبية إلى نحو 0.78 % بنهاية أغسطس، مقابل نحو 0.64 % قبل عام، نتيجة نمو رصيدها بوتيرة أسرع من الزيادة المسجلة في الإجمالي العالمي.



وبذلك، تجاوزت الحيازة الكويتية حاجز 70 مليار دولار بنهاية أغسطس، بعدما كانت دون هذا المستوى في يوليو، لتصبح أعلى بنحو 2.96 مليار دولار من هذا الحاجز، وفق الأرقام المعلنة. وعلى صعيد توزيع الاستثمارات بحسب آجال الاستحقاق، بلغت حيازة الكويت من السندات طويلة الأجل 70.76 مليار دولار، بارتفاع سنوي نسبته 22.53 %، فيما سجلت زيادة شهرية بلغت 5.74 % . وتشكل السندات طويلة الأجل نحو 97 % من إجمالي الحيازة الكويتية، مقابل نحو 3 % للأدوات قصيرة الأجل، وهو توزيع يوضح الثقل الكبير للإصدارات ذات الآجل

رفعت الكويت حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية إلى مستوى قياسي جديد بلغ 72.96 مليار دولار بنهاية أغسطس 2026، بزيادة سنوية قدرها 13.72 مليار دولار، تعادل 23.16 %، مواصلة تعزيز استثماراتها في هذه الأدوات للشهر الثالث على التوالي. وأظهرت بيانات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الحيازة الكويتية من 59.24 مليار دولار في أغسطس 2025 إلى 72.96 مليار دولار في الشهر ذاته من العام الحالي، فيما استحوذت السندات طويلة الأجل على الحصة الأكبر من إجمالي الرصيد. وعلى أساس شهري، ارتفعت حيازة الكويت بنحو 5.39 %، بما يعادل 3.73 مليارات دولار، مقارنة بمستواها البالغ 69.23 مليار دولار في نهاية يوليو 2026، لتواصل مسارها الصاعد للشهر الثالث تبعاً وتعادل الزيادة المسجلة في أغسطس وحده نحو 54 % من إجمالي ارتفاع الحيازة منذ بداية العام، ما يبرز حجم التغير الذي شهده الرصيد خلال الشهر مقارنة بحصصه الشهر الثمانية الأولى. ومنذ بداية 2026، أضافت الكويت 6.91 مليارات دولار إلى حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية، مسجلة نمواً بنسبة 10.46 % مقارنة برصيدها البالغ 66.05 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2025.

مجلس الإدارة يجتمع الأربعاء لبحث التوصية عن السنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2026

«وربة كابيتال» تناقش إخراج الزكاة نيابة عن مساهميها

- 1 334.8 ألف دينار أرباحاً سنوية.. وربحية السهم 11.16 فلساً
- 2 التوسع في الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية يدعم العودة إلى الربحية



المساهمون في صدارة الاهتمام

في ضوء هذه التطورات، يجمع المشهد الحالي للشركة بين تحسن الحصيلة المالية السنوية، وتوسيع نطاق النشاط التشغيلي، والاستعداد لتعزيز رأس المال. وتوفر هذه العناصر فرصاً لدعم النمو، فيما تظل استدامة الربحية وتنفيذ الأعمال المعلقة عاملين أساسيين في ترجمة تلك الخطوات إلى نتائج ملموسة. وبأتي اجتماع الأربعاء ليضيف إلى هذه الملفات مناقشة الزكاة الشرعية نيابة عن المساهمين، في خطوة تتصل مباشرة بعلاقتهم بالشركة واهتمامهم بمتابعة التزاماتها وتوجهاتها عن السنة المالية الأخيرة.

مضاعفة رأس المال

وفي خطوة تستهدف دعم المرحلة المقبلة، حصلت «وربة كابيتال» في 17 أغسطس 2026 على موافقة هيئة أسواق المال لزيادة رأس مالها المصدر والمدفوع من 3 ملايين إلى 6 ملايين دينار، بزيادة نقدية قدرها 3 ملايين دينار، تعادل 100 في المئة. وتتضمن الموافقة إصدار 30 مليون سهم جديد، بالقيمة الاسمية البالغة 100 فلس للسهم، مع علاوة إصدار، ومنح المساهمين حق أولوية الاكتتاب بحسب نسبة ملكية كل منهم. وأكدت الشركة أن الأثر المالي سيظهر بعد استكمال إجراءات الاكتتاب وتنفيذ الزيادة، التي ستسهم في تعزيز القاعدة الرأسمالية ودعم خططها المستقبلية.

قاعدة أوسع للنمو

وتبرز أهمية الزيادة المرتقبة في توفير قاعدة رأسمالية أكبر لمواكبة تطور الأعمال. وعند استكمالها، يمكن أن تمنح الشركة مرونة إضافية في دراسة الفرص وتمويل احتياجات التوسع، مع بقاء توظيف الموارد مرتبطاً بالقرارات الاستثمارية والتنفيذية التي تعلنها. وتتقاطع هذه الخطوة مع توجه الشركة المعلن نحو تطوير الاستثمارات المباشرة، والبحث عن فرص تحقق قيمة للمساهمين. ووفق تعريفها المنشور، تمتلك «وربة كابيتال» محفظة تشمل القطاع الصناعي وقطاعات أخرى، وتستهدف تنمية استثماراتها من خلال دراسة الفرص وتطوير الأعمال.

فرص لتنمية الأعمال التشغيلية

وتشير طبيعة الخدمات المشمولة بالاتفاقية إلى فرصة لتطوير حضور الشركة التابعة في الأعمال المرتبطة بالحفر والمعدات الثقيلة؛ فالجمع بين التوريد والتأجير والتشغيل والنقل يفتح أكثر من مجال للمشاركة في احتياجات العميل التشغيلية. ومن زاوية قراءة مسار الشركة، يمثل هذا النشاط امتداداً عملياً لتوجهها نحو توسيع أعمالها. وتبقى مساهمته في الإيرادات والأرباح مرتبطة بالتنفيذ وحجم الأعمال الفعلي، وهو ما ستوضحه النتائج والإفصاحات اللاحقة، دون استباقها بتقديرات مالية غير معلنة.

التوصية الخاصة بالزكاة.

توسع في خدمات الحفر

وعلى المستوى التشغيلي، أعلنت الشركة في أغسطس الماضي توقيع إحدى شركاتها التابعة، وهي «وربة كابيتال لتجارة الآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية النفطية»، اتفاقية لتوريد وتأجير وتشغيل ونقل أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة لصالح شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة. وتشمل الاتفاقية 17 عقداً وردت أرقامها في الإفصاح، وهو ما يبرز اتساع نطاق الخدمات التي تدخل ضمن التعاون بين الطرفين، من توفير المعدات إلى تشغيلها ونقلها. وأوضحت الشركة عند الإعلان أن الأثر المالي للاتفاقية لا يمكن تحديده في ذلك الوقت.

عودة إلى الربحية

وعلى صعيد النتائج المالية، حققت «وربة كابيتال» تحولاً إيجابياً في حصيلة أعمالها السنوية، مسجلة صافي أرباح بنحو 334.78 ألف دينار عن السنة المنتهية في 31 يوليو 2026، مقارنة بخسائر بلغت نحو 46.63 ألف دينار في السنة السابقة، فيما بلغت ربحية السهم 11.16 فلساً. وبذلك تحسن صافي النتيجة السنوية بنحو 381.4 ألف دينار، لتنتقل الشركة من الخسارة إلى الربح. وأرجعت الشركة هذا التحسن إلى التوسع في أنشطتها الاستثمارية والتشغيلية وزيادة الإيرادات، وهو ما يربط العودة إلى الربحية بتطور قاعدة الأعمال ومصادر الدخل. ورغم تسجيل خسارة في الربع الرابع، ظلت المحصلة السنوية موجبة، بما يوفر أساساً للبناء عليه في المرحلة المقبلة.

اعتماد الحسابات السنوية

وكان مجلس الإدارة قد ناقش واعتمد البيانات المالية الختامية المجمعة عن السنة المنتهية في 31 يوليو 2026، خلال اجتماعه في السادس من أكتوبر الجاري. وبأتي اجتماع الزكاة بعد هذه الخطوة، ليتناول موضوعاً مرتبطاً بالسنة المالية التي انتهت واعتمد المجلس حساباتها. ويتيح تسلسل الإفصاحات للمساهمين متابعة تطورات الشركة، بدءاً من إعلان النتائج السنوية، وصولاً إلى الموضوعات اللاحقة المعروضة على مجلس الإدارة، مع الفصل بين اعتماد الحسابات ومناقشة

أعلنت شركة وربة كابيتال القابضة أن مجلس إدارتها سيجتمع يوم الأربعاء المقبل، الموافق 21 أكتوبر 2026، في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً، لمناقشة التوصية بإخراج الزكاة الشرعية نيابة عن مساهمي الشركة. عن السنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2026. وقالت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت بتاريخ 18 أكتوبر الجاري، إن الاجتماع المرتقب سيبحث هذا البند، مشيرة إلى عدم وجود أثر للمعلومة المعلنة على مركزها المالي. وبأتي الاجتماع عقب اعتماد البيانات المالية السنوية، وفي وقت تشهد فيه أعمال الشركة تطورات تشمل العودة إلى تحقيق الأرباح، وتوسيع النشاط التشغيلي، واتخاذ خطوات لتعزيز قاعدتها الرأسمالية.

الزكاة على طاولة المجلس

تضع المناقشة المرتقبة ملف الزكاة الشرعية عن المساهمين ضمن أعمال مجلس الإدارة، بما يمنح هذا الجانب اهتماماً مؤسسياً إلى جانب متابعة الأداء المالي والاستثمارات. ويتعلق البند المعلن بمناقشة التوصية عن السنة المالية الأخيرة، على أن تتحدد الخطوة التالية وفق ما يسفر عنه الاجتماع. ويكتسب الموضوع أهمية للمساهمين الراغبين في متابعة ما تقرره الشركة بشأن إخراج الزكاة نيابة عنهم، خصوصاً مع تحديد الفترة المالية المعنية بوضوح. ولم يتضمن الإفصاح إعلان قيمة الزكاة أو تفاصيل آلية إخراجها، إذ اقتصر على موعد الاجتماع والموضوع المعروض للمناقشة.

أخبار الشركات



«المعامل» تحصد موافقة على ترسيتين بـ18.19 مليون دينار

الكويتية وشركاتها التابعة، ونُشرت في 10 مايو الماضي. وأكدت أنها لم تتلقَ حتى الآن أي كتاب رسمي بشأن الترسيتين، وأن التطور المعلن لا يترتب عليه أثر مالي حالياً، على أن تُخطر هيئة أسواق المال وبورصة الكويت بأي مستجدات فور ورودها. وارتفعت أرباح الشركة في النصف الأول من 2026 بنسبة 21.06 % إلى 1.25 مليون دينار، مقابل 1.04 مليون دينار في الفترة المقابلة من 2025.

أما المشروع الثاني، فيشمل «المجموعة الثالثة» من خدمات صيانة شبكة الطرق في منطقة الأحمدى ومناطق حقول شركة نفط الكويت جنوب وشرق الكويت، بقيمة 7.58 مليون دينار، ومدة تنفيذ 60 شهراً. وأشارت «المعامل» إلى نشر الموافقة في العدد 1813 من الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، الصادر في 18 أكتوبر 2026، مبيّنة أن المشروعين سبق أن صدرت بشأنهما قرارات ترسية من لجنة الشراء العليا لمناقصات مؤسسة البترول

حصلت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات على موافقة مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة لترسية مشروعين لصيانة شبكة طرق شركة نفط الكويت، بقيمة إجمالية معلنة تبلغ 18.19 مليون دينار. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأحد، أن المشروع الأول يختص بصيانة شبكة الطرق في حقول شركة نفط الكويت شمال وغرب الكويت، بقيمة 10.62 مليون دينار، ومدة تنفيذ 48 شهراً.

القرطاس يرفع حصته في «التخصيص» إلى 5.16 %

رفع المساهم نزار القرطاس حصته في شركة التخصيص القابضة إلى 5.16 % من رأس المال، مقابل 5.09 % سابقاً، بزيادة صافية بلغت نحو 268.76 ألف سهم. ووفق إفصاح لبورصة الكويت، أمس الأحد، ارتفع إجمالي الأسهم المشمولة بالمصلحة إلى 20.56 مليون سهم، مقارنة بنحو 20.29 مليون سهم قبل التغيير. وجاءت الزيادة مع ارتفاع ملكية شركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات إلى 20.22 مليون سهم، تعادل 5.07 % من رأس المال، مقابل

19.89 مليون سهم بنسبة 4.99 % في المقابل، انخفضت ملكية شركة الرد بنسبة 0.09 %، مقابل 400 ألف سهم بنسبة 0.10 %.

وحدّد تاريخ الحصول على المصلحة في 15 أكتوبر 2026، فيما تعود بيانات الملكية السابقة إلى 4 أكتوبر. وكانت «التخصيص» قد تحولت إلى الربحية خلال النصف الأول من 2026، محققة أرباحاً بقيمة 5.09 مليون دينار، مقابل خسائر بلغت 3.05 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2025.

الرومي يكتب في 60 ألف سهم بـ«المساكن»

ويبلغ رأس المال المدفوع للشركة نحو 1.1 مليون دينار، فيما يبلغ رأسمالها المصدر والمصرح به 4 ملايين دينار، موزعاً على نحو 40 مليون سهم، وتملك شركة أسيكو للصناعات نحو 35 % من رأسمالها. وبحسب آخر بيانات مالية منشورة، انخفضت خسائر «المساكن» خلال النصف الأول من 2026 بنسبة 97.98 %، إلى نحو 38.64 ألف دينار، مقابل 1.92 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2025.

اكتتب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري، عادل الرومي، في 60 ألف سهم من أسهم زيادة رأسمال الشركة، بسعر 100 فلس للسهم، وبقيمة إجمالية تبلغ 6 آلاف دينار. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأحد، أن التعامل نُفذ في 15 أكتوبر 2026، بصورة مباشرة ولحساب مقدم الطلب.

«الخليج للتأمين» تنال موافقة لسندات بـ100 مليون دينار

السندات وإعادة شراء سندات عام 2021 في 5 نوفمبر المقبل، على أن يحل موعد الاستدعاء الأول للسندات القائمة في 10 نوفمبر. وحققت «الخليج للتأمين» أرباحاً بلغت 23.76 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بزيادة 89.2 %، مقارنة بنحو 12.56 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2025.

إلى تعيين شركة كامكو للاستثمار مديراً وحيداً للإصدار ومستشاراً لهيكله العملية. ومن المتوقع طرح السندات في شريحتين، إحداها بفائدة ثابتة والأخرى بفائدة متغيرة، وفق شروط الإصدار. وحددت المجموعة 18 أكتوبر 2026 موعداً لفتح الاكتتاب، و 29 أكتوبر لإغلاقه والتخصيص، فيما يُتوقع إصدار

حصلت مجموعة الخليج للتأمين على موافقة هيئة أسواق المال على نشرة اكتتاب لإصدار سندات دين دائمة، مصنفة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال، بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار. وقالت المجموعة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأحد، إن الإصدار يستهدف أيضاً استرداد السندات القائمة، مشيرة

«المشتركة» تفوز بمناقصة بـ10.18 مليون دينار

وتوقعت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأحد، تحقيق أرباح تشغيلية من المشروع، تُدرج في بياناتها المالية خلال فترة التنفيذ. وسجلت «المشتركة» أرباحاً بقيمة 5.71 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بنمو 31 %، مقارنة بنحو 4.34 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2025.

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات نشر الموافقة على ترسية مناقصة تابعة لشركة نفط الكويت عليها، بقيمة 10.18 مليون دينار، في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم». وتشمل المناقصة خدمات صيانة شبكة الطرق في مدينة الأحمدى ومناطق حقول شركة نفط الكويت في جنوب وشرق الكويت، ضمن «المجموعة الثانية»، بمدة تنفيذ تبلغ 5 سنوات.

...وتقتنص مناقصة أخرى بـ8.65 مليون دينار

ضمن «المجموعة الأولى»، بمدة تنفيذ تبلغ 5 سنوات. وجاء الإعلان استناداً إلى الموافقة المنشورة في العدد 1813 من الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، الصادر في 18 أكتوبر 2026.

وتوقعت «المشتركة» تحقيق أرباح تشغيلية تُدرج في بياناتها المالية على مدار تنفيذ المشروع، مؤكدة أنها ستعلن أي مستجدات جوهرية تتعلق بالعقد فور توافرها.

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات الموافقة على ترسية مناقصة أخرى لصيانة طرق شركة نفط الكويت عليها، بقيمة 8.65 مليون دينار، لترتفع قيمة المناقصتين المعلنتين أمس إلى 18.83 مليون دينار. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأحد، أن المناقصة تخص خدمات صيانة شبكة الطرق في مدينة الأحمدى ومناطق حقول شركة نفط الكويت في جنوب وشرق الكويت،

«جي إف إتش» يغلق صندوقاً بـ63 مليون دولار

ملياري يورو، وفرص أعمال مستقبلية بقيمة 16 مليار يورو. وفي إفصاح منفصل، أوضح «جي إف إتش» أن حصة شركته التابعة «جي إف إتش بارتنرز» في صفقة التخارج من منشأة لوجستية بالولايات المتحدة تبلغ 4.59 %. وكانت المنشأة قد بيعت إلى «ميشلان أمريكا الشمالية» في صفقة إجمالية بقيمة 151 مليون دولار، أعلن عنها الأسبوع الماضي. وتوقع البنك أن ينعكس التخارج إيجابياً على بياناته المالية وعوائده. وارتفعت أرباح «جي إف إتش» خلال النصف الأول من 2026 بنسبة 14 % إلى 23.61 مليون دينار، تعادل 76.20 مليون دولار، مقابل 20.66 مليون دينار، تعادل 67.24 مليون دولار، في الفترة المماثلة من 2025.

الشركة في مارس 2026 اندماجها مع «باور جريد كومبونتس»، ضمن صفقة قادتها «بلاكستون»، لتشكيل إحدى أكبر الشركات الموردة للمعدات الهندسية لقطاع مرافق الكهرباء في أمريكا الشمالية. أما «إتش أند إم»، فتقدم خدمات الهندسة الكهربائية المتخصصة في أنظمة الجهد العالي، لقطاعات تشمل مراكز البيانات وتخزين الطاقة بالبطاريات والمرافق والطاقة المتجددة. وبحسب الإفصاح، يُتوقع أن تبلغ إيرادات الشركة نحو مليار يورو في السنة المالية 2026، مقارنة بـ61 مليون يورو في 2020، فيما تستهدف الوصول بإيراداتها السنوية إلى 3 مليارات يورو خلال 5 أعوام. ويستند هذا التوجه إلى دفتر طلبات بقيمة

أعلن بنك جي إف إتش إغلاق صندوق «فرص أنظمة الطاقة الكهربائية» بقيمة 63 مليون دولار، للاستثمار في البنية التحتية الحيوية لشبكات الكهرباء في أمريكا الشمالية وأوروبا، وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وأوضح البنك، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأحد، أن الصندوق يتيح الاستثمار في شركتي «ماككين باور سيستمز» و«إتش أند إم في إنجينيرينغ»، اللتين تعملان في دعم توسعة شبكات الكهرباء وتحديثها. وتتخصص «ماككين باور سيستمز» في تصنيع المنتجات الهندسية المستخدمة في إنشاء البنية التحتية لنقل الكهرباء وتوزيعها ومحطاتها الفرعية، وصيانتها وتحديثها. وأتمت

تراجع محدود لـ«الأول» وصعود ٤ قطاعات يخففان ضغوط بداية الأسبوع

بورصة الكويت تستقطب 39 مليون دينار.. و29 سهماً ترتفع

1 «الأول» يتراجع 0.24%.. والسيولة تتوزع على 149.63 مليون سهم

2 التكنولوجيا يصعد 1.58% متصدراً القطاعات الراحبة.. و24 سهماً تحافظ على أسعارها



كتب مساعد طالح

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على تراجع جماعي لمؤشراتها الرئيسية، وسط ضغوط شملت غالبية القطاعات، إلا أن الجلسة احتفظت بمساحة من النشاط على عدد من الأسهم، مع ارتفاع أسعار 29 سهماً وصعود 4 قطاعات، فيما بلغت قيمة التداولات نحو 39 مليون دينار. وأظهرت حركة السوق تفاوتاً واضحاً في حجم الانخفاضات، إذ سجل مؤشر السوق الأول أقل الخسائر، مقابل ضغوط أكبر على مؤشري السوق الرئيسي و«الرئيسي 50».

وأغلقت البورصة تعاملات أمس الأحد على انخفاض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.24%، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0.40%، بينما انخفض مؤشر الرئيسي 50 بنحو 1.06%، وهبط مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.18%، مقارنة بإغلاق الخميس الماضي. وتعكس هذه المحصلة استمرار الحذر في التعاملات، لكنها تكشف أيضاً عن اختلاف أداء الأسهم ومكوناتها، بما أبقى المجال مفتوحاً أمام تحركات إيجابية انتقائية رغم غلبة اللون الأحمر.

38.99 مليون دينار تداولات

بلغت قيمة التداولات خلال الجلسة 38.99 مليون دينار، توزعت على 149.63 مليون سهم، من خلال تنفيذ 14.3 ألف صفقة. وتؤكد هذه الأرقام استمرار التعاملات على نطاق ملحوظ، رغم تراجع المؤشرات، مع تفاوت اتجاهات

التداولين بين البيع والشراء بحسب كل سهم، وما يرتبط به من إفصاحات وتوقعات. وبلغ متوسط قيمة الصفقة، حسابياً، نحو 2727 ديناراً، فيما وصل متوسط عدد الأسهم في الصفقة الواحدة إلى قرابة 10.5 آلاف سهم. وهي متوسطات تقدم صورة عامة عن حجم التعاملات، لكنها لا تحدد طبيعة المستثمرين المشاركين أو حجم الحضور المؤسسي، خصوصاً أن اختلاف أسعار الأسهم وأحجام الصفقات يجعل قراءة السيولة أكثر دقة عند ربطها بتوزيع التداولات على الشركات. ولا تكفي قيمة التداولات منفردة للحكم على قوة الاتجاه المقبل؛ فالأهم هو مدى استمرارية السيولة واتساع مشاركتها بين الأسهم. وقد تسجل بعض الشركات نشاطاً واضحاً في جلسة تتراجع خلالها المؤشرات، وهو ما يجعل متابعة حركة كل سهم وإفصاحاته ضرورية لفهم الصورة بعيداً عن الاكتفاء بنسبة تغير المؤشر العام.

4 قطاعات تخالف التراجع

على المستوى القطاعي، تراجعت مؤشرات 9 قطاعات، في مقابل ارتفاع 4 قطاعات، لتميل الكفة إلى الانخفاض مع بقاء نشاط إيجابي في أجزاء من السوق. وتصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات المتراجعة بانخفاض نسبته 3.93%. بينما قاد قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات الصاعدة بارتفاع بلغ 1.58%. ويشير هذا التباين إلى أن الضغوط لم تشمل جميع القطاعات بالدرجة نفسها، وأن بعض الأسهم استطاعت تسجيل مكاسب رغم الاتجاه العام. وهي نقطة إيجابية في قراءة الجلسة، لأنها توضح استمرار التمايز بين الشركات والقطاعات، بدلاً من انحصار حركة السوق في مسار متطابق.

لكن صعود قطاع بعينه يحتاج إلى قراءة مكوناته وأوزان الأسهم داخله، قبل اعتباره مؤشراً على تحسن شامل في نشاط شركاته. فقد يتأثر الأداء القطاعي بحركة عدد محدود من الأسهم، ولذلك تظل مقارنة المكاسب بحجم التداولات واتساع المشاركة داخل القطاع ضرورية لتقدير مدى قوة هذا الارتفاع واستمراريته.

29 سهماً تحقق مكاسب

على صعيد الأسهم، ارتفعت أسعار 29 سهماً، مقابل تراجع 81 سهماً، فيما استقرت أسعار 24 سهماً. وتؤكد هذه الأرقام أن ضغوط البيع كانت الأوسع انتشاراً، لكنها تظهر أيضاً أن 53 سهماً أنهت الجلسة بين الارتفاع والاستقرار، بما يعادل نحو 39.6% من إجمالي الأسهم الواردة في حصيلة الأداء. ولا تلغي هذه النسبة غلبة التراجعات، لكنها تضيف بعداً أكثر توازناً إلى المشهد؛ إذ احتفظ جزء من الأسهم بمستوياته السعريّة أو حقق مكاسب، في وقت انخفضت فيه المؤشرات الرئيسية. ومن هنا، تبدو الانتقائية العنوان الأوضح للتعاملات، مع اختلاف قدرة الأسهم على التماسك واستقطاب الطلب.

ويظل اتساع قائمة الراحين من المؤشرات المهمة التي تستحق المتابعة لاحقاً. فالتحسن الأكثر رسوخاً يحتاج إلى مشاركة عدد أكبر من الأسهم، بحيث تتجاوز المكاسب نطاق شركات محدودة، وتتزامن مع تراجع عدد الأسهم الخاسرة. أما جلسة أمس، فقد قدمت إشارات متباينة تجمع بين ضغوط واضحة ومساحة قائمة للتحركات الإيجابية.

«مشاعر» يتقدم الراحين

تصدر سهم «مشاعر» قائمة الأسهم المرتفعة بمكاسب بلغت 2.50%، فيما جاء سهم «امتيازات» في مقدمة الأسهم المتراجعة بانخفاض نسبته 13.53%. ويبرز الفارق بين النسبتين اتساع التباين في أداء الأسهم الفردية، كما يؤكد أهمية النظر إلى تفاصيل التداولات وعدم الاكتفاء بحركة المؤشرات. فالانخفاض الحاد لسهم منفرد لا يعكس بالضرورة حجم الضغوط على بقية السوق، مثلاً لا يعني تصدر سهم القائمة الراحين تحسن جميع الشركات المنتمية إلى قطاعه. وتحتاج مثل هذه

التحركات إلى ربطها بالإفصاحات وأحجام التداول وطبيعة المعروض والطلب، قبل بناء استنتاجات تتجاوز ما تظهره الأرقام. وفي هذا الإطار، يبقى التمييز بين الأداء السعري والأداء التشغيلي مهماً؛ فتغير سعر السهم في جلسة واحدة لا يقدم تقييماً كاملاً لأعمال الشركة. وتظل النتائج المالية، واستمرارية الأرباح، ومستوى المديونية، والتدفقات النقدية عناصر أساسية لفهم وضع الشركات، إلى جانب متابعة أسعارها في السوق.

«بيتك» يتصدر السيولة

تصدر سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» قائمة الأسهم الأكثر استقطاباً للسيولة، بتداولات بلغت قيمتها 3.98 ملايين دينار، تعادل نحو 10.2% من إجمالي قيمة التداولات. ويعكس ذلك حضوره البارز في تعاملات الجلسة، إذ استحوذ منفرداً على ما يزيد قليلاً على عُشر السيولة المتداولة. وتوضح هذه الحصة أهمية متابعة توزيع التداولات، وليس إجماليتها فقط، لأن نشاط سهم ذي وزن مؤثر قد يكون محورياً في قراءة حركة السوق. ومع ذلك، فإن تصدر السيولة لا يعني بالضرورة صعود السعر، كما لا يثبت اتجاه التداولات نحو التجميع؛ إذ تمثل القيمة المنفذة حصيلة عمليات بيع وشراء متقابلة. ومن ثم، تبقى قراءة نشاط «بيتك» مرتبطة بحركته السعريّة وتطور أحجام

تداولاته عبر أكثر من جلسة. أما الرقم المسجل أمس، فيؤكد مكانته في مقدمة الأسهم النشطة من حيث القيمة، ويضعه ضمن الأسهم الرئيسية التي تستحق المتابعة عند تقييم اتجاه السيولة خلال بقية الأسبوع.

«جي إف إتش» يقود الكميات

على مستوى الكميات، تصدر سهم «جي إف إتش» النشاط بتداول 16.48 مليون سهم، مستحوذاً على نحو 11% من إجمالي الأسهم المتداولة. وجاء هذا النشاط عقب إعلان المجموعة إغلاق صندوقها الاستثماري بقيمة 63 مليون دولار، ليحضر الإفصاح ضمن الأخبار المصاحبة لتداولات السهم. ويعكس تصدر الكميات اهتماماً تداولياً بالسهم، لكنه لا يسمح وحده بتحديد الأثر المالي للإعلان أو اتجاه السعر مستقبلاً. فتقييم أي صندوق استثماري يتطلب الاطلاع على تفاصيله، وطبيعة أصوله، وحصص المجموعة فيه، والرسوم أو العوائد المرتبطة به، وتوقيت انعكاسها على النتائج المالية. كما أن قيمة الصندوق لا تعادل أرباحاً محققة للشركة، وهي نقطة أساسية عند قراءة مثل هذه الإفصاحات. وتظل أهمية الإعلان مرتبطة بما يضيفه إلى نشاط المجموعة وأعمالها، وفق التفاصيل المعلنة، بينما يقدم حجم التداول مؤشراً منفصلاً على مستوى النشاط الذي شهده السهم خلال الجلسة.

4

تفاوت خسائر المؤشرات يعكس انتقائية التداول.. والإفصاحات تتيح فرصاً لإعادة التقييم

تماسك يحتاج إلى اتساع

وستكون الجلسات المقبلة أكثر قدرة على توضيح ما إذا كان التماسك النسبي لبعض الأسهم سيتسع ليشمل نطاقاً أكبر من السوق. ويظل تحسن توزيع السيولة، وزيادة عدد الراحين، وتفاعل الأسعار مع الإفصاحات المالية، مؤشرات مهمة لتقييم هذا المسار، بعيداً عن المبالغة في التفاؤل أو احتزال المشهد في خسائر جلسة واحدة.

حملت جلسة أمس نقاطاً إيجابية يمكن البناء عليها في متابعة السوق، أبرزها محدودية تراجع «الأول»، وارتفاع 4 قطاعات، وتحقيق 29 سهماً مكاسب، إلى جانب استمرار تداولات قاربت 39 مليون دينار. لكنها جاءت ضمن جلسة ظلت فيها كفة الانخفاض أرجح، سواء على مستوى المؤشرات أو عدد الأسهم المتراجعة.

3

«بيتك» يتصدر القيمة بـ3.98 ملايين دينار.. و«جي إف إتش» يقود الكميات

الإفصاحات تدعم التقييم

وفي المقابل، فإن تراجع الأسعار لا يجعل جميع الأسهم فرصاً متكافئة؛ فالمقارنة تحتاج إلى النظر في جودة الأرباح واستدامتها، وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، ومدى تناسب السعر مع أدائها. وتوفر هذه القراءة أساساً أكثر توازناً من تفسير كل انخفاض باعتباره فرصة، أو كل ارتفاع باعتباره دليلاً كافياً على قوة الشركة.

تفتح إفصاحات الشركات مجالاً لإعادة تقييم الأسهم على أسس أكثر وضوحاً، خصوصاً عندما تقدم معلومات عن نمو الأعمال أو الاستثمارات أو تطور الأرباح. ويزداد وزن هذه المعلومات في جلسات التباين، حين تختلف حركة الشركات وتصبح التفاصيل المالية أكثر أهمية من الاتجاه العام وحده.

في ظل قوة القواعد الرأسمالية وتحسن النشاط وجودة المحافظ

القطاع المصرفي الكويتي الأكثر استقراراً في المنطقة

1 140 مليار دينار إجمالي الأصول بنمو 7.36 % خلال 6 أشهر

2 القطاع استفاد من استقرار البيئة النقدية خلال الربع الثالث

كتب محمد ياسين

يتمتع القطاع المصرفي الكويتي، بمستويات مرتفعة من الاستقرار مقارنة بالقطاعات المصرفية في الدول الإقليمية، كما تحافظ البنوك المحلية على معدلات ربحية ونمو ائتماني متينة، رغم المخاطر الجيوسياسية والبيئة الإقليمية المضطربة منذ فبراير 2026.

وخلال العام الحالي واصل القطاع ترسيخ موقعه كأحد أكثر القطاعات المالية استقراراً، مستفيداً من قوة القواعد الرأسمالية، وتحسن النشاط، ونمو الودائع والأصول، فضلاً عن استمرار جودة المحافظ الائتمانية عند مستويات مريحة.

وتشير نتائج البنوك التسعة المدرجة إلى أن القطاع دخل الربع الثالث من العام بقاعدة مالية قوية، بعدما سجل صافي أرباح مجمعة بنحو 922.3 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بزيادة 4.6 % على أساس سنوي، مقارنة بنحو 881.9 مليون دينار في الفترة المابقة من 2025.

الأصول تتجاوز 140 مليار دينار

أظهرت بيانات النصف الأول أن إجمالي أصول القطاع المصرفي الكويتي ارتفع إلى 140.03 مليار دينار بنهاية يونيو 2026، مقابل 130.43 مليار دينار في نهاية الفترة المماثلة من 2025، بنمو سنوي بلغ نحو 7.36 %.

الإيرادات التشغيلية للبنوك هي الأخرى قفزت إلى 2.346 مليار دينار خلال النصف الأول، مقابل 2.176 مليار دينار قبل عام، بزيادة تقارب 7.8 %، ما يعكس استمرار قدرة البنوك على تنمية أعمالها الأساسية وتعويض الضغوط التي تواجه هوامش الربحية.

ويأتي نمو الأصول مدفوعاً بصورة رئيسية بالتوسع في الائتمان والاستثمارات، إلى جانب نمو أرصدة العملاء، وهو ما يعكس استمرار الطلب على التمويل من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الائتمان.. محرك رئيسي للنمو

شهد النشاط الائتماني خلال 2026 اتجاهاً تصاعدياً، مع استفادة البنوك من تحسن النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على التمويل العقاري والاستهلاكي وتمويل الشركات والقطاعات الإنتاجية. ووفقاً لإحصائية بنك الكويت المركزي، بلغ إجمالي ودايع القطاع المصرفي نحو 62.29 مليار دينار، بنهاية النصف الأول

من العام الحالي بارتفاع 5.3 % منذ نهاية ديسمبر 2025، وبنحو 11.3 % على أساس سنوي، فيما بلغت ودايع القطاع الخاص نحو 45.65 مليار دينار، بزيادة 4.2 % مقارنة بشهر يونيو 2025.

كما أظهرت بيانات بنك الكويت المركزي توسع التمويل الموجه إلى عدد من القطاعات، من بينها العقار والإنشاءات والصناعة والنفط والغاز، في حين شهد التمويل الموجه لشراء الأوراق المالية نمواً ملحوظاً أيضاً خلال الأشهر الأولى من العام.

ويمثل هذا التطور أحد أبرز المؤشرات على انتقال البنوك من مرحلة المحافظة على السيولة والهوامش إلى مرحلة أكثر نشاطاً في توظيف الميزانيات، مع استمرار الضوابط الائتمانية وارتفاع مستويات التحوط.

قوة المراكز المالية

على مستوى التانة المالية، حافظت البنوك الكويتية على مستويات رأسمالية تفوق الحدود التنظيمية، بما يوفر هامش أمان أمام التقلبات الاقتصادية أو الائتمانية.

وأظهرت أحدث مؤشرات السلامة المالية المتاحة أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي بلغت نحو 18.2 % في يونيو 2026، مقابل 18.5 % في مارس، فيما بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى قاعدة رأس المال نحو 87.5 %.

وتكتسب هذه المستويات أهمية خاصة في ظل توسع البنوك في الإقراض، إذ تعني أن النمو الائتماني لا يتم على حساب قدرة القطاع على استيعاب المخاطر.

جودة الأصول.. نقطة قوة رئيسية

تظل جودة الأصول من أبرز نقاط القوة في القطاع المصرفي الكويتي خلال 2026، فقد تراجعت نسبة القروض غير المنتظمة الإجمالية إلى نحو 1.5 % من إجمالي القروض في يونيو مقابل 1.6 % في مارس، فيما انخفضت القروض غير المنتظمة الصافية إلى نحو 1 % مقابل 1.1 %.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة بالخصصات إلى 243.7 %، مقارنة بـ 235.2 % في مارس، ما يعكس استمرار السياسة التحوطية للبنوك في مواجهة مخاطر الائتمان.

وتوفر هذه المستويات حماية مهمة للبنوك في حال ارتفاع حالات التعثر،

خصوصاً مع توسع محافظ التمويل وارتفاع انكشاف بعض المؤسسات على قطاعات العقار والشركات والأفراد.

الربحية.. 922 مليون دينار في 6 أشهر

على مستوى البنوك المدرجة، تصدر بيت التمويل الكويتي قائمة الأرباح خلال النصف الأول بنحو 363.1 مليون دينار، بنمو 6.1 %، يليه بنك الكويت الوطني بمقدار 324.8 مليون دينار، بزيادة 3 %.

كما سجل البنك التجاري الكويتي أرباحاً بنحو 62.3 مليون دينار، وبنك بوبيان عند 54.7 مليون دينار، فيما حقق البنك الأهلي الكويتي 37.1 مليون دينار، وسجل بنك الخليج 27.4 مليون دينار بارتفاع 14.1 %، وبنك وربة 24.2 مليون دينار بنمو 18.9 %، بينما حقق بنك الكويت الدولي 17.5 مليون دينار بزيادة 18.2 %.

في المقابل، بلغت أرباح بنك برقان نحو 11.1 مليون دينار، بتراجع 46.6 %، وهو الانخفاض الذي ارتبط بصورة أساسية بالتأثير الحاسبي للتضخم المرتفع في تركيا، وليس بتراجع مماثل في النشاط المصرفي المحلي.

وباستثناء برقان، بلغت أرباح البنوك الثمانية الأخرى 911.1 مليون دينار، بزيادة تقارب 5.8 % على أساس سنوي.

السياسة النقدية وأسعار الفائدة

دخل القطاع المصرفي الربع الثالث في بيئة نقدية أكثر استقراراً مقارنة بالفترات السابقة، مع بقاء سعر الفائدة لدى بنك الكويت المركزي عند 3.5 %، فيما بلغت أسعار إعادة الشراء الليلة واحدة وأسبوع وشهر 3.125 % و 3.375 % و 3.625 % على التوالي وفق أحدث البيانات المنشورة في سبتمبر الماضي. وتنعكس أسعار الفائدة مباشرة على هوامش البنوك، خصوصاً من خلال تكلفة الودائع وتسعير القروض الجديدة، ولذلك فإن مسار السياسة النقدية العالمية والمحلية سيظل أحد أهم العوامل المؤثرة في ربحية القطاع خلال بقية العام.

وقد أظهرت مؤشرات القطاع في الربع الأول تراجع هامش صافي الفائدة لدى البنوك التقليدية إلى نحو 2.4 %، مقابل 2.5 % في الربع الرابع من 2025، فيما بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية 10.1 %

والعائد على متوسط الأصول 1.2%.

مرحلة اختبار النمو خلال الربع الثالث

وخلال الربع الثالث من 2026 دخلت البنوك من موقع قوي، لكن مع مجموعة من المتغيرات التي تجعل هذا الربع مهماً لتقييم اتجاهات القطاع في الفترة المقبلة. ومن أبرز هذه العوامل استمرار نمو الائتمان، وتطور تكلفة الأموال، ومستويات الودائع، ونمو الرسوم والعمولات، إضافة إلى المصروفات التشغيلية والمخصصات، كما أن استمرار الإنفاق الرأسمالي والمشاريع التنموية في الكويت يمكن أن يوفر فرصاً جديدة لتمويل الشركات والمقاولين، وبخاصة في قطاعات البنية التحتية والطاقة والعقار والخدمات.

وفي المقابل، تبقى التطورات الجيوسياسية وأسعار النفط والنمو الاقتصادي الإقليمي من أبرز مصادر المخاطر التي يمكن أن تؤثر في الطلب على الائتمان وجودة الأصول.

وتشير حركة الأصول والودائع والقروض إلى اشتداد المنافسة بين البنوك على جذب العملاء، خصوصاً في قطاعات

الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى.

ويملك القطاع في الوقت نفسه قاعدة مصرفية متنوعة تضم 10 بنوك كويتية محلية و9 فروع لبنوك أجنبية، وفق اتحاد مصارف الكويت، ما يرفع مستوى المنافسة ويحفز تطوير المنتجات والخدمات. كما بلغت نسبة العمالة الوطنية في القطاع نحو 79 % بنهاية مارس 2026.

البنوك والسوق المالي

يمثل القطاع المصرفي ثقلًا كبيراً في بورصة الكويت، سواء من حيث القيمة السوقية أو السيولة أو الوزن في المؤشرات. ويظهر تقرير الأسهم الحرة للربع الثالث أن بنكي بيت التمويل الكويتي والوطني يحتلان موقعاً متقدماً من حيث قيمة الأسهم الحرة، بقيمة تقارب 9.31 مليار دينار للأول و7.34 مليار دينار للثاني، ما يعكس الوزن الكبير للبنوك في سوق الأسهم الكويتية. وتؤكد هذه المؤشرات أن تحسن أرباح البنوك لا ينعكس على القطاع المصرفي فقط، بل يمتد أثره إلى أداء المؤشرات



العام، وثقة المستثمرين، والتوزيعات النقدية، وجاذبية السوق للمستثمرين الأجانب والمؤسسات.

ماذا ينتظر القطاع في الربع الأخير

مع دخول الربع الرابع من العام الحالي، تبدو الصورة العامة للقطاع المصرفي الكويتي إيجابية، مدعومة بنمو الأصول والودائع والائتمان، وارتفاع الأرباح، وانخفاض معدلات التعثر، ووجود مستويات مرتفعة من رأس المال والمخصصات.

لكن اتجاه الأرباح في الفترة المتبقية من العام سيكون مرتبطاً بعدة متغيرات رئيسية يأتي في مقدمتها حجم نمو الائتمان، واتجاه أسعار الفائدة، وتكلفة الودائع، وهوامش صافي الفائدة، ونمو الرسوم والعمولات، والمخصصات، ومستوى النشاط الاقتصادي والمشاريع التنموية.

ومن المرجح أن تظل البنوك الكبرى الأكثر قدرة على الاستفادة من تنوع مصادر الدخل، في حين قد تستمر البنوك المتوسطة في تسجيل معدلات نمو أعلى نسبياً مع توسعها في الحصة السوقية.

3 الإنفاق التقني والأمن السيبراني ضمن أولويات المصارف للمرحلة المقبلة

4 الإيرادات التشغيلية قفزت إلى 2.346 مليار دينار في النصف الأول

الرقمنة تعيد تشكيل المنافسة في القطاع المصرفي



لم يعد التنافس بين البنوك الكويتية مقتصرًا على أسعار التمويل والودائع، بل توسع ليشمل الخدمات الرقمية، والمدفوعات الإلكترونية، وتجربة العملاء، والأمن السيبراني.

ويواصل بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، مع انتقال جزء متزايد من العمليات المصرفية إلى القنوات الإلكترونية وتوسع استخدام المدفوعات الرقمية.

ويعني ذلك أن الإنفاق على التكنولوجيا والأمن السيبراني سيبقى بنداً استراتيجياً في موازنات البنوك، حتى وإن أدى إلى ارتفاع المصروفات التشغيلية على المدى القصير.

ومع تسارع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المالي يدرك

البنك المركزي أن بناء ثقة المستهلك والحفاظ عليها يمثلان عنصراً أساسياً لضمان نظام مالي آمن وشامل ومرن ومن هذا المنطلق اعتمد نهجاً متكاملًا يركز على تعزيز حماية المستهلك ودعم

الابتكار الرقمي ورفع مستوى الثقافة المالية بالتوازي مع إطلاق حملات توعوية وتثقيفية من أبرزها حملة لنكن على دراية بهدف حماية العملاء من المخاطر والتهديدات الرقمية الناشئة.

العمر بحث مع السواحه توسيع التعاون وتطوير البنية التحتية والخدمات الرقمية

الكويت تدعم خفض أسعار التجوال خليجياً وتعزيز أمن الشبكات

1 تنسيق الاستجابة لطوارئ الاتصالات لضمان استمرارية الخدمات الحيوية

2 تطوير تشريعات تطبيقات الإنترنت والحد من مخاطر الخدمات الرقمية



أكد وزير الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات وزير الإعلام والثقافة بالوكالة عمر العمر، أهمية تعزيز التكامل الخليجي في قطاعي البريد والاتصالات، وتوحيد الجهود لتطوير البنية التحتية الرقمية ورفع كفاءة الخدمات وجاهزيتها لمواجهة التغيرات التقنية المتسارعة، مشيراً إلى بحث مشروع تخفيض أسعار خدمات التجوال الدولي بين دول مجلس التعاون، وتعزيز أمن الشبكات واستمرارية الخدمات.

وبالتوازي، بحث العمر مع وزير الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي عبد الله السواحه، توسيع التعاون الثنائي في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، ودعم المبادرات والمشروعات التقنية المشتركة، وذلك على هامش الاجتماع الثلاثين للجنة الوزارية للبريد والاتصالات بدول مجلس التعاون، الذي عُقد في العاصمة البحرينية المنامة.

خفض أسعار التجوال

وقال العمر، في تصريح عقب مشاركته في الاجتماع أمس، إن اللقاء يمثل محطة مهمة لمواصلة العمل الخليجي المشترك، وتنسيق السياسات والتشريعات التنظيمية، وتطوير المبادرات التي تعزز تنافسية قطاع الاتصالات والاقتصاد الرقمي في دول المجلس.

وأشار إلى أن مشروع تخفيض أسعار خدمات التجوال الدولي بين دول مجلس التعاون كان من أبرز الموضوعات المطروحة، إلى جانب تطوير الخدمات الرقمية وتقديم حلول أكثر كفاءة وتنافسية للمواطنين والمقيمين، وتعزيز الترابط الرقمي بين الدول الأعضاء.

حماية الشبكات من الطوارئ

وأوضح العمر أن الاجتماع ناقش

والخدمات المقدمة عبر الإنترنت، والحد من مخاطر الخدمات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، ضمن جهود تنسيق السياسات والتشريعات التنظيمية بين دول المجلس.

وأكد العمر أن التحول الرقمي أصبح ركيزة أساسية في تطوير الخدمات الحكومية والاقتصادية، مشدداً على أهمية توظيف التقنيات الحديثة لتحسين الخدمات ورفع كفاءتها.

الاتصالات الخليجي على التعامل مع المتغيرات والتحديات التقنية. كما تناول الاجتماع دراسة تدفق البيانات والربط بين شبكات الاتصالات الخليجية، وتطوير الوصلات الدولية، بما يدعم كفاءة البنية التحتية ويعزز مكانة دول المجلس في الاقتصاد الرقمي.

وعداً من الملفات الاستراتيجية، في مقدمتها تعزيز أمن واستمرارية شبكات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية، وتطوير آليات التنسيق والاستجابة المشتركة لحوادث وطوارئ الاتصالات.

وأكد أهمية مواصلة التعاون الخليجي لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين كفاءة الخدمات ورفع جاهزيتها، بما يواكب التحولات المتسارعة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وبيّن أن هذه الجهود تسهم في رفع مستويات الجاهزية التشغيلية، وضمان استمرارية الخدمات الحيوية، وتعزيز قدرة قطاع

شراكة رقمية مع السعودية

وتطوير الخدمات الرقمية ورفع كفاءتها. وأكد اللقاء أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين البلدين في المجالات التقنية والرقمية، بما يعزز الشراكة الاستراتيجية ويدعم مسيرة التنمية والتكامل الخليجي.

وحضر اللقاء من الجانب الكويتي رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات خالد الزامل، ووكيل وزارة المواصلات بالتكليف مشعل الزيد، ومدير إدارة العلاقات العامة بوزارة المواصلات أحمد الحسيني.

وعلى صعيد التعاون الثنائي، تناول لقاء العمر والسواحه العلاقات الأخوية والتاريخية بين الكويت والسعودية، وفرص توسيع التعاون وتبادل الخبرات والتجارب في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

واستعرض الجانبان مجالات التعاون في تطوير البنية التحتية للاتصالات، وتعزيز التحول الرقمي، والاستفادة من التقنيات الحديثة والابتكار، إلى جانب دعم المبادرات والمشروعات التقنية المشتركة،

الذكاء الاصطناعي يرفع الكفاءة

وأضاف أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يمثل أحد المحاور الرئيسة لرفع كفاءة العمليات التشغيلية وتحسين تجربة المستفيدين، مع مراعاة متطلبات حماية البيانات والخصوصية.

وأكد حرص الكويت على مواصلة دعم المبادرات والمشروعات

وفي القطاع البريدي، شدد العمر على أهمية تطوير منظومة الخدمات البريدية الخليجية وتعزيز التكامل بين الجهات المعنية، والاستفادة من التقنيات الحديثة لمواكبة النمو المتسارع في التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية.

وأشار إلى أن تطوير القطاع البريدي يسهم في تحسين جودة الخدمات وتنويع الأنشطة الاقتصادية، مؤكداً أهمية التعاون بين دول المجلس لدعم تطور هذا القطاع ومواكبة احتياجات المستفيدين.

«تنظيم التأمين»: فترة تجريبية للنظام المحدث حتى نهاية ديسمبر

وثائق تأمين المركبات عبر «بيمة» حصرياً من 25 أكتوبر

1 وقف الإصدار الورقي.. واستثناءات محددة للأعطال والمقيمين بصورة غير قانونية

2 سداد قيمة الوثائق إلكترونياً فقط.. وحظر قبول المدفوعات النقدية



الإصدار ناتجاً عن خلل لدى شركة التأمين، فیتعیّن الحصول على موافقة مسبقة من الوحدة قبل اللجوء إلى الإصدار الورقي.

وأضافت أن إصدار وثائق التأمين الخاصة بفئة المقيمين بصورة غير قانونية سيستمر عبر المسار الورقي، وفق الضوابط المعتمدة من الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، مع إخطار الوحدة بذلك.

ضوابط لحسابات الوسطاء

وسمحت الوحدة لشركات التأمين بمنح ووسطاء التأمين حسابات مستخدمين فرعيين داخل نظام «بيمة»، وفق شروط محددة، تشمل النص على ذلك في العقد المبرم بين الطرفين، وتحديد الموظفين المخولين باستخدام هذه الحسابات، وتقديم إقرار بعدم استخدامها إلا من الأشخاص المعتمدين.

وأكدت ضرورة إصدار الوثائق من مقر الوسيط المرخص له فقط، مع حظر منح حسابات المستخدمين

أعلنت وحدة تنظيم التأمين، أمس، بدء الفترة التجريبية للنظام الإلكتروني المحدث «بيمة» لإصدار وثائق التأمين الإجباري على المركبات الكويتية، اعتباراً من 25 أكتوبر 2026 وحتى 31 ديسمبر المقبل، مع إلزام شركات التأمين المؤهلة ووسطاء التأمين بإصدار الوثائق حصرياً عبر النظام.

وأوضحت الوحدة، في التعميم رقم 22 الموجه إلى شركات التأمين ووسطاء التأمين المقيدین في نظام «بيمة»، أنه سيوقف العمل بالمسار الورقي لإصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور اعتباراً من 25 أكتوبر الجاري، ليكون الإصدار حصرياً عبر النظام متاح على موقع الوحدة الإلكتروني.

استثناءات عند تعطل النظام

وبيّنت الوحدة أنه في حال تعذر إصدار الوثائق بسبب توقف النظام أو وجود خلل من جانبها، يُسمح بالعودة مؤقتاً إلى المسار الورقي، مع إخطارها فوراً. أما إذا كان تعذر

الدفع الإلكتروني فقط، وحظر قبول المدفوعات النقدية، مؤكداً أن مخالفة أحكام التعميم قد تعرّض الجهات المعنية للمساءلة واتخاذ الإجراءات القانونية، وفق القوانين واللوائح المنظمة للقطاع.

حظر السداد النقدي

وشددت الوحدة على وجوب سداد قيمة وثائق التأمين عبر وسائل

إليها عند الطلب.

الفرعيين قبل استيفاء جميع المتطلبات التنظيمية.

وألّزت الوحدة شركات التأمين المقيدة في النظام بعقد ورش تعريفية لوسطاء التأمين بشأن آلية استخدام «بيمة»، مع الاحتفاظ بسجلات المدربين وتقديمها

«الإحصائي الخليجي»: الصناعات التحويلية تسهم بـ13 % من الناتج

426 مليار دولار تدفع الصناعة الخليجية

1 22 ألف مصنع توسّع القاعدة الإنتاجية وتدعم التنويع الاقتصادي

2 المنتجات الصناعية تمثل 69 % من الصادرات إلى الأسواق العالمية



بلغت الاستثمارات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 426 مليار دولار، موزعة على قاعدة إنتاجية تضم قرابة 22 ألف مصنع، يعمل بها أكثر من 1.7 مليون شخص، وفق أحدث البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي الخليجي، في مؤشر إلى حجم القطاع ودوره في دعم اقتصادات المنطقة وتوسيع مصادر الدخل والإنتاج.

وكشفت البيانات المتاحة حتى يوليو 2026 عن حضور واسع للصناعة في النشاط الاقتصادي الخليجي، سواء من حيث الأموال المستثمرة والمصانع القائمة، أو فرص العمل وحركة التجارة الخارجية، فيما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس نحو 13 % بنهاية عام 2025.

وتوضح الأرقام أن الصناعة باتت إحدى القواعد التي تستند إليها جهود التنويع الاقتصادي، مع امتداد أنشطتها من معالجة الموارد الطبيعية وتصنيع مشتقاتها، إلى إنتاج المعادن والمواد الوسيطة والسلع التي تدخل في أنشطة اقتصادية متعددة. كما تبرز البيانات ارتباط القطاع بالأسواق الخارجية، من خلال تصدير المنتجات الصناعية واستيراد المعدات والمكائن ومستلزمات الإنتاج.

22 ألف مصنع

وتضم المنظومة الصناعية الخليجية قرابة 22 ألف مصنع، تشكل قاعدة لإنتاج طيف واسع من السلع والمواد، وتمنح القطاع حضوراً في السوق المحلية وحركة التبادل التجاري مع الخارج.

ولا يقتصر أثر هذه القاعدة على المنتجات النهائية التي تطرحها المصانع، إذ تشمل أنشطتها أيضاً المواد التي تحتاج إليها منشآت أخرى لاستكمال عمليات التصنيع، فالحديد والألومنيوم والدائن، على سبيل المثال، تدخل في استخدامات إنتاجية متعددة، وهو ما يجعل العلاقة بين المصانع جزءاً مهماً من نشاط القطاع. ويتيح هذا التنوع النظر إلى الصناعة الخليجية باعتبارها مجموعة من الأنشطة المترابطة، تبدأ في بعض الحالات من الموارد الأولية، ثم تمر

بعمليات المعالجة والتحويل، وصولاً إلى منتجات قابلة للاستخدام أو التصدير. وتزداد أهمية هذه الروابط كلما اتسع الاعتماد على الإنتاج المحلي في تلبية احتياجات الأنشطة الصناعية الأخرى.

426 مليار دولار

وبحسب المركز الإحصائي الخليجي، يصل إجمالي الاستثمارات الصناعية إلى نحو 426 مليار دولار، بما يعكس حجم الأموال الموظفة في القطاع على مستوى دول المجلس. وتكتسب هذه الاستثمارات أهميتها من ارتباطها بأصول إنتاجية ومشروعات صناعية، تتولى تحويل المواد والخامات إلى منتجات ذات استخدامات مختلفة، وتدعم النشاط الاقتصادي عبر التشغيل والإنتاج والتجارة.

3

5 قطاعات تستحوذ على نحو 40 % من الاستثمارات الصناعية

4

الصين تؤمن 20 % من الواردات الخليجية. والمعدات والسيارات بين أبرز السلع

وتوفر قيمة الاستثمارات، عند قراءتها إلى جانب أعداد المصانع والعاملين، صورة أشمل عن وزن القطاع. فحجم الأموال وحده لا يوضح كامل أثر الصناعة، كما أن عدد المنشآت لا يكفي لتحديد قدراتها؛ بينما يساعد الجمع بين هذه المؤشرات على فهم اتساع القاعدة الصناعية وحضورها في اقتصادات المنطقة.

وتعبر القيمة المعلنة عن إجمالي الاستثمارات الصناعية الواردة في البيانات، ومن ثم فإنها توضح حجم القطاع، من دون أن تعني أن المبلغ بكامله يمثل استثمارات جديدة ضخمت خلال عام واحد.

1.7 مليون عامل

وعلى صعيد التشغيل، أظهرت المؤشرات توظيف أكثر من 1.7 مليون عامل في القطاع الصناعي الخليجي، ما يبرز دوره في توفير فرص العمل إلى جانب مساهمته في الإنتاج والصادرات.

ويضيف هذا الرقم بُعداً آخر إلى أهمية الصناعة في برامج التنمية، إذ ترتبط الأنشطة الإنتاجية باحتياجات تشغيلية وفنية وإدارية متنوعة، تختلف باختلاف طبيعة المصنع والمنتجات والتقنيات المستخدمة فيه. وتعني استدامة النشاط الصناعي استمرار الحاجة إلى المهارات المرتبطة بالإنتاج والصيانة والجودة وإدارة العمليات. ولذلك، فإن قراءة بيانات العمالة تظل جزءاً أساسياً من تقييم أثر القطاع، خصوصاً عند ربطها بحجم القاعدة الإنتاجية والاستثمارات القائمة.

ولا تتضمن الأرقام الواردة تفصيلاً لتوزيع العاملين بحسب الدول أو الأنشطة أو الجنسيات، لكنها تظهر الحجم الإجمالي للتوظيف داخل القطاع على مستوى مجلس التعاون.

13 % من الناتج

وسجلت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس نحو 13 % بنهاية عام 2025، بما يؤكد وزنها ضمن مكونات الاقتصادات الخليجية.

وتشمل أهمية هذه الأنشطة تحويل المواد إلى منتجات أعلى تصنيعاً، بدلاً من الاقتصاد على تداولها في صورتها الأولية. وهو ما يمنح الصناعة دوراً في زيادة الاستفادة الاقتصادية من الموارد المتاحة، وتوسيع الأنشطة المرتبطة بها. وتأتي هذه المساهمة في وقت تتجه فيه دول المنطقة إلى تنويع قواعدها الاقتصادية، عبر تعزيز قطاعات قادرة على الإنتاج والتشغيل والتصدير. وتوفر الصناعات التحويلية أحد المسارات لتحقيق ذلك، بما تمتلكه من روابط مع التجارة والنقل والخدمات والأنشطة الإنتاجية الأخرى.

ومع ذلك، فإن تنوع النشاط الصناعي لا يعني انفصاله بالكامل عن الطاقة؛ إذ تظهر تركيبة الاستثمارات والصادرات استمرار الحضور البارز للمنتجات النفطية والغازية، إلى جانب المعادن والسلع المصنعة. أظهرت خريطة الاستثمارات استحواذ مجموعة تضم صناعات اللدائن والمنتجات النفطية المكررة والألومنيوم والوقود الغازي والحديد والصلب على نحو 40 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية الخليجية.

ويكشف هذا التوزيع عن الوزن الكبير للصناعات الأساسية، التي توفر منتجات تستخدم بصورة مباشرة أو تدخل في مراحل تصنيع لاحقة. كما يوضح أن جزءاً مهماً من الاستثمارات يرتبط بقطاعات تستفيد من الموارد والإمكانات الإنتاجية المتاحة في المنطقة.

ولا تعني هذه النسبة اقتصار الصناعة الخليجية على الأنشطة

الخمسة، لكنها تحدد موضع تركيز رئيسي لرؤوس الأموال داخل القطاع، في مقابل توزيع بقية الاستثمارات على أنشطة صناعية أخرى. وتبرز أهمية هذا التوزيع عند تقييم مسار التنويع، إذ يتصل الأمر بتوسيع نطاق المنتجات ومراحل التصنيع، إلى جانب زيادة حجم الاستثمارات. فكل مرحلة لإنتاج إضافية يمكن أن تفتح مجاًلاً لاستخدام المواد الصناعية في منتجات أخرى، بدلاً من توقف النشاط عند حدود إنتاج المادة الأساسية.

الصناعات الأساسية

وتؤدي القطاعات الصناعية الرئيسية دوراً يتجاوز إنتاج سلع منفردة، إذ توفر مدخلات تحتاج إليها أنشطة أخرى، ما يجعلها جزءاً من سلاسل مترابطة للإنتاج.

فاللدائن والمعادن والمنتجات المكررة تستخدم في مجالات متعددة، وتتوزع أهميتها بين الاستهلاك المباشر والاستخدام الصناعي. ويسهم توافر هذه المواد في دعم الروابط بين المنتجين والمصانع التي تعتمد عليها في عملياتها. ومن هنا، تبرز أهمية التكامل الصناعي بين دول المجلس، بوصفه مجاًلاً للاستفادة من تنوع المنتجات والقدرات القائمة. فوجود صناعات أساسية واسعة يمكن أن يدعم تطوير أنشطة لاحقة تعتمد على مخرجاتها، بما يوسع نطاق التصنيع داخل المنطقة.

ويظل تعميق هذه الروابط مرتبطاً بقدرة المنشآت على تلبية المتطلبات الفنية والتشغيلية للمشتريين، إلى جانب انتظام الإمدادات وتنافسية المنتجات. وفي التجارة الخارجية، أظهرت البيانات أن المنتجات الصناعية تمثل نحو 69 % من إجمالي الصادرات الخليجية المتجهة إلى الأسواق العالمية،

ما يبرز ثقلها في حركة التصدير. وتشمل قائمة المنتجات الغازات النفطية والهيدروكربونات والزيوت البترولية، إلى جانب السيارات والمركبات العضوية والألومنيوم والسفن والقوارب والآلات والمعدات الكهربائية. ويعكس هذا التوزيع اتساع قائمة السلع التي تتعامل بها دول المجلس مع الأسواق الخارجية، مع استمرار أهمية الطاقة ومشتقاتها ضمن هيكل التجارة، بالتوازي مع وجود منتجات معدنية وسلع مصنعة ومعدات.

ومن المهم عند قراءة هذه النسبة مراعاة أن قائمة المنتجات الصناعية الواردة تشمل منتجات نفطية وغازية؛ وبالتالي فإن حصة الصناعة من الصادرات لا تمثل، بذاتها، نسبة للصادرات غير النفطية. وهذا التفريق يساعد على فهم أدق لطبيعة الصادرات وموقع الأنشطة الصناعية ضمنها.

منتجات متنوعة

وتظهر قائمة الصادرات وجود أكثر من مسار للنشاط الصناعي والتجاري الخليجي؛ فبعض المنتجات يرتبط بالطاقة ومعالجتها، وبعضها الآخر بالمعادن والكيماويات والمعدات ووسائل النقل.

ويمنح هذا التنوع صورة أوسع عن علاقة القطاع بالطلب الخارجي، إذ تختلف الأسواق والاستخدامات النهائية بحسب نوع السلعة، كما تختلف طبيعة المنافسة ومتطلبات الجودة والتوريد. وتؤكد البيانات حضور المنتجات الصناعية في التجارة العالمية، لكنها لا تتضمن في النص المتاح تفصيلاً لحصة كل سلعة أو توزيعها بين دول المجلس. لذلك، فإن دلالتها الرئيسية تتمثل في تنوع قائمة الصادرات وثقل المنتجات الصناعية في مجموعها، من دون ترتيب تفصيلي للأنشطة بحسب قيم صادراتها.

المعدات تتصدر احتياجات التوريد

رغم تقدم الصين في قائمة الموردين، بما يساعد على تأمين احتياجات السوق الخليجية من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والطبية. وتضع هذه المؤشرات الإنتاج والتجارة في صورة واحدة؛ قاعدة صناعية باستثمارات تبلغ 426 مليار دولار، ومصانع توظف أكثر من 1.7 مليون عامل، وحركة تصدير واستيراد تربط القطاع بالأسواق الدولية. وتظل زيادة القيمة المضافة وتوسيع حلقات التصنيع من المسارات التي تمنح هذه القاعدة دوراً أكبر في التنويع الاقتصادي الخليجي.

ويبرز حضور المعدات والمكائن ضمن الواردات طبيعة العلاقة بين التصنيع والتجارة الخارجية، إذ تحتاج الأنشطة الإنتاجية إلى تجهيزات وتقنيات ومكونات قد يجري الحصول عليها من خارج المنطقة. كما أن ظهور الحديد والصلب واللدائن في قائمة الواردات، بالتوازي مع وجود صناعات خليجية في هذه المجالات، لا يعني بالضرورة تعاضداً بين الإنتاج والاستيراد؛ فقد تختلف المنتجات والمواصفات والاستخدامات المطلوبة داخل المجموعة السلعية الواحدة. وأشارت البيانات إلى تنوع مصادر التوريد العالمية،

الصين تؤمن خمس الواردات

وعلى جانب الواردات، احتفظت الصين بموقعها أكبر مصدر للسلع الواردة إلى دول مجلس التعاون، بحصة تقارب 20 % من الإجمالي، أي نحو خمس الواردات الخليجية. وتعكس هذه النسبة أهمية الصين في تلبية احتياجات أسواق المنطقة، فيما تتوزع الحصة المتبقية على مصادر توريد عالمية أخرى، وفق البيانات. وتشمل أبرز السلع المستوردة المعدات

والمكائن والسيارات والمنتجات الدوائية والحديد والصلب واللدائن، وهي قائمة تجمع بين السلع المستخدمة في الإنتاج والسلع الموجهة إلى الاستهلاك واحتياجات القطاع الصحي. ويعني ذلك أن حركة الاستيراد لا ترتبط فقط بتوفير المنتجات النهائية، بل تشمل أيضاً تجهيزات ومواد يمكن أن تدخل في تشغيل الأنشطة الاقتصادية وتلبية متطلباتها.

اجتازت عمليات التدقيق واستوفت متطلبات الجودة وأمن المعلومات والخدمات التقنية

«النفط» تحصد 3 شهادات آيزو دولية

1 اعتماد إدارة مركز نظم المعلومات في أمن البيانات وإدارة الخدمات التقنية

2 توحيد إجراءات العمل ورفع كفاءة الأداء دعماً للتحول الرقمي



أعلنت وزارة النفط حصولها على ثلاث شهادات دولية «آيزو» في مجالات إدارة الجودة وأمن المعلومات وإدارة خدمات تقنية المعلومات، بعد استيفاء المتطلبات المعتمدة واجتياز عمليات التدقيق بنجاح، في خطوة تدعم تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز موثوقية خدماتها وأنظمتها الرقمية.

رفع كفاءة الخدمات التقنية

وقالت الوزارة، في بيان صحفي، إن الاعتمادات تشمل شهادة «ISO 27001» لنظام إدارة أمن المعلومات، و«ISO 20000» لنظام إدارة خدمات تقنية المعلومات، إلى جانب «ISO 9001» لنظام إدارة الجودة، مؤكدة أن الحصول عليها يعكس التزامها بتطبيق المعايير الدولية في إدارة عملياتها وخدماتها.

تعزيز حماية البيانات

وأوضحت الوزارة أن إدارة مركز نظم المعلومات حصلت على شهادة «ISO 27001» الخاصة بنظام إدارة أمن المعلومات، بما يؤكد استيفاء متطلبات المعيار الدولي في هذا المجال، ويدعم تعزيز الضوابط والإجراءات المتعلقة بحماية البيانات والأنظمة الرقمية.

وبيّنت أن هذا الاعتماد يدعم تطوير منظومة الخدمات التقنية، ضمن مساعي الوزارة لتحسين كفاءة العمليات والخدمات والارتقاء بالأداء.

تشمل مختلف القطاعات

وفي ما يتعلق بشهادة «ISO 9001» لنظام إدارة الجودة، أفادت الوزارة بأن نطاق الاعتماد يشمل جميع الإدارات التابعة للشؤون الاقتصادية والشؤون الفنية والشؤون الإدارية والمالية

ثقافة الجودة والتحسين المستمر وتبني أفضل الممارسات العالمية، بما يدعم مسيرة التحول الرقمي ويعزز كفاءة بيئة العمل وموثوقيتها واستدامتها.

لمواصلة تطوير الأداء وجودة الخدمات، والارتقاء بمستويات أمن المعلومات وإدارة الأنظمة التقنية. وأكدت حرصها على ترسيخ

والإدارات المشمولة بالاعتماد، بما يعزز التكامل في منظومة العمل المؤسسي. وشددت الوزارة على أن الشهادات الثلاث تمثل حافزاً

ونظم المعلومات. وأكدت أن هذا النطاق يدعم توحيد معايير الجودة وتطوير إجراءات العمل وتحسين كفاءة العمليات والخدمات في القطاعات

تعزيز الشفافية الدولية ورصد مخاطر تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح

الكويت تقرّ تبادل تقارير الشركات الضريبية دولياً

1 تبادل سنوي يكشف توزيع الدخل والضرائب ومواقع الأنشطة الاقتصادية

2 18 شهراً للتبادل الأول.. و15 شهراً للتقارير اللاحقة

بها، وفي مقدمتها تقييم مخاطر التسعير التحويلي وتآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، إضافة إلى التحليلات الاقتصادية والإحصائية عند الاقتضاء. وترتبط هذه الضوابط الاستفادة من المعلومات بحماية البيانات الواردة في التقارير، والالتزام بحدود استخدامها للأغراض المحددة في الاتفاقية.

لا تعديل ضريبياً بالتقارير وحدها

وأكدت الاتفاقية أن التقارير المتبادلة لا تشكل، بمفردها، دليلاً قاطعاً على ملاءمة أسعار التحويل أو عدم ملاءمتها، ولا يجوز الاستناد إليها وحدها لإجراء تعديلات على التسعير التحويلي. وفي المقابل، أجازت استخدامها أساساً لطلب مزيد من الاستيضاحات خلال عمليات الفحص والتدقيق الضريبي، بما يساعد السلطات المختصة على استكمال المعلومات اللازمة لتقييم الحالات محل المراجعة.

معالجة الأخطاء

وتضمنت الاتفاقية آليات للتعاون بين السلطات المختصة في التعامل مع الأخطاء وحالات عدم الامتثال، وإجراء المشاورات لمعالجة صعوبات التطبيق والنتائج الاقتصادية غير المرغوبة. كما أتاحت تعليق تبادل المعلومات مؤقتاً في حالات عدم الامتثال الجسيم، وفق الشروط والإجراءات المحددة فيها. وتقع الاتفاقية في 9 مواد، تشمل التعريفات وتبادل المعلومات ومواعيد وآليات التبادل، والتعاون بشأن الأخطاء، وسرية البيانات وحمايتها، والمشاورات والتعديلات وشروط النفاذ، إلى جانب دور أمانة الهيئة التنسيقية.

التبادل الأول للتقارير، على ألا تتجاوز مهلة التبادلات اللاحقة 15 شهراً من نهاية السنة المالية للمجموعة متعددة الجنسيات ذات الصلة. وتضع هذه المواعيد إطاراً زمنياً واضحاً لتبادل التقارير بين السلطات المختصة، وفق الآليات والشروط المنظمة لذلك.

سرية البيانات وحمايتها

وأخضعت الاتفاقية جميع المعلومات المتبادلة لقواعد السرية والحماية، مع قصر استخدامها على الأغراض المصرح

إرسالها ووسائل نقلها إلكترونياً، باستخدام معايير موحدة للتشفير. وتشمل المعلومات التوزيع العالمي لدخل مجموعات الشركات متعددة الجنسيات والضرائب المدفوعة، إلى جانب مؤشرات عن مواقع أنشطتها الاقتصادية في مختلف الولايات القضائية، بما يدعم تحليل المخاطر الضريبية ويحسن كفاءة الرقابة.

مواعيد محددة للتقارير

وجددت الاتفاقية مهلة لا تتجاوز 18 شهراً من نهاية السنة المالية المعنية لإجراء

الضريبية الدولية، وتمكين السلطات المختصة من تقييم مخاطر التسعير التحويلي وتآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، من خلال معلومات توضح توزيع أعمال المجموعات متعددة الجنسيات عبر الدول التي تنشط فيها.

تبادل تلقائي سنوي

وتنظم الاتفاقية تبادلًا تلقائيًا سنويًا للتقارير بين السلطات المختصة في الدول التي تسري الاتفاقية فيما بينها، وفق ضوابط تحدد نطاق المعلومات ومواعيد

وافقت الكويت على اتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف في شأن تبادل التقارير بين الدول ذات الصلة، بما يتيح تبادل المعلومات تلقائياً بين السلطات الضريبية بشأن دخل مجموعات الشركات متعددة الجنسيات والضرائب المدفوعة ومواقع أنشطتها الاقتصادية.

ونص المرسوم بقانون رقم 116 لسنة 2026، المنشور أمس في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، على الموافقة على الاتفاقية الموقعة في باريس بتاريخ 22 يونيو 2026، والعمل به اعتباراً من تاريخ نشره. وتستهدف الاتفاقية تعزيز الشفافية



في ختام مشاركته في معرض «وظيفتي 2026»

«بوبيان» يوظف الذكاء الاصطناعي لتطوير تجربة توظيف الكفاءات الشابة

1 خالد الرحماني: نحرص على مواكبة تقنيات التوظيف الحديثة لاستقطاب مواهب متنوعة

2 فواز العجيل: «وظيفتي» منصة تربط الكفاءات الشابة بمسارات القطاع الخاص ومتطلبات سوق العمل



خالد الرحماني



الوزير الجلامه وبشار الدوب في جناح «بوبيان» بالمعرض

اختتم بنك بوبيان مشاركته في النسخة الخامسة من معرض «وظيفتي 2026»، أكبر تجمع وظيفي على مستوى الكويت، والذي أقيم برعاية وحضور معالي وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة الدكتور طارق الجلامه، خلال الفترة من 15 إلى 17 أكتوبر الجاري في الأرينا، بمشاركة واسعة من شركات القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات في الكويت.

وشهدت مشاركة البنك هذا العام تطوراً جديداً في تجربة التوظيف، حيث أتاح للمتقدمين تقديم سيرهم الذاتية إلى جانب إجراء مقابلات أولية فورية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، في تجربة تُطبق للمرة الأولى على مستوى الكويت في استقطاب المواهب، ضمن توجهه مؤسسي أوسع يتبناه «بوبيان» لدمج التقنيات الحديثة في بيئة العمل وتطوير عملياته. ويأتي استمرار رعاية «بوبيان» وشراكته الاستراتيجية مع معرض «وظيفتي» في إطار حرصه على التواصل المباشر مع الكفاءات الوطنية الشابة، وتعزيزها بالفرص والمسارات المهنية في القطاع المصرفي، في وقت تتسارع فيه تحولات سوق العمل وتتطور المهارات التي تحتاجها المؤسسات. كما يتيح المعرض للشباب التعرف عن قرب على

بيئات العمل في القطاع الخاص ومتطلباتها، فيما يمنح المؤسسات فرصة الوصول إلى طاقات وطنية تحمل تخصصات ومهارات وتطلعات متنوعة. وقام معالي الوزير الجلامه بزيارة جناح البنك، حيث اطلع على أحدث تطورات «بوبيان» في توظيف الذكاء الاصطناعي، ودوره في تطوير تجربة التوظيف واستقطاب الكفاءات الشابة، من خلال إتاحة التقديم وإجراء المقابلات الوظيفية الفورية بتقنية الذكاء الاصطناعي الصوتي، وذلك بحضور نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية عبدالله المجحم، ومدير عام

الفروع المصرفية بشار الدوب.

كفاءات متنوعة

وبهذه المناسبة، قال مساعد مدير عام في مجموعة الموارد البشرية ببنك بوبيان، خالد الرحماني «نسعى باستمرار إلى تعزيز حضورنا في الفعاليات التي تستهدف الخريجين والكفاءات الوطنية الشابة، وتعزيزهم بالفرص المتاحة أمامهم. ونؤمن بأن الاستثمار في قدراتهم يمثل جانباً أساسياً من مسؤوليتنا المجتمعية وحرصنا على دعمهم في بناء مستقبلهم المهني». وأضاف أن مواكبة التحولات

في القطاع المصرفي تتطلب استقطاب كفاءات متنوعة في تخصصاتها وخبراتها وقدراتها، لديها الاستعداد للتعلم والتطور. وتشمل هذه المنظومة المهارات المرتبطة بالتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، إلى جانب الخبرات المهنية والقدرات التي تسهم في تطوير الأعمال وتعزيز كفاءة الأداء. وأوضح أن «بوبيان» يعمل على تهيئة بيئة عمل محفزة وجاذبة تتيح للطاقات الشابة تطوير قدراتها وتوظيف مهاراتها والمشاركة في تبني التقنيات الحديثة وتطوير استخداماتها، بما يدعم تطور أعمال البنك ومستقبل القطاع المصرفي.

البشرية والعمليات، وربط الحلول التقنية بفرص واضحة لتطوير العمل. ومن هذا المنطلق، يحرص «بوبيان» على توظيف التقنيات الحديثة ضمن بيئة مؤسسية تدعم استخدامها بفاعلية ومسؤولية، وتمنح الموظفين دوراً أساسياً في تطوير الأعمال والاستفادة من إمكاناتها.

وأضاف أن مشاركة البنك هذا العام في معرض «وظيفتي» تُقدم تجربة تتيح للراغبين في الانضمام إلى «بوبيان» من خلال تقديم سيرهم الذاتية خلال نحو 90 ثانية، عبر مسح رمز QR، ثم إجراء مقابلة وظيفية أولية وفورية بتقنية الذكاء الاصطناعي الصوتي. وتسهم هذه التجربة في تسهيل إجراءات التقديم واختصار الوقت، من خلال رحلة تجمع التقديم والمقابلة في خطوات أسهل وأسرع.

وأوضح أن إجراء المقابلات الفورية بالذكاء الاصطناعي الصوتي يُطبق لأول مرة على مستوى الكويت، ويعكس توجه «بوبيان» إلى توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات العمل، ومنها استقطاب المواهب والتواصل مع المتقدمين للوظائف.

وأكد العجيل أن هذه التجربة تتجاوز تطوير إجراءات التوظيف، إذ تعكس رؤية البنك لبناء علاقة مهنية تبدأ من مرحلة الاستقطاب وتمتد إلى مسارات متكاملة تساعد الكفاءات الشابة على اكتساب الخبرة وتنمية مهاراتها والتقدم في مسيرتها الوظيفية.

استقطاب المواهب

وتابع الرحماني أن تجربة التوظيف المقدمة خلال معرض «وظيفتي» هذا العام تتيح للمتقدم تقديم سيرته الذاتية وإجراء مقابلة أولية فورية بتقنية الذكاء الاصطناعي الصوتي، ضمن رحلة رقمية سهلة وسريعة، مضيفاً أن إتاحة هذه التجربة في المعرض تمنح الزوار فرصة للتعرف عن قرب على أساليب التوظيف الحديثة التي يطورها البنك.

وأشار إلى أن مشاركة «بوبيان» في «وظيفتي» تتيح لفريق استقطاب المواهب التواصل المباشر مع الكفاءات الشابة والتعرف على تخصصاتها ومهاراتها وتطلعاتها، إلى جانب تعريفها بالفرص والمسارات المهنية المتاحة داخل البنك. وأختتم الرحماني مؤكداً حرص البنك على مواكبة التطورات في مجال التوظيف واستقطاب مواهب متنوعة وبناء قاعدة من الكفاءات الواعدة، بالتوازي مع تمكين فرق العمل وتطوير قدراتها لمواكبة التقنيات الحديثة والاستفادة منها في تطوير بيئة العمل.

الـ AI في تجربة المقابلات

ومن جانبه، قال اختصاصي إدارة استقطاب المواهب في البنك فواز العجيل، إن التحول إلى مؤسسة مصرفية مدعومة بالذكاء الاصطناعي يقوم على تكامل التقنية وتمكين الموارد

يواصل دعم الكفاءات الوطنية

«التجاري» يختتم مشاركته في معرض «وظيفتي»



طارق الجلامه مع مدير عام قطاع الموارد البشرية صادق عبدالله وفريق التجاري

التجاري
Al-Tijari

الالتقاء بفريق الموارد البشرية والتعرف بشكل مباشر على الوظائف المتاحة ومتطلبات الالتحاق بالعمل في البنك، إلى جانب مناقشة مجالات العمل المختلفة والمسارات المهنية التي يمكن أن تتناسب مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم وكذلك الخبرات المهنية والمزايا العديدة التي يوفرها البنك للشباب الكويتي الطموح في إطار رسالته الهادفة إلى «بناء المستقبل معاً».

هذا، وقد جاءت مشاركة «التجاري» في معرض «وظيفتي» في إطار التزامه المستمر بدعم وتمكين الشباب الكويتي، وتعزيز حضوره في الفعاليات التي تسهم في ربط الكفاءات الوطنية بسوق العمل، بما يؤكد إيمانه بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو والتطور.

معرض «وظيفتي» حرص البنك التجاري الكويتي على التواصل مع الشباب الكويتي والتعرف على الكفاءات الوطنية الواعدة، إلى جانب تعريفهم بالفرص المهنية المتاحة في القطاع المصرفي. ونؤمن بأن استقطاب المواهب الوطنية وتطويرها يمثلان ركيزة أساسية في بناء مستقبل مستدام للقطاع المصرفي.

وأضاف العبدالله: «نحرص في البنك على توفير بيئة عمل محفزة تتيح للكوادر الوطنية تطوير مهاراتها واكتساب الخبرات اللازمة من خلال برامج التدريب والتطوير والمسارات الوظيفية التي تساهم على تحقيق تطلعاتهم المهنية والمساهمة بفاعلية في مسيرة البنك».

وشهد جناح البنك خلال أيام المعرض تفاعلاً من الباحثين عن العمل، حيث أتاحت لهم فرصة

اختتم البنك التجاري الكويتي مشاركته في معرض «وظيفتي»، الذي أقيم في الأرينا بمجمع 360، وسط إقبال وتفاعل لافت من الشباب الكويتي والباحثين عن فرص مهنية في القطاع المصرفي، وذلك في إطار حرص البنك على استقطاب الكفاءات الوطنية والاستثمار في تطويرها.

وشكّلت مشاركة «التجاري» في المعرض فرصة لتعزيز التواصل المباشر مع الشباب الكويتي والتعرف بالفرص والمسارات الوظيفية التي يوفرها البنك، إلى جانب التعريف ببيئة العمل المصرفية ومجالات التطور والنمو المهني المتاحة أمام الكفاءات الوطنية. بما يتناسب مع تخصصاتهم وطموحاتهم المستقبلية. وفي تعليقه على مشاركة البنك في هذا المعرض، قال صادق العبدالله، المدير العام لقطاع الموارد البشرية في البنك: «تعكس مشاركتنا في

رعت مؤتمر «المرأة والاقتصاد» بحضور نخبة من قيادات القطاعين العام والخاص

«زين» تُعزز حضور المرأة في الاقتصاد.. من التمكين إلى التأثير

الشركة استعرضت مبادراتها لتمكين المرأة وتعزيز دورها في مراكز القيادة وصنع القرار



جمانة المطوع تمثل زين في الحلقة النقاشية

انطلاقاً من دور الشركة كمؤسسة تكنولوجية إقليمية تسعى إلى بناء بيئة عمل أكثر تنوعاً، وتطوير القدرات والمهارات اللازمة لمواكبة التحولات الاقتصادية والرقمية المتسارعة.

وتؤكد مشاركة زين في مؤتمر «المرأة والاقتصاد» حرصها على دعم المنصات التي تجمع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمالية، لتبادل الخبرات وتطوير حلول عملية تعزز الفرص الاقتصادية للمرأة، وترسخ دورها كشريك أساسي في مسيرة التنمية، إيماناً منها بأن الاستثمار في تمكين المرأة هو استثمار في مستقبل أكثر ابتكاراً وازدهاراً واستدامة للكويت والمنطقة.

في المجالات التي تشهد تمثيلاً أقل للمرأة، خصوصاً القطاعات التقنية والرقمية، من خلال مسارات تطوير متخصصة تهدف إلى تعزيز جاهزيتهم المهنية والقيادية، وتوسيع فرص تقدمهم في المجالات التي ستقود مستقبل الاقتصاد الرقمي، حيث يأتي البرنامج ضمن جهود زين لبناء قاعدة مستدامة من المواهب النسائية القادرة على المساهمة في التحول التكنولوجي والابتكار على مستوى المجموعة.

وتنسجم هذه الجهود مع استراتيجية زين المدفوعة بالغاية «4WARD»، التي تضع الاستثمار في الإنسان وتعزيز الاشتغال ضمن أولوياتها الاستراتيجية،

للمجموعة. ومن أبرز هذه المبادرات برنامج WE SUCCEED، الذي يستهدف تطوير الكفاءات النسائية الواعدة عبر رحلة قيادية متكاملة تمتد لثلاث سنوات، تشمل التدريب المتخصص والتوجيه المهني وتطوير المهارات القيادية، بالتعاون مع مؤسسات عالمية مرموقة، وقد حقق البرنامج نتائج ملموسة منذ إنطلاقه، حيث شهد ترقية 9 مشاركات، بينهن 3 وصلن إلى مستوى مدير تنفيذي وما فوق، بما يعكس أثر الاستثمار طويل الأمد في بناء جيل جديد من القيادات النسائية.

كما تستثمر الشركة في برنامج NOVA الذي يركز على تطوير الكفاءات النسائية

على أهمية قياس الأثر الفعلي لمبادرات التمكين من خلال مؤشرات التطور المهني والترقيات والجاهزية القيادية، بما يضمن تحويل الالتزامات المؤسسية إلى نتائج ملموسة ومستدامة.

وفي هذا السياق، أبرزت مجموعة زين جهودها المتواصلة في دعم تقدم المرأة عبر رؤيتها الاستراتيجية WE 2030، التي تستهدف رفع تمثيل النساء في المناصب القيادية والإدارة الوسطى إلى 30% بحلول العام 2030، من خلال منظومة متكاملة من المبادرات والبرامج التي تسهم في تطوير الكفاءات النسائية، وإعدادها لتولي مسؤوليات أكبر، وتعزيز دورها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية

استراتيجياً في رأس المال البشري، ومُحرّكاً أساسياً للنمو الاقتصادي المُستدام، انطلاقاً من إيمانها بأن توسيع مشاركة المرأة في مختلف القطاعات، وتعزيز حضورها في المواقع القيادية ومراكز صنع القرار، يسهم في إطلاق المزيد من الطاقات الوطنية، ويدعم بناء اقتصاد أكثر تنوعاً وإنتاجية وقدرة على المنافسة. على هامش المؤتمر، شاركت جمانة المطوع، المدير التنفيذي للاشتغال والتنوع والإنصاف في مجموعة زين، في الجلسة الحوارية الأولى بعنوان «الواقع الراهن»، والتي تناولت واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة في الكويت، والتحديات التي تواجهها، والفرص المتاحة لتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي، حيث ركّزت النقاشات على أهمية تجاوز المفهوم التقليدي للمشاركة الذي يقتصر على التوظيف، ليشمل التطور المهني، وزيادة الأعمال، وصناعة القيمة الاقتصادية، والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات.

واستعرضت جمانة المطوع خلال مشاركتها رؤية زين لتمكين المرأة، التي تقوم على أن تعزيز حضورها في سوق العمل لا يقتصر على زيادة نسب التوظيف والتمثيل، بل يمتد إلى الاستثمار في تطوير مهاراتها، وإزالة العوائق التي قد تحدّ من تقدمها المهني، وإتاحة الفرص أمامها للمساهمة بصورة أكبر في الابتكار وصنع القرار. كما سلّطت المطوع الضوء

أعلنت زين الكويت عن رعايتها ومشاركتها في النسخة الأولى من مؤتمر «المرأة والاقتصاد»، الذي انطلقت فعالياته تحت رعاية وحضور وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز المرزوق، بمشاركة نخبة من القيادات الحكومية والاقتصادية والخبراء والمختصين من مختلف القطاعات، لتؤكد التزامها المستمر بتمكين المرأة وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

وشهد افتتاح المؤتمر أيضاً حضور وزير الأشغال العامة د. نورة المشعان، وسفير المملكة المتحدة لدى الكويت قدسي رشيد، ومؤسسة مبادرة «لي ولكم» طيبة الحميضي، ومسؤولي الإدارة التنفيذية من زين، إلى جانب عدد من قياديي القطاعين العام والخاص.

تم تنظيم المؤتمر من قبل مبادرة «لي ولكم»، وهي مبادرة غير ربحية تُعنى بتمكين الأفراد من خلال التوعية المالية، ونشر المعرفة، ودعم التنمية المجتمعية، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة، وبحث سبل توسيع الفرص المتاحة أمامها، وتعزيز دورها في دفع عجلة النمو والابتكار والتنافسية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «كويت جديدة 2035».

وجاءت مشاركة زين في المؤتمر لتؤكد رؤيتها بأن تمكين المرأة يُمثّل استثماراً



الوزير عبدالعزيز المرزوق ود. نورة المشعان ومسؤولي زين وكبار الحضور

السوق السعودية تستعيد مستوى 10190 نقطة وسط تداولات بقيمة 2.4 مليار ريال

83 نقطة مكاسب «تاسي» بدعم أرامكو

المؤشر الرئيسي يصعد 0.8 % ويلامس أعلى مستوى عند 10215 نقطة عملاق الطاقة يقفز 2.06 % إلى 25.80 ريال بسيولة تقارب 200 مليون

عند الإغلاق. ويعكس حجم التداول المرتفع نشاطاً ملحوظاً على السهم، لكنه لا يحدد وحده اتجاه المستثمرين أو طبيعة مراكزهم، لأن الصفقات المنفذة تشمل عمليات شراء وبيع متعاقبة. وتبرز أهمية هذه الحركة في استمرار تداول كميات كبيرة رغم التقلبات المرتبطة بالمكاسب السابقة، ما يجعل أداء السهم خلال الجلسات المقبلة موضع متابعة. ولا تتضمن البيانات السعر النهائي للسهم أو قيمة التعاملات النقدية عليه، الأمر الذي يحد من إمكانية مقارنته بصورة تفصيلية ببقية الشركات النشطة.

تطورات الشركات ارتفع سهم «دار المعاد» بنسبة 1.77 % ليغلق عند 26.38 ريال، محققاً زيادة سعرية بلغت 0.46 ريال خلال الجلسة. وتزامن الأداء مع الإعلان عن توقيع عقد مشروع بقيمة 127.7 مليون ريال، وهو تطور تشغيلي يستحق المتابعة عند تقييم الأعمال المستقبلية للشركة. لكن قيمة العقد وحدها لا تكفي لتحديد أثره المتوقع على الأرباح، إذ يتطلب ذلك معرفة مدة التنفيذ والتكاليف وهوامش الربحية وشروط الاعتراف بالإيرادات. وفي جانب آخر، صعد سهم «نادك» بنسبة 0.39 % إلى 12.79 ريال، بزيادة بلغت 0.05 ريال، بالتزامن مع تطورات تتعلق بنتائجها المالية.

ولم يتضمن التقرير تفاصيل تلك النتائج، ما لا يسمح بتحديد أثرها المباشر على التداولات أو تقييم اتجاه الأداء المالي للشركة. وتوضح هذه الحالات تنوع التطورات المصاحبة لتحركات الأسهم، بين عقود جديدة وإفصاحات مالية وعمليات مرتبطة بالأسول التشغيلية.

ضغوط محدودة في المقابل، تراجع سهم «المواساة» بنسبة 1.91 % ليغلق عند 59.10 ريال، فاقداً 1.15 ريال من قيمته مقارنة بالجلسة السابقة. وجاء الانخفاض عقب انتهاء أحقية التوزيعات النقدية للمساهمين، وهي مناسبة قد تتزامن مع تعديل الأسعار بعد انتقال السهم إلى التداول دون أحقية التوزيع. ولا يمكن اعتبار هذا التراجع دليلاً منفرداً على تدهور أداء الشركة، لأن حركة السعر عقب انتهاء الأحقية قد تتأثر بالقيمة المرتبطة بالتوزيعات. وتبقى المقارنة الدقيقة بحاجة إلى معرفة قيمة التوزيع النقدي للسهم، وهي معلومة لم تتضمنها البيانات المنشورة. ويعكس أداء «المواساة» اختلاف العوامل المؤثرة في الأسهم الفردية، حتى خلال الجلسات التي يحقق فيها المؤشر العام مكاسب.



القياديات تقود مكاسب السوق السعودية تظهر حصيلة جلسة الأحد أن ارتفاع «تاسي» جاء مصحوباً بمكاسب في شركات رئيسية، أبرزها أرامكو ومصرف الراجحي والأهلي السعودي، إلى جانب قفزات سعرية لعدد من الأسهم الأخرى. وفي المقابل، كشفت التداولات عن تباين واضح بين الشركات، سواء من حيث نسب الارتفاع أو النشاط أو التطورات المرتبطة بالإفصاحات والتوزيعات. وتبقى قدرة المؤشر على تعزيز مكاسبه

وليس فقط بنسبة التغير السعري. ويعكس الأداء الإيجابي للسهمين مشاركة القطاع المصرفي في الصعود، دون أن تسمح البيانات المتاحة بتعميم هذه النتيجة على جميع البنوك المدرجة. وتبقى متابعة أداء المؤسسات المالية خلال الجلسات التالية مهمة لمعرفة مدى استمرار مساهمتها في دعم حركة المؤشر. قفزات سعرية شهدت قائمة الشركات الراجعة ارتفاعات قوية، تصدرها سهماء «العربية» و«لدن» بمكاسب بلغت 10 % لكل منهما، وفق بيانات التداول المنشورة. وامتدت الارتفاعات إلى أسهم «الفخارية» و«أرماح» و«الرمز» و«التطويرية الغذائية» و«أسمنت الشرقية» و«زجاج»، بنسب تراوحت بين 4 % و7 %. وتشير هذه التحركات إلى وجود نشاط سعري في مجموعة متنوعة من الشركات، تجاوز في بعض الحالات نسبة ارتفاع

الشركة	2026/10/15	2026/10/18	التغير
1 حديد وطني	3.50	3.22	8.00 (%)
2 صندوق البلاد التقني الأمريكي	26.42	25.63	2.99 (%)
3 أسمنت نجران	5.60	5.47	2.32 (%)
4 سايكو	9.45	9.25	2.12 (%)
5 سدافكو	174.00	170.50	2.01 (%)
6 اللواساة	60.25	59.10	1.91 (%)
7 صندوق البلاد الأمريكي	17.49	17.16	1.89 (%)
8 الاستثمار ريت	6.57	6.45	1.83 (%)
9 صندوق الإنماء للصكوك الحكومية	10.18	10.00	1.77 (%)
10 طيران ناس	39.40	38.80	1.52 (%)

أُنْهت سوق الأسهم السعودية تعاملات الأحد على ارتفاع ملحوظ، بعدما نجح مؤشرها الرئيسي «تاسي» في إضافة نحو 83 نقطة إلى رصيده، مدعوماً بمكاسب عدد من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها أرامكو السعودية، إلى جانب تحسن أداء أسهم مصرفية وشركات مدرجة في قطاعات مختلفة. وأغلق المؤشر عند مستوى 10189.77 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0.8 %، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 2.4 مليار ريال، في جلسة شهدت تحركات متفاوتة بين الأسهم الكبرى والشركات الأصغر حجماً.

وتراوحت حركة المؤشر خلال التعاملات بين أعلى مستوى عند 10215 نقطة وأدنى مستوى قرب 10107 نقاط، بفارق بلغ نحو 108 نقاط، ما يعكس التذبذب الذي شهدته الأسعار قبل استقرار السوق على مكاسب بنهاية الجلسة. وجاء الأداء الإيجابي بالتزامن مع ارتفاع أسهم مؤثرة في احتساب المؤشر، بينما سجلت شركات أخرى مكاسب قوية وصلت إلى الحد الأعلى للتغير اليومي البالغ 10 %، في مقابل تراجع محدود لبعض الأسهم نتيجة عوامل مرتبطة بالشركات.

تحسن المؤشر استعاد «تاسي» مستوى 10190 نقطة تقريباً، بعدما أغلق عند 10189.77 نقطة، مسجلاً زيادة بنحو 83 نقطة مقارنة بالإغلاق السابق، في تطور يعكس تحسن الأداء السعري للمؤشر خلال جلسة الأحد. وسجلت السوق أعلى مستوياتها اليومية عند 10215 نقطة، قبل أن تنهي التعاملات دون تلك القمة، بينما شكل مستوى 10107 نقاط الحد الأدنى المسجل خلال الجلسة. ويشير الفارق بين أعلى وأدنى قراءة إلى أن التعاملات لم تتحرك في اتجاه واحد طوال الفترة، بل شهدت تغيرات في مستويات الأسعار قبل استقرار المؤشر في المنطقة الإيجابية. وبلغت قيمة التداولات نحو 2.4 مليار ريال، وهي السيولة التي صاحبت ارتفاع المؤشر، دون أن تتضمن البيانات المتاحة مقارنة مباشرة بقيمة التعاملات في الجلسة السابقة. ويكتسب إغلاق السوق فوق مستوى 10100 نقطة أهمية في قراءة الأداء اليومي، لكنه لا يكفي بمفرده لتحديد اتجاه مستدام خلال الجلسات المقبلة. كما أن الوصول إلى مستوى أعلى من الإغلاق النهائي يعكس تعرض المؤشر لتغيرات خلال التعاملات، دون أن يوضح التقرير حجم عمليات البيع أو الشراء التي صاحبت كل مرحلة.

دعم الطاقة برز سهم أرامكو السعودية باعتباره

الشركة	2026/10/15	2026/10/18	التغير
1 العربية	38.30	42.12	9.97 (%)
2 لدن	1.81	1.99	9.94 (%)
3 الفخارية	15.76	16.90	7.23 (%)
4 التطويرية الغذائية	70.05	73.95	5.57 (%)
5 اللوارد	86.60	91.00	5.08 (%)
6 الوسائل الصناعية	2.67	2.80	4.87 (%)
7 الرمز	52.50	54.85	4.48 (%)
8 أرماح	57.00	59.35	4.12 (%)
9 أسمنت الشرقية	22.36	23.25	3.98 (%)
10 لجام للرياضة	78.40	81.50	3.95 (%)

ضغوط بيعية تهبط بالمؤشر العام 2% وسط تراجع 6 قطاعات

بورصة قطر تخسر 176 نقطة بجلسة الأحد

«إنماء» يفقد 5 % و«التحويلية»
يتصدر الراحين بمكاسب 4.83 %

قطاع الصناعات يتصدر الخسائر بانخفاض
2.90 % والاتصالات يرتفع 0.07 %

البيعية، وما إذا كانت أحجام التداول المرتفعة ستترافق لاحقاً مع تحسن في الأسعار.

أداء الأسهم

شهدت الجلسة تداول 51 سهماً نشطاً، تصدر سهم «إنماء» قائمة الخاسرين بانخفاض بلغت نسبته 5 %، في حين ارتفعت أسعار ستة أسهم، جاء في مقدمتها سهم «التحويلية» بمكاسب بلغت 4.83 %، وبلغ عدد الأسهم المتراجعة 45 سهماً، مقابل ستة أسهم مرتفعة، وفق البيانات الواردة، وهو ما يؤكد اتساع نطاق الضغوط البيعية مقارنة بعدد الشركات التي حققت مكاسب. وفي جانب نشاط الكميات، تصدر سهم «مسيعيد» التداولات بحجم بلغ 33.20 مليون سهم، ليستحوذ على حصة ملحوظة من إجمالي الأسهم المتداولة خلال الجلسة. أما من حيث قيمة التداول، فجاء سهم «صناعات قطر» في الصدارة بسيولة بلغت 28.88 مليون ريال، ما يعكس استقطابه جانباً مهماً من الأموال المتداولة. وتوضح هذه المؤشرات اختلاف الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات عن نظيرتها المتصدرة لقيم التداول، تبعاً للأسعار وحجم العمليات المنفذة.

اتجاه السوق مرهون بتحسن الطلب

تعكس نتائج جلسة الأحد استمرار الضغوط على بورصة قطر، مع انخفاض المؤشر العام واتساع خسائر القطاعات وتراجع السيولة مقارنة بالتعاملات السابقة. وفي المقابل، يشير ارتفاع الكميات والصفقات إلى استمرار حركة التداول رغم الأداء السلبي، ما يجعل متابعة توزيع السيولة بين الأسهم عاملاً مهماً في تقييم تطورات السوق. وتبقى قدرة المؤشر على استعادة خسائره مرتبطة بتحسن الطلب على الأسهم الرئيسية واتساع قاعدة الشركات الراحية، خصوصاً بعد جلسة اتسمت بتفوق واضح للانخفاضات على الارتفاعات.

نحو 16 %.

وجاء هذا التراجع رغم ارتفاع أحجام التداول إلى 174.31 مليون سهم، مقارنة بنحو 164.75 مليون سهم في الجلسة السابقة، بزيادة بلغت 9.56 ملايين سهم، تعادل نحو 5.8 %.

كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة إلى 30.42 ألف صفقة، مقابل 23.89 ألف صفقة الخميس، بزيادة تقارب 6.53 آلاف صفقة، ونمو نسبته نحو 27.3 %.

ويكشف التباين بين انخفاض القيمة الإجمالية وارتفاع الكميات والصفقات عن زيادة النشاط في أسهم ذات أسعار أقل نسبياً، أو تنفيذ عمليات تداول بقيم متوسطة أصغر. وبلغت السيولة الإجمالية للبورصة نحو 321.07 مليون ريال، متضمنة صفقة منفذة في سوق السندات بقيمة إجمالية بلغت 100.04 ألف ريال.

ويعكس ارتفاع عدد العمليات المنفذة استمرار نشاط المتعاملين رغم تراجع الأسعار، لكنه لا يشير بالضرورة إلى تحسن شهية المخاطرة، خصوصاً مع انخفاض إجمالي الأموال المتداولة. وتظل متابعة تطور السيولة خلال الجلسات التالية مهمة لتحديد مدى استمرار الضغوط

ارتفاع طفيف بنسبة 0.07 %، مخالفاً الاتجاه السلبي الذي سيطر على معظم التعاملات. ويشير اتساع نطاق الانخفاضات إلى أن التراجع لم يقتصر على مجموعة محدودة من الأسهم، بل شمل قطاعات متعددة، ما قلص فرص تعويض الخسائر من خلال أداء الأنشطة الأخرى.

كما يعكس الفارق بين أداء الصناعات والاتصالات تفاوتاً في حركة الأسعار، مع بقاء المكاسب المسجلة في القطاع الصاعد محدودة مقارنة بحجم التراجعات. ويكتسب هذا التباين أهمية في تقييم اتجاهات المستثمرين خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً مع استمرار تأثير الأسهم ذات الأوزان الكبيرة في تحديد حركة المؤشر العام. ولا تكفي نتائج جلسة واحدة للحكم على الاتجاه المستقبلي للسوق، لكنها تقدم مؤشراً على طبيعة الضغوط التي واجهتها الأسهم خلال التعاملات.

حركة السيولة

تراجعت قيمة التداولات في سوق الأسهم إلى 320.7 مليون ريال، مقابل 381.66 مليون ريال خلال جلسة الخميس الماضي، بانخفاض قدره 60.96 مليون ريال، يعادل

النشاط بين الأوراق المالية، مع استمرار الضغوط على الأسعار واتساع قائمة الأسهم المتراجعة مقارنة بالراحية.

خسائر القطاعات

سجل المؤشر العام انخفاضاً بنسبة 2 % خلال الجلسة، فاقداً 176.60 نقطة من قيمته، ليستقر عند 8633.57 نقطة، في أداء يعكس تعرض السوق لضغوط واسعة مقارنة بمستويات الإغلاق السابقة. وتصدر قطاع الصناعات قائمة التراجعات بانخفاض بلغ 2.90 %، ليشكل أحد أبرز مصادر الضغط على الأداء العام، في ظل أهمية الشركات الصناعية ضمن مكونات البورصة وحركة التداولات. وامتدت الخسائر إلى خمسة قطاعات أخرى، بينما تمكن قطاع الاتصالات وحده من تحقيق

أنهت بورصة قطر تعاملات الأحد على تراجع جماعي طال معظم قطاعات السوق، بعدما فقد المؤشر العام 176.60 نقطة، بنسبة انخفاض بلغت 2 %، ليغلق عند مستوى 8633.57 نقطة، مقارنة بإغلاق الخميس الماضي، وسط ضغوط بيعية شملت الأسهم القيادية وعدداً كبيراً من الشركات المدرجة. وجاء الأداء السلبي بالتزامن مع انخفاض ستة قطاعات، تصدرها النشاط الصناعي، في حين خالف قطاع الاتصالات الاتجاه العام مسجلاً ارتفاعاً محدوداً، ما يعكس اتساع نطاق التراجعات وضعف قدرة المكاسب المحدودة على تعويض خسائر بقية مكونات السوق. وشهدت الجلسة تراجعاً في قيمة التداولات رغم ارتفاع عدد الأسهم المتداولة والصفقات المنفذة، وهو ما يعكس تغيراً في توزيع

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/15	2026/10/18	التغير
1 إنماء القابضة	2.240	2.128	5.00 (%)
2 كيو إل إم	1.870	1.790	4.28 (%)
3 صناعات قطر	8.500	8.137	4.27 (%)
4 الطبية	1.270	1.219	4.02 (%)
5 الإجارة	0.646	0.622	3.72 (%)
6 لللاحة	9.200	8.899	3.27 (%)
7 ميرة	2.980	2.884	3.22 (%)
8 للمستثمرين	1.879	1.820	3.14 (%)
9 العامة	2.295	2.226	3.01 (%)
10 بلدنا	1.167	1.132	3.00 (%)

الدوحة والريان و أم صلال استحوذت على النصيب الأكبر

مبيعات العقارات في قطر تتجاوز 696 مليون ريال في أسبوع



سجلت قيمة مبيعات العقارات في قطر بنسبة 15.6 % خلال الأسبوع الممتد من 11 إلى 17 أكتوبر 2026 نحو 696.5 مليون ريال، رغم تراجع عدد صفقات البيع بنسبة 7.1 % على أساس أسبوعي إلى 131 عقداً.

وعلى أساس سنوي، تراجعت قيمة المبيعات بنسبة 12.3 %، فيما انخفض عدد العقود بنسبة 11.5 % مقارنة بالأسبوع المماثل من عام 2025، بحسب بيانات الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري «عقارات» أمس الأحد.

تصدرت الفلل قيمة المبيعات بنحو 197.6 مليون ريال، بما يمثل 28.4 % من الإجمالي، تلتها الأراضي الفضاء بقيمة 190.5 مليون ريال، والوحدات السكنية بنحو 162.8 مليون ريال، فيما بلغت قيمة مبيعات الأنواع الأخرى 145.6 مليون ريال.

وجاءت بلدية الظعابين في صدارة التداولات العقارية بقيمة 239.5 مليون ريال، تلتها بلدية الدوحة بنحو 209.3 مليون ريال، ثم بلدية الريان بقيمة 170.9 مليون ريال.

وفي نشاط الرهن العقاري، ارتفعت القيمة الإجمالية للرهن بنسبة 652.2 % على أساس أسبوعي إلى 861.7 مليون ريال، رغم تراجع عدد العقود بنسبة 33.3 % إلى 18 عقداً. وعلى أساس سنوي، انخفضت قيمة

المعارض التجارية بنحو 700 ألف ريال. وجاءت بلدية الدوحة في المرتبة الأولى من حيث قيمة الإيجارات بنحو 1.54 مليون ريال، تلتها بلدية الريان بقيمة 1.46 مليون ريال، ثم بلدية أم صلال بنحو 450 ألف ريال.

قيمة الإيجارات بنسبة 74.5 %، فيما تراجع عدد العقود بنسبة 77.7 %.

واستحوذت الفلل على النصيب الأكبر من قيمة الإيجارات بنحو 1.96 مليون ريال، بما يعادل 47.1 % من الإجمالي، تلتها الشقق بقيمة 1.2 مليون ريال، ثم

وفي المقابل، تراجعت قيمة عقود الإيجار بنسبة 45.1 % على أساس أسبوعي إلى 4.17 مليون ريال، من خلال تسجيل 428 عقداً، بانخفاض 58.9 % في عدد العقود مقارنة بالأسبوع السابق. وعلى أساس سنوي، انخفضت

الرهن بنسبة 36.7 % وعدد العقود بنسبة 14.3 %.

وتصدرت بلدية الريان قيمة الرهن العقارية بنحو 749 مليون ريال، تلتها بلدية الظعابين بقيمة 78 مليون ريال، ثم بلدية الدوحة بنحو 19 مليون ريال.

المستثمرون الأجانب يواصلون الشراء رغم انحسار النشاط وتقلص التقييمات

25.7 مليون ريال تتبخر من تداولات مسقط

75.9 نقطة خسائر المؤشر الرئيسي
ليستقر عند 7728.06 نقطة

39.63 مليار ريال القيمة السوقية
بعد انكماش نسبته 0.547 %

تركزت في شركات كبيرة أو أسهم أقل وزناً، وهو عامل مهم لفهم محدودية انعكاسها على الأداء العام. ويحتاج تقييم استمرارية هذا الاهتمام الاستثماري إلى مقارنة صافي التعاملات عبر جلسات متعددة، بدلاً من الاعتماد على قراءة يوم واحد. تظهر بيانات الجلسة أن بورصة مسقط واجهت تراجعاً في النشاط النقدي والتقييمات، في مقابل استمرار مشتريات المستثمرين غير المحليين، ما يجعل اتجاه السيولة أحد المؤشرات الرئيسية التي تستحق المتابعة. وستتوقف دلالة هذه التطورات على قدرة التداولات المقبلة على استعادة مستويات النشاط السابقة، ومدى انعكاس التدفقات الجديدة على أسعار الأسهم المدرجة. وفي ظل غياب تفاصيل قطاعية إضافية، تبقى المؤشرات المتاحة دليلاً على انخفاض الأداء العام، مع استمرار اهتمام استثماري خارجي لم يكن كافياً لمنع تراجع السوق.

بقيمة 11 مليوناً و495 ألف ريال، بما يعادل 23.60 % من إجمالي التداولات، مقابل مبيعات بلغت 9 ملايين و360 ألف ريال، بحصة نسبتها 19.21 %. وأسفرت هذه العمليات عن صافي استثمار موجب قدره مليونان و135 ألف ريال عُمانِي، وهو ما يعادل نحو 4.38 % من قيمة التعاملات، بحسب التقرير الرسمي. وتعني هذه الأرقام أن المستثمرين الخارجيين كانوا مشترين بالصافي خلال الجلسة، رغم انخفاض المؤشر الرئيسي وتراجع القيمة السوقية. وتبرز أهمية هذا التطور في أن الاتجاه السلبي للأسعار لم يتزامن مع صافي تخارج من هذه الفئة، بل مع تفوق مشترياتها على مبيعاتها. ومع ذلك، فإن صافي الاستثمار الأجنبي الموجب لا يكفي وحده لتحديد اتجاه السوق، لأن حركة المؤشر تتأثر بالأسعار والأوزان النسبية للأوراق المالية المتداولة. كما لا توضح الأرقام ما إذا كانت التدفقات

ويبرز الفرق الكبير بين قيمتي التداول في الجلستين أهمية مراقبة استمرار النشاط عند المستويات الحالية، خصوصاً أن تحسن السيولة قد يساعد على إظهار مدى قوة الطلب على الأوراق المالية. وتبقى المقارنة بين الجلسات المتعاقبة ضرورية للتمييز بين التقلبات المعتادة والتغيرات الأكثر استمراراً في سلوك المستثمرين.

تأكل التقييمات أغلق مؤشر بورصة مسقط «30» عند 7728.06 نقطة، مقابل 7803.93 نقطة في الجلسة السابقة، مسجلاً انخفاضاً قدره 75.9 نقطة، بما يعادل 0.97 %. ويشير هذا الأداء إلى تراجع المستوى الإجمالي للأسعار الذي يقيسه المؤشر، بالتزامن مع تقلص قيمة العمليات المنفذة، دون أن تتضمن البيانات تحديد الأسهم الأكثر مساهمة في الانخفاض. وامتد الأثر إلى القيمة السوقية التي استقرت عند نحو 39.63 مليار ريال عُمانِي، بعد انخفاض نسبته 0.547 % مقارنة بأخر يوم تداول.

ويعكس هذا المؤشر التغير في التقييم الإجمالي للأوراق المالية المشمولة في احتساب القيمة السوقية، نتيجة تحركات أسعارها والعوامل الأخرى المؤثرة في مكوناتها. ومن المهم التمييز بين خسائر التقييم وتدفقات الأموال الفعلية، إذ لا تعني التغيرات في القيمة السوقية انتقال مبالغ نقدية مماثلة خارج البورصة. ويكشف اختلاف نسبتي انخفاض المؤشر والقيمة السوقية عن أن المقياسين لا يعبران بالضرورة عن حركة متطابقة، نظراً إلى اختلاف نطاق الاحتساب والأوزان المعتمدة. ولا تسمح البيانات المنشورة بتحديد ما إذا كانت الضغوط تركزت في قطاعات معينة أو توزعت على نطاق واسع من الشركات المدرجة. لكن تزامن انخفاض المقياسين يؤكد أن الجلسة انتهت بتراجع في مستويات الأسعار والتقييمات مقارنة بالإغلاق السابق.

تدفقات خارجية سجل المستثمرون غير العُمانيين مشتريات

انحسار التعاملات بلغت قيمة التداولات 48 مليوناً و712 ألفاً و293 ريالاً عُمانياً، مقابل 74 مليوناً و417 ألفاً و272 ريالاً في آخر جلسة، بفارق انخفاض قدره 25 مليوناً و704 آلاف و979 ريالاً. و يعادل هذا التراجع نحو ثلث الأموال المتداولة في الجلسة السابقة، ما يجعل تقلص النشاط النقدي أبرز المتغيرات التي شهدتها البورصة خلال التعاملات. وتكتسب هذه الحركة أهمية في قراءة السوق، لأن السيولة تعكس حجم الأموال التي تنتقل بين المستثمرين عبر الصفقات المنفذة، وتساعد في تقييم مدى نشاط التداول عند المستويات السعريّة المختلفة. ومع ذلك، فإن انخفاض قيمة التعاملات لا يعني بالضرورة خروج المبلغ المتراجع من السوق، وإنما يشير إلى تنفيذ عمليات بيع وشراء بقيمة إجمالية أقل مقارنة بالفترة السابقة.

كما لا يمكن الجزم بأن تراجع النشاط يعكس عزوفاً عاماً عن الاستثمار، في غياب تفاصيل إضافية عن أحجام الأسهم المتداولة وعدد الصفقات وتوزيع العمليات بين الشركات.

شهدت بورصة مسقط جلسة اتسمت بانحسار النشاط الاستثماري وتراجع القيمة الإجمالية للتعاملات بنحو 25.7 مليون ريال عُمانِي، بالتزامن مع انخفاض المؤشر الرئيسي والقيمة السوقية، بينما سجل المستثمرون غير العُمانيين صافي مشتريات موجبة، في تطور يعكس تبايناً بين الأداء السعري واتجاهات التدفقات المالية. وكشفت البيانات الرسمية عن تراجع قيمة التداول إلى 48.71 مليون ريال، مقارنة بنحو 74.42 مليوناً في الجلسة السابقة، بانخفاض بلغ 34.5 %، ما يشير إلى تقلص الأموال المتداولة بصورة أكبر من نسبة انخفاض المؤشر.

وفي المقابل، استقطبت الأسهم المدرجة مشتريات من المستثمرين غير المحليين تجاوزت مبيعاتهم بأكثر من مليوني ريال، رغم إغلاق المؤشر عند مستوى أدنى من الجلسة السابقة، وهو ما يبرز اختلاف توجهات المتعاملين خلال الفترة نفسها. وتعكس هذه النتائج حالة من التباين بين مؤشرات النشاط والتدفقات الاستثمارية، مع استمرار الحاجة إلى متابعة التداولات المقبلة لتحديد ما إذا كانت الضغوط الحالية مؤقتة أم تمتد إلى جلسات إضافية.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/15	2026/10/18	التغير	
1 أوكيو للصناعات الأساسية	0.260	0.255	1.92 (%)	
2 بنك مسقط	0.440	0.435	1.14 (%)	
3 بنك صحار	0.188	0.186	1.06 (%)	
4 عمان والإمارات	0.120	0.119	0.83 (%)	
5 شركة أوكيو لشبكات الغاز	0.224	0.223	0.45 (%)	
6 اسباد	0.227	0.226	0.44 (%)	
7 النهضة للخدمات	0.276	0.275	0.36 (%)	
8 أبراج لخدمات الطاقة	0.439	0.438	0.23 (%)	

موجة خسائر واسعة تنهي الأسبوع على انخفاض

بورصة البحرين تحت وطأة الضغوط القطاعية

ويشير هذا التركيز إلى أهمية الأسهم المالية في استقطاب اهتمام المتعاملين، حتى خلال الجلسات التي تشهد انخفاضاً في مؤشرات القطاع نفسه. ولا يعني ارتفاع حصته من السيولة بالضرورة تحقيق مكاسب سعرية، لأن قيمة التداول تشمل عمليات الشراء والبيع المنفذة بغض النظر عن اتجاه الأسعار. كما أن البيانات لا توفر مقارنة مع أحجام وقيم الجلسة السابقة، وبالتالي لا يمكن الجزم بارتفاع النشاط أو انخفاضه على أساس يومي. وتساعد متابعة تغير الحصص القطاعية مستقبلاً على تقييم مدى تنوع التداولات أو استمرار تركزها في مجموعة محددة من الأوراق المالية.

مسار التعافي يتطلب اتساع الطلب تكشف نتائج الجلسة عن ضغوط طالبت المؤشرين الرئيسيين وعدداً من الأنشطة الاقتصادية، بالتزامن مع استحواذ قطاع المال على النصيب الأكبر من قيمة التعاملات. ويظل تحسن الأداء مرتبطاً بقدرة الأسهم المدرجة على استقطاب طلب يدعم الأسعار، خصوصاً في القطاعات التي أسهمت في الخسائر. وفي ضوء المعلومات المتاحة، تمثل حركة المؤشرين وتوزيع السيولة أبرز المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها لتقييم الجلسة، دون افتراض اتجاهات مستقبلية لا تدعمها البيانات المنشورة.

قادت الانخفاض أو مدى تركز الخسائر في شركات بعينها، ما يمنع استخلاص أسباب تفصيلية وراء تفاوت النسبتين. كما لا يمكن اعتبار الفارق بين المؤشرين دليلاً على اختلاف شامل في سلوك المستثمرين، دون الاطلاع على تفاصيل التداولات الخاصة بكل مجموعة. وتظل المقارنة بين الأداءين مفيدة لإظهار أن الضغوط السعريّة لم تنعكس بالدرجة نفسها على مختلف مكونات البورصة. وقد يساعد تحسن أداء الأسهم ذات الأوزان المؤثرة في تغيير هذه الصورة خلال التعاملات التالية، لكن ذلك يبقى مرتبطاً بحركة الأسعار الفعلية.

تركز التعاملات بلغ إجمالي الأسهم المتداولة مليوناً و400 ألف و426 سهماً، بقيمة 454 ألفاً و78 ديناراً بحرينياً، نفذت من خلال 107 صفقات. ويعادل متوسط قيمة الصفقة الواحدة نحو 4244 ديناراً، بينما بلغ متوسط عدد الأسهم لكل عملية قرابة 13.1 ألف سهم، وفق حسابات مستندة إلى إجماليات الجلسة. وتصدر قطاع المال النشاط من حيث القيمة، مستحوذاً على 46.13 % من إجمالي التداولات، بما يعادل نحو 209.5 آلاف دينار بحريني. وفي المقابل، توزعت الحصة المتبقية البالغة 53.87 % على الأوراق المالية الأخرى، دون أن تتضمن البيانات تفصيلاً لنصيب كل قطاع.

والإنتاج الصناعي والمواد الأولية. ومع ذلك، لم تتضمن البيانات نسب انخفاض كل قطاع أو مساهمته التفصيلية في خسائر المؤشر، ما يحول دون تحديد النشاط الأكثر تأثيراً من حيث الوزن النسبي. كما لم يرد تفصيل بشأن أداء القطاعات الأخرى، الأمر الذي يجعل التقييم مقتصراً على الأنشطة الأربعة التي أشار التقرير إلى تراجعها. ويؤكد اتساع نطاق الانخفاضات أهمية متابعة توزيع السيولة بين القطاعات خلال الجلسات المقبلة، لمعرفة ما إذا كانت الضغوط ستستمر أو تظهر محاولات لاستعادة التوازن. ولا تعني خسارة المؤشر خلال جلسة واحدة بالضرورة تحولاً مستداماً في اتجاه السوق، إذ تتطلب قراءة المسار العام مقارنة الأداء على مدى زمني أطول.

أداء إسلامي أقفل مؤشر البحرين الإسلامي عند مستوى 859.09 نقطة، منخفضاً بمقدار 13.87 نقطة عن إغلاقه السابق، الذي بلغ حسابياً 872.96 نقطة. وتعاود هذه الخسارة نحو 1.59 %، وهي نسبة أكبر من الانخفاض المسجل في المؤشر العام، ما يشير إلى تفاوت الأداء بين مكونات المؤشرين خلال الجلسة. ويعكس هذا الاختلاف طبيعة التكوين الخاصة بكل مؤشر، إذ تتباين الشركات المشمولة والأوزان النسبية التي تحدد مقدار تأثير تغير أسعار الأسهم في المستوى النهائي. ويكتسب تراجع المؤشر الإسلامي أهمية بالنسبة إلى المستثمرين الذين يتابعون الأوراق المالية المتوافقة مع الضوابط الشرعية، باعتباره مقياساً لأداء هذه الشريحة من السوق. غير أن البيانات المتاحة لا تحدد الأسهم التي

المؤسسات المالية النصيب الأكبر من السيولة، لكنها كانت ضمن القطاعات التي أسهمت في انخفاض المؤشر الرئيسي. ضغوط متزامنة سجل المؤشر العام خسارة تعادل نحو 0.51 % مقارنة بمستواه السابق، الذي بلغ حسابياً 1876.02 نقطة، ليغلق عند 1866.43 نقطة بنهاية التعاملات. وجاء التراجع نتيجة انخفاض مؤشرات أربعة قطاعات، هي الاتصالات والمال والصناعات والمواد الأساسية، وفق البيانات الصادرة عن البورصة. ويعكس هذا التوزيع تعدد مصادر الضغط على السوق، بدلاً من اقتصار الحركة السلبية على نشاط اقتصادي واحد، وهو ما يفسر تأثر المؤشر العام بأداء مجموعات مختلفة من الشركات. وتكتسب هذه القطاعات أهمية في قراءة حركة الأسهم البحرينية، نظراً إلى تنوع أنشطتها بين الخدمات المالية والاتصالات

أنهت بورصة البحرين تعاملاتها على انخفاض في مؤشريها العام والإسلامي، وسط ضغوط شملت أربعة قطاعات رئيسية، في جلسة اتسمت بمحدودية قيمة التداولات وتركز جانب كبير من النشاط الاستثماري في الأسهم المالية، التي استحوذت على نحو نصف الأموال المتداولة. وأغلق المؤشر العام عند مستوى 1866.43 نقطة، فاقداً 9.59 نقاط مقارنة بالإغلاق السابق، في حين تراجع المؤشر الإسلامي إلى 859.09 نقطة، بخسارة بلغت 13.87 نقطة، ما يعكس امتداد الأداء السلبي إلى شريحتين مختلفتين من الأوراق المالية المدرجة. وكشفت البيانات الرسمية عن تداول أكثر من 1.4 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت نحو 454 ألف دينار بحريني، من خلال 107 صفقات، مع استحواذ قطاع المال على الحصة الأكبر من التعاملات. ويبرز هذا الأداء تبايناً بين توزيع النشاط الاستثماري وحركة الأسعار، إذ استقطبت

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/15	2026/10/18	التغير	
1 بنك جي إف إتش	0.471	0.460	2.34 (%)	
2 بنك السلام	0.218	0.214	1.83 (%)	
3 ألبا	0.795	0.787	1.01 (%)	
4 اي بي ام تيرمينالز	0.844	0.842	0.24 (%)	
5 بيبون ش.م.ب	0.449	0.448	0.22 (%)	

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/15	2026/10/18	التغير	
1 البحرين الوطني	0.515	0.517	0.39 %	

السياري: المملكة تواصل ضخ النفط وتسير التجارة رغم اختناق ممرات الشحن العالمية

الرياض تتحدى الحرب بسلاح الطاقة والمرونة

1اضطرابات الشرق الأوسط تنتقل من ناقلات الخام إلى موائد الغذاء وتكاليف المعيشة

2استنزاف الاحتياطات النفطية يترك الأسواق مكشوفة أمام أي انقطاع جديد



أكد محافظ البنك المركزي السعودي، أمين السيارى، أن المملكة نجحت في الحفاظ على استمرارية إمدادات النفط وحركة التجارة الإقليمية رغم الاضطرابات الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط، مستفيدة من تنوع بنيتها التحتية للطاقة وشبكات الخدمات اللوجستية، إلى جانب قوة مركزها المالي ومثانة قطاعها المصرفي. وحذر السيارى من اتساع التداعيات الاقتصادية للحرب، بعدما تجاوزت آثارها المباشرة أسواق النفط والغاز وممرات الشحن لتشمل التجارة العالمية والتضخم والأمن الغذائي وتكاليف التمويل وثقة المستثمرين، بما يفرض تحديات متزايدة على استقرار الاقتصاد الدولي.

وأوضح، خلال كلمته أمام اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي في بانكوك، برئاسة وزير المالية السعودي محمد الجديعان، أن الاقتصاد السعودي يواصل التعامل مع التطورات الإقليمية من موقع قوة، مدعوماً بسياسات اقتصادية حكيمة واحتياطات مالية وقدرة تشغيلية توفر مساحة لمواجهة الصدمات.

وشدد على أن استدامة تدفقات الطاقة أصبحت قضية تتجاوز مستويات الإنتاج، لتشمل كفاءة النقل والتخزين والتكرير والقدرة على إيصال الإمدادات إلى المستهلكين بصورة موثوقة وبتكاليف مناسبة.

أمن الإمدادات

أوضح السيارى أن الاضطرابات الجيوسياسية كشفت أهمية الاستثمار المتواصل في جميع مراحل سلسلة الطاقة، بدءاً من الإنتاج وصولاً إلى التكرير والتخزين والنقل، مع ضرورة تنويع المسارات المستخدمة للوصول إلى الأسواق العالمية.

وأكد أن أمن الطاقة لا يتحقق بمجرد توافر الموارد، وإنما يتطلب بنية تشغيلية قادرة على التعامل مع انقطاع الممرات التقليدية وتغير ظروف التجارة والشحن. وأشار إلى أن الاستثمارات السعودية الممتدة في البنية التحتية والخدمات اللوجستية أسهمت في استمرار تدفقات النفط والتجارة الإقليمية، ما ساعد على تخفيف انعكاسات صدمة الطاقة على النشاط الاقتصادي.

ودعا إلى المحافظة على الاستثمارات في مختلف مصادر الطاقة، بما فيها النفط والغاز، باعتبارها ضرورة لضمان موثوقية الإمدادات ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي. وتبرز أهمية هذا التوجه مع تزايد حساسية الأسواق تجاه اضطرابات النقل، خصوصاً أن ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين قد ينعكس على أسعار السلع حتى عندما تكون الكميات المنتجة كافية لتلبية الطلب.

حذر محافظ البنك المركزي السعودي من أن التأثيرات الأولية للصراع تركزت في أسواق الطاقة وممرات الشحن الرئيسية، قبل انتقالها تدريجياً إلى قطاعات اقتصادية أوسع.

وأوضح أن الضغوط لم تقتصر على النفط الخام والغاز الطبيعي، بل امتدت إلى المنتجات المكررة، ولا سيما وقود النقل، إضافة إلى الأسمدة ومدخلات الإنتاج الأساسية.

وتؤدي هذه التطورات إلى زيادة احتمالات ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، مع انعكاسات محتملة على أسعار الغذاء والسلع الاستهلاكية ومعدلات التضخم. وأشار إلى أن إعادة توجيه الإمدادات واستخدام المخزونات ساعداً في احتواء بعض الآثار الفورية للاضطرابات، لكن هذه الإجراءات قلصت القدرة المتاحة للتعامل مع انقطاعات إضافية. وتعني محدودية الهوامش الاحتياطية أن استمرار التوترات قد يجعل الأسواق أكثر تعرضاً لتقلبات الأسعار، خصوصاً إذا تزامنت اضطرابات الطاقة مع ضغوط على سلاسل التوريد العالمية. وحذر السيارى من أن امتداد هذه الظروف قد يضعف آفاق النمو العالمي على المدى المتوسط، نتيجة تأثيرها المداخل على الاستهلاك والاستثمار والتجارة وظروف التمويل.

متانة مصرفية

أكد السيارى أن القطاع المصرفي السعودي يتمتع بمستويات قوية من رأس المال والسيولة، إلى جانب تحسن جودة الأصول واستمرار قوة مؤشرات السلامة المالية مقارنة بالعديد من الأسواق الإقليمية.

وأوضح أن اختبارات الضغط أظهرت قدرة النظام المصرفي على تحمل صدمات حادة، بما يعزز الثقة في استقرار المؤسسات المالية وقدرتها على مواصلة دعم النشاط الاقتصادي.

وعزا هذه المثانة إلى عقود من الإدارة الاقتصادية الحكيمة وتطوير أطر إدارة المخاطر والاستثمارات الاستراتيجية، التي ساعدت المملكة على بناء قدرات مالية ومؤسسية أكثر مرونة.

وأشار إلى أن السياسات السعودية تواصل التكيف مع تطورات الصراع، بهدف المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي واستدامة المالية العامة، مع إبقاء مساحة كافية للتعامل مع المستجدات.

وتكتسب هذه المرونة أهمية خاصة في بيئة عالمية تتسم بارتفاع المخاطر وتغير تكاليف التمويل، إذ تمثل قوة البنوك أحد العوامل الداعمة لاستمرار الائتمان والاستثمار.

دمشق تستعيد مقعدها ضمن المجموعة العربية

سوريا تطوي صفحة موسكو في البنك الدولي

1وزير المالية يبحث تفعيل البرامج التنموية وتعزيز التنسيق مع المكتب التنفيذي

2صندوق النقد يشهد تحولاً مماثلاً ينهي ارتباط دمشق بالمجموعة الروسية منذ 2012

تستعد سوريا لإجراء تحول جديد في تمثيلها داخل المؤسسات المالية الدولية، مع اقتراب انتقالها من مجموعة الاتحاد الروسي إلى المجموعة العربية لدى البنك الدولي، اعتباراً من الأول من نوفمبر المقبل، في خطوة تستهدف تعزيز التنسيق مع الدول العربية وتطوير التعاون بشأن البرامج والأنشطة المرتبطة بالاقتصاد السوري.

وجاء الإعلان عن هذه الترتيبات عقب مباحثات أجراها وزير المالية السوري محمد يسر برنية مع المدير التنفيذي عن المجموعة العربية لدى مجموعة البنك الدولي عبدالعزيز الملا، على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتكتسب الخطوة أهمية إضافية مع إعلان دمشق عودتها إلى المجموعة العربية في صندوق النقد الدولي خلال الموعد نفسه، بعد انضمامها إلى مجموعة الاتحاد الروسي منذ عام 2012، ما يعكس تحولاً متزامناً في موقعها التمثيلي داخل المؤسستين. وتتركز الأولويات السورية في المرحلة المقبلة على تعزيز متابعة ملفات التعاون القائمة، وتفعيل دور المكتب التنفيذي للمجموعة العربية في دعم التواصل مع البنك الدولي وتنسيق الأنشطة ذات الصلة، دون الإعلان حتى الآن عن اتفاقيات تمويل جديدة أو مخصصات مالية مرتبطة بهذا الانتقال.

تحول التمثيل

بحث برنية والملا خلال اجتماعهما الملفات المشتركة بين سوريا والبنك الدولي، والبرامج والأنشطة القائمة، استعداداً لاستكمال انتقال التمثيل السوري إلى المجموعة العربية.

ووفق وزارة المالية السورية، أعرب برنية عن تطلعه إلى اضطلاع المكتب التنفيذي للمجموعة العربية بدور فاعل في تنسيق الملفات المتعلقة ببلاده ومتابعتها، إلى جانب توفير المساندة اللازمة لدعم أنشطة البنك. ويعني الانتقال تغيير المجموعة التي يجري من خلالها تمثيل سوريا داخل البنك الدولي، بما يتيح تنسيق مواقفها وملفاتها عبر المكتب التنفيذي العربي. وتبرز أهمية هذا الترتيب في طبيعة عمل المؤسسات المالية متعددة الأطراف، التي تعتمد على مجموعات تمثيلية تضم عدداً من الدول وتتولى متابعة مصالح أعضائها والمشاركة في مناقشة السياسات والبرامج.

ومن شأن وجود دمشق ضمن المجموعة العربية إتاحة إطار مؤسسي للتواصل بشأن احتياجاتها الاقتصادية والملفات المرتبطة بالتعاون الدولي. لكن هذا التغيير لا يعني تلقائياً حصول سوريا على تمويل إضافي، إذ تظل البرامج والعمليات التمويلية خاضعة لإجراءات البنك وقراراته المعتمدة. ولم تتضمن التصريحات المعلنة تفاصيل بشأن حجم المشروعات القائمة أو قيمتها أو جدول تنفيذها، ما يجعل النتائج العملية للانتقال مرتبطة بالتطورات اللاحقة.

تنسيق عربي

رحب عبدالعزيز الملا بعودة سوريا إلى المجموعة العربية لدى البنك الدولي، مؤكداً استعداداته لبذل الجهود اللازمة لتعزيز خدمات المؤسسة وأنشطتها في البلاد.

وأشار، وفق ما نقلته وكالة الأنباء السورية «سانا»، إلى أهمية متابعة الملفات ذات الصلة وتوفير الدعم اللازم لتطوير التعاون خلال المرحلة المقبلة.

ويضع هذا الموقف التنسيق المؤسسي في مقدمة أولويات العلاقة الجديدة، خصوصاً مع الحاجة إلى متابعة البرامج القائمة وتحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من التواصل.

والاستقرار النقدي. فبينما يركز صندوق النقد على الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسات المالية والنقدية، يضطلع البنك الدولي بدور في مجالات التنمية والمشروعات والبرامج المرتبطة بها. ويتيح انتقال سوريا إلى المجموعة العربية في المؤسستين فرصة لتعزيز التنسيق بشأن الملفات الاقتصادية من خلال إطار تمثيلي مشترك. غير أن اختلاف اختصاصات المؤسستين يعني أن طبيعة التعاون والبرامج المحتملة ستظل مرتبطة بالآليات المعتمدة لدى كل منهما.

ولم تتضمن الإعلانات تفاصيل عن اتفاقات إقراض جديدة أو برامج دعم محددة، ما يستدعي التمييز بين تغيير التمثيل المؤسسي وأي قرارات تمويلية مستقبلية.

مرحلة جديدة للتعاون الاقتصادي

تمثل عودة سوريا إلى المجموعة العربية لدى البنك الدولي وصندوق النقد تحولاً في قنوات تمثيلها داخل النظام المالي متعدد الأطراف، بعد سنوات من ارتباطها بالمجموعة الروسية. وتعكس المباحثات الجارية اهتمام دمشق بتفعيل التواصل المؤسسي ومتابعة الملفات الاقتصادية القائمة، مع الاستفادة من الدور التنسيق للمكتب التنفيذي العربي. وسيكون الاختبار العملي لهذا التحول مرتبطاً بمدى تطور التعاون والبرامج خلال المرحلة المقبلة، وقدرة الأطراف المعنية على تحويل الترتيبات التمثيلية الجديدة إلى خطوات ملموسة تخدم الأولويات الاقتصادية السورية.

وبذلك يشكل الأول من نوفمبر محطة تنظيمية مهمة، بينما تبقى النتائج التنموية والمالية رهناً بما ستسفر عنه المباحثات والقرارات اللاحقة.

80 % من تجارة السلع العالمية تعتمد على النقل البحري



الصين تستحوذ على 6 موانئ عالمية كبرى

1 ميناء شنغهاي يتصدر العالم بمناولة 55 مليون حاوية سنوياً

2 الموانئ الصينية تستحوذ على ستة مراكز ضمن العشرة الكبار

397.65 مليون طن، رغم عدم وجود موانئ يونانية ضمن أكبر عشرة موانئ للحاويات عالمياً، ما يعكس أهمية الاستثمارات البحرية في تحديد قوة الدول داخل القطاع. وتأتي الصين ثانية بحمولة تبلغ 347.22 مليون طن ساكن، تليها اليابان بنحو 240.68 مليون طن، ثم سنغافورة بـ153.43 مليون طن، وهونغ كونغ بنحو 139.50 مليون طن. وتحتل كوريا الجنوبية المركز السادس بحمولة 98.53 مليون طن، تليها ألمانيا بـ71.53 مليون طن، ثم تايوان بنحو 63.88 مليون طن.

حضور خليجي

تؤكد البيانات امتلاك الإمارات موقعاً متقدماً في قطاع النقل البحري العالمي، بعدما احتلت المركز التاسع بين أكبر الدول المالكة للأساطيل التجارية بحمولة ساكنة تبلغ 57.43 مليون طن. وتقدمت الإمارات بذلك على المملكة المتحدة وجزيرة مان اللتين سجلتا معاً 56.99 مليون طن، ما يعكس حجم الاستثمارات البحرية المرتبطة بالاقتصاد الإماراتي وتطور أنشطة النقل والخدمات اللوجستية. ويكتسب هذا الترتيب أهمية إضافية مع وجود ميناء جبل علي ضمن أكبر عشرة موانئ للحاويات عالمياً، الأمر الذي يمنح الإمارات حضوراً في جانبي البنية التحتية البحرية وملكية السفن التجارية.

تركز الملكية

تكشف بيانات «أونكتاد» عن درجة مرتفعة من تركيز ملكية الأساطيل التجارية، إذ تستحوذ الدول العشر الأولى على نحو 67.3 % من الحمولة الساكنة للأسطول العالمي. وتستحوذ اليونان والصين واليابان وحدها على أكثر من 40 % من الإجمالي، وهو ما يمنح الشركات والمستثمرين في هذه الاقتصادات وزناً كبيراً في سوق النقل البحري الدولي. لكن ملكية السفن تختلف عن دولة تسجيلها، إذ تلجأ شركات كثيرة إلى تسجيل ناقلاتها وسفنها تحت أعلام دول أخرى، مثل ليبيريا وبنا وجزر مارشال، لأسباب تنظيمية وضريبية وتشغيلية.

وتأتي مجموعة «ميرسك» الدنماركية ثانية بطاقة 4.73 ملايين حاوية، تليها شركة «سي إم إيه سي جي إم» الفرنسية بطاقة تبلغ 4.47 ملايين حاوية، وفق بيانات مؤسسة «ألفااينر» المتخصصة في تتبع أساطيل السفن. ويمنح هذا التركيز الشركات الكبرى تأثيراً واسعاً في تنظيم شبكات النقل وتوزيع السفن وتحديد المسارات التجارية، خصوصاً عند حدوث اضطرابات تستدعي تغيير خطوط الملاحة أو إعادة توزيع الطاقة التشغيلية. ومع ذلك، لا يعني امتلاك أساطيل ضخمة القدرة على التحكم المنفرد في أسعار الشحن، التي تتأثر أيضاً بالطلب العالمي وتكاليف الوقود والازدحام والمنافسة بين الناقلين.

منافسة آسيوية

تحتفظ شركات الشحن الآسيوية بحضور قوي في السوق العالمية، رغم تقدم المجموعات الأوروبية من حيث الطاقة الاستيعابية، مستفيدة من ضخامة النشاط التجاري الإقليمي واتساع الصناعات التصديرية. وتحتل شركة «كوسكو» الصينية المركز الرابع عالمياً بطاقة 3.68 ملايين حاوية نمطية، تليها «هاباغ لويده» الألمانية بطاقة 2.41 مليون حاوية، ثم «أوشن تونورك إكسبريس» التي يقع مقرها في سنغافورة بطاقة 2.19 مليون حاوية. وجاءت «إيفرغرين» التايوانية سابعة بطاقة 2.04 مليون حاوية، تلتها «إتش إم إم» الكورية الجنوبية بطاقة 1.03 مليون حاوية، ثم «يانغ مينغ» التايوانية بنحو 771 ألف حاوية.

واحتلت شركة «زيم» الإسرائيلية المركز العاشر بطاقة استيعابية تبلغ 691 ألف حاوية نمطية، لتكتمل قائمة الشركات العشر التي تشكل العمود الفقري لشبكات نقل الحاويات العالمية.

ملكية الأساطيل

تختلف خريطة الدول المالكة للسفن التجارية عن ترتيب الموانئ وشركات الحاويات، لأن الأساطيل العالمية تشمل ناقلات النفط والغاز والبضائع السائبة والسيارات، إلى جانب سفن الحاويات والبضائع العامة. وتتصدر اليونان قائمة الدول المالكة للأساطيل التجارية بحمولة ساكنة تبلغ

24.03 مليون حاوية، ما رفع عدد الموانئ الصينية في القائمة إلى ستة، وهو ما يعكس اتساع شبكة المنافذ البحرية التي تعتمد عليها بكين لتصدير منتجاتها واستيراد احتياجاتها الصناعية.

مراكز إقليمية

رغم التفوق الصيني الواضح، تحتفظ موانئ آسيوية أخرى بأدوار محورية في حركة التجارة الدولية، خصوصاً المراكز التي تعتمد على إعادة شحن الحاويات وربط الخطوط البحرية العابرة للقارات. ويبرز ميناء سنغافورة بوصفه ثاني أكبر ميناء للحاويات عالمياً، مستفيداً من موقعه الاستراتيجي على طرق التجارة بين المحيطين الهندي والهادئ، وقدرته على خدمة السفن التي تنقل البضائع بين الأسواق الآسيوية والأوروبية. وفي منطقة الخليج، جاء ميناء جبل علي الإماراتي بالمركز التاسع عالمياً، بعدما ناول نحو 15.6 مليون حاوية نمطية خلال 2025، ليؤكد مكانته مركزاً رئيسياً للتجارة والخدمات اللوجستية في الشرق الأوسط. واحتل ميناء بورت كلانغ الماليزي المركز العاشر بمناولة نحو 15.1 مليون حاوية، مستفيداً من موقعه ضمن شبكة التجارة الآسيوية وحركة السفن العابرة للممرات البحرية الإقليمية. وتوضح هذه المراكز أن أهمية الموانئ لا ترتبط بحجم الاقتصاد المحلي وحده، بل بقدرتها على استقطاب خطوط الملاحة وتوفير خدمات إعادة الشحن والتخزين والتوزيع للأسواق المجاورة.

نفوذ أوروبي

في مقابل سيطرة آسيا على الموانئ، تكشف خريطة شركات شحن الحاويات عن نفوذ أوروبي كبير في إدارة حركة البضائع العالمية، حيث تستحوذ ثلاث مجموعات رئيسية على نحو 48 % من الطاقة الاستيعابية للأساطيل المشغلة.

وتتصدر شركة البحر المتوسط للشحن «إم إس سي»، التي يقع مقرها في سويسرا، القائمة العالمية بطاقة استيعابية تبلغ 7.45 ملايين حاوية نمطية، بما يمثل أكثر من خمس الطاقة التشغيلية لأساطيل الحاويات عالمياً.

تتركز مفاتيح التجارة العالمية في شبكة محدودة من الموانئ العملاقة وشركات الشحن والأساطيل التجارية، التي تتحكم في حركة الجزء الأكبر من البضائع بين القارات، وسط هيمنة آسيوية على مراكز مناولة الحاويات، ونفوذ أوروبي واسع في تشغيل السفن، وتوزيع ملكية الأساطيل التجارية بين اقتصادات تمتلك قدرات بحرية ضخمة.

وتكشف بيانات قطاع النقل البحري لعام 2025 عن اختلال لاف في توزيع القوة الاقتصادية، إذ تستحوذ الصين على ستة مراكز ضمن أكبر عشرة موانئ للحاويات عالمياً، بينما تسيطر ثلاث شركات يقع مقرها في أوروبا على نحو 48 % من الطاقة الاستيعابية لأساطيل الحاويات المشغلة، في حين تصدر اليونان قائمة الدول المالكة للسفن التجارية من حيث الحمولة الساكنة. وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة في ظل الاضطرابات التي تشهدها طرق الملاحة الدولية، بعدما أصبحت قدرة الموانئ والشركات على استمرار العمليات عاملاً مؤثراً في تكاليف الإنتاج وأسعار السلع، خصوصاً أن نحو 80 % من تجارة السلع العالمية من حيث الحجم تمر عبر النقل البحري، وفق تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد».

هيمنة صينية

تعكس خريطة أكبر الموانئ العالمية التحول الكبير في مراكز الإنتاج والتصدير نحو آسيا، حيث أصبحت الموانئ الصينية تمثل البنية الأساسية لتدفقات السلع الصناعية والمواد الخام، مدعومة باتساع القاعدة التصنيعية وشبكات النقل والخدمات اللوجستية المرتبطة بها.

ويتصدر ميناء شنغهاي الترتيب العالمي بمناولة 55.06 مليون حاوية نمطية خلال 2025، متقدماً على ميناء سنغافورة الذي سجل 44.66 مليون حاوية، فيما جاء ميناء نينغبو تشوشان الصيني ثالثاً بنحو 43.87 مليون حاوية.

واحتل ميناء شنتشن المركز الرابع بمناولة 35.41 مليون حاوية، تلاه تشينغداو بنحو 34.20 مليون حاوية، ثم قوانغتشو بـ28.05 مليون حاوية، بينما جاء ميناء بوسان الكوري الجنوبي سابعاً بنحو 24.88 مليون حاوية. وحل ميناء تيانجين الصيني ثامناً بمناولة

التجارة العالمية تواجه مخاطر التركيز

تظهر خريطة النقل البحري أن التجارة الدولية تعتمد على منظومة شديدة الترابط، تتوزع فيها مراكز القوة بين الدول التي تمتلك الموانئ العملاقة، والشركات التي تدير خطوط الشحن، والمستثمرين الذين يملكون الأساطيل التجارية.

ورغم أن هذا الترابط ساهم في رفع كفاءة نقل البضائع وخفض تكاليف التجارة على مدى عقود، فإنه يزد حساسية الأسواق

تجاه الاضطرابات التي تصيب الموانئ الرئيسية أو الممرات البحرية الحيوية. ومع مرور نحو 80% من تجارة السلع العالمية عبر البحار، فإن أي تعطيل واسع لحركة السفن قد يمتد تأثيره إلى المصانع وسلاسل الإمداد والأسواق الاستهلاكية، ما يجعل تنويع طرق النقل وتعزيز مرونة الخدمات اللوجستية ضرورة اقتصادية لحماية استقرار التجارة والأسعار.

5 عشر دول تمتلك 67.3 % من الحمولة التجارية البحرية العالمية

3 ثلاث شركات أوروبية تسيطر على 48% من طاقة الشحن

4 اليونان تتفوق عالمياً بأسطول تجاري يتجاوز 397 مليون طن

اتفاق ترمب وموسكو يواجه اختبار الأسعار قبل انتخابات الكونغرس

الديزل الروسي يقترب من الأسواق الأميركية

20 يوماً أقصى مدة لوصول الشحنات بعد توقيع العقود التجارية

نصف يوم فقط تغطيه الإمدادات المرتقبة وسط تشكيك بقدرتها على تخفيف الأعباء



تستعد الولايات المتحدة لاستقبال شحنات من الديزل الروسي بموجب اتفاق جديد مع موسكو، في خطوة تعكس مساعي إدارة الرئيس دونالد ترمب لاحتواء ارتفاع أسعار الوقود، وسط ضغوط اقتصادية وسياسية متزايدة قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في نوفمبر المقبل.

وكشف نائب رئيس الوزراء الروسي لشؤون الطاقة، ألكسندر نوفاك، أن وصول الشحنات إلى السوق الأميركية سيستغرق ما بين 15 و 20 يوماً بعد توقيع العقود التجارية، مشيراً إلى أن المفاوضات الجارية تتركز حالياً على استكمال الشروط النهائية للصفقات. ويأتي الاتفاق في وقت تواجه فيه الإدارة الأميركية انتقادات داخلية بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة منذ اندلاع الحرب التي تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، بينما يشكك خبراء في قدرة الكميات المتفق عليها على إحداث انخفاض ملموس في أسعار الوقود للمستهلكين.

وتثير الخطوة تساؤلات بشأن الجدوى الاقتصادية للاتفاق، خصوصاً أن حجم الإمدادات الأولية يبدو محدوداً مقارنة باحتياجات السوق الأميركية، إلى جانب التداعيات السياسية للتعاون مع موسكو في ظل استمرار الخلافات بشأن أوكرانيا.

ترتيبات التوريد

قال نوفاك، في مقابلة بثتها هيئة البث الحكومية الروسية «فيستي»، إن الجانبين يعملان على وضع اللامسات الأخيرة على الشروط التجارية، تمهيداً لتوقيع العقود وبدء تنفيذ عمليات الشحن.

وأوضح أن الفترة اللازمة لوصول الوقود تتراوح بين 15 و 20 يوماً من تاريخ إبرام الاتفاقيات النهائية، دون تحديد موعد رسمي للتوقيع أو جدول زمني لبدء عمليات التسليم. وكان مستشار الكرملين للتعاون

الاقتصادي الدولي، كيريل ديميترييف، قد أعلن الأربعاء الماضي أن العقود ستوقع خلال أيام، ما يشير إلى تقدم المفاوضات، مع بقاء التنفيذ مرتبطاً باستكمال الإجراءات التجارية.

وتعكس التصريحات الروسية رغبة في تسريع إدخال الإمدادات إلى السوق الأميركية، غير أن المدة المعلنة لا تبدأ من تاريخ الإعلان السياسي عن الاتفاق، وإنما من توقيع العقود الملزمة بين الأطراف المعنية.

ويعني ذلك أن موعد وصول أولى الشحنات سيظل غير محسوم إلى حين استكمال الترتيبات النهائية، بما يشمل تحديد شروط التوريد والالتزامات التجارية.

ولم تتضمن التصريحات تفاصيل بشأن الشركات المشاركة أو الموانئ المستقبلية أو الأسعار المتفق عليها، وهي عناصر أساسية لتقييم التكلفة النهائية للمنتج المستورد.

كما لم يعلن الجانب الروسي عن

جدول لتوريدات إضافية بعد المرحلة الأولى، ما يجعل تقدير الأثر المستقبلي للاتفاق مرتبطاً بحجم الشحنات اللاحقة واستمراريتها.

فجوة الاستهلاك

تستهلك الولايات المتحدة نحو 3.9 ملايين برميل من الديزل يومياً، بينما تبلغ الكمية المقررة في المرحلة الأولى من الاتفاق مع موسكو نحو 2.22 مليون برميل فقط.

وتعادل هذه الكمية قرابة 57% من الاستهلاك الأميركي ليوم واحد، أو ما يكفي لتغطية نحو 13.7 ساعة من الطلب، ما يوضح محدودية حجم الشحنة مقارنة باتساع السوق.

ويفسر هذا الفارق تشكيك عدد من الخبراء في قدرة الاتفاق على تحقيق انخفاض جوهري في الأسعار التي يتحملها المستهلكون، خصوصاً إذا اقتصرت الواردات على الكمية المعلنة.

ولا تعني المقارنة أن الولايات المتحدة

تعتمد على هذه الإمدادات لتلبية كامل احتياجاتها، لكنها توضح الحجم النسبي للصفقة قياساً بالطلب المحلي. وتتوقف قدرة الشحنات الإضافية على التأثير في الأسعار على عوامل متعددة، من بينها توقيت وصولها وتوزيعها الجغرافي ومستويات المخزونات وتكاليف النقل والتكرير.

كما يرتبط الأثر المحتمل باستمرار التدفقات، إذ تختلف نتائج صفقة محدودة لمرة واحدة عن برنامج توريد منظم يوفر كميات إضافية لفترة ممتدة.

ومن ثم، فإن الاتفاق قد يضيف معروضاً إلى السوق، لكنه لا يقدم بمفرده ضمانة لخفض واسع ومستدام في تكاليف الديزل.

حسابات انتخابية

يحمل الاتفاق أبعاداً سياسية تتجاوز تجارة المنتجات النفطية، بعدما أعلن ترمب التفاهم مع موسكو في توقيت حساس يسبق انتخابات التجديد النصفي

المقررة في نوفمبر.

وتواجه الإدارة الأميركية ضغوطاً متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود منذ بدء الحرب مع إيران، في ظل انعكاس تكاليف الطاقة على ميزانيات الأسر ونفقات النقل والأنشطة الاقتصادية. وأثار استياء المستهلكين مخاوف لدى الجمهوريين من تداعيات انتخابية محتملة، ما يجعل أي تحرك يستهدف تخفيف الأعباء المعيشية ذا أهمية سياسية متزايدة.

وفي المقابل، أثار التقارب التجاري مع روسيا انتقادات من أوكرانيا وحلفائها الأوروبيين، ما يضع الإدارة الأميركية أمام موازنة بين اعتبارات أمن الطاقة والعلاقات الدولية.

ويبرز هذا التباين صعوبة الفصل بين المصالح الاقتصادية قصيرة الأجل والتداعيات الدبلوماسية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتعاون مع موسكو في قطاع استراتيجي. وقد يمنح الإعلان عن الاتفاق إدارة

شركات التكنولوجيا تتجه لبناء محطات كهرباء خاصة هرباً من اختناقات الشبكات

الذكاء الاصطناعي يشعل سباقاً عالمياً على الغاز

700 مليار دولار استثمارات مرتقبة في مراكز البيانات خلال 2026



يدفع التوسع المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي شركات التكنولوجيا العالمية إلى إعادة النظر في مصادر الكهرباء اللازمة لتشغيل مراكز البيانات، مع عودة الغاز الطبيعي إلى صدارة الخيارات المطروحة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، خصوصاً في المناطق التي تواجه اختناقات في الشبكات وتأخراً في توصيل المنشآت الجديدة.

وكشف تقرير لوكالة الطاقة الدولية أن بعض الشركات تتجه إلى إنشاء محطات توليد كهرباء داخل مواقع مراكز البيانات، بدلاً من انتظار استكمال التوصيلات بالشبكات العامة، في تحول يعكس تصاعد أهمية أمن الإمدادات الكهربائية بالنسبة إلى صناعة الذكاء الاصطناعي.

وتأتي هذه التحركات مع توقعات بتجاوز النفقات الرأسمالية لأكثر مشغلي مراكز البيانات 700 مليار دولار خلال 2026، يخصص معظمها لتطوير منشآت جديدة، ما يضع شركات الكهرباء أمام تحديات كبيرة لمواكبة النمو السريع في القدرات الحاسوبية. ويبرز الغاز الطبيعي باعتباره أحد الخيارات القادرة على توفير الكهرباء بالقرب من مواقع الاستهلاك، لكنه يواجه تحديات تتعلق بتكاليف الإنشاء وتوافر المعدات ومتطلبات التشغيل والانبعاثات الكربونية.

وتبرز الولايات المتحدة بين الأسواق التي تشهد اهتماماً متزايداً بهذا النموذج، أوضح تقرير وكالة الطاقة الدولية،

الخدمة رغم الحاجة المتزايدة إلى الكهرباء.

أظهرت تحليلات وكالة الطاقة الدولية أن تشغيل مراكز البيانات باستخدام محطات غاز داخل المواقع يواجه متطلبات فنية تتجاوز مجرد توفير القدرة الكهربائية الأساسية.

فالتغيرات السريعة والكبيرة في الأحمال الناتجة عن تشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي تستدعي أنظمة قادرة على الاستجابة الفورية للحفاظ على استقرار التغذية.

وقد يتطلب توفير إمدادات مضمونة تركيب قدرات توليد تزيد بنحو 30% إلى 70% على الحمل الكهربائي المستهدف، وفق تقديرات الوكالة.

في ظل التوسع الكبير في إنشاء مراكز البيانات المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

لكن الوكالة شددت على أن الاتجاه نحو التوليد المحلي لا يعني التخلي عن شبكات الكهرباء العامة، إذ لا يزال معظم المشغلين يسعون إلى الارتباط بها لضمان مرونة أكبر في تأمين احتياجاتهم. كما حذرت من التعامل مع جميع المشروعات المعلنة باعتبارها قدرات إنتاجية مؤكدة، نظراً إلى أن نسبة كبيرة منها لا تزال في مراحل التخطيط أو الإعلان.

ويتوقف تنفيذ هذه المشروعات على توافر التمويل والتراخيص والتوربينات والمعدات اللازمة، ما قد يؤخر دخولها

الذي تناول استراتيجيات دمج مراكز البيانات في أنظمة الكهرباء، أن طول فترات انتظار الربط بالشبكات أصبح أحد أبرز العوائق أمام توسع المنشآت الرقمية. وتشمل التحديات محدودية قدرات نقل الكهرباء، وتأخر إصدار التصاريح، ونقص المعدات الكهربائية، إلى جانب صعوبة مواكبة الطلب المتزايد من المشروعات الجديدة.

ودفعت هذه المعوقات بعض المطورين إلى دراسة إنشاء وحدات توليد داخل المواقع، بهدف توفير جزء من احتياجاتهم التشغيلية وتقليل الاعتماد الفوري على الشبكات القائمة. وتبرز الولايات المتحدة بين الأسواق التي تشهد اهتماماً متزايداً بهذا النموذج،

اليابان تخسر مركزين بين أكبر اقتصادات العالم

بينها على مستوى القيمة الإجمالية للإننتاج. وتكشف المقارنة أن فقدان المراكز المتقدمة لا يشترط حدوث انكماش في الناتج، بل قد ينتج عن تحقيق دول أخرى معدلات توسع أعلى أو استغلالها من قوتها الصناعية وتطور قطاعات التكنولوجيا والسيارات والآلات والمعدات المتقدمة.

لكن الحفاظ على هذه المكانة أصبح أكثر ارتباطاً بقدرتها على زيادة الإنتاجية وتنشيط الطلب المحلي وتعزيز تنافسية الشركات، إلى جانب تأثير المتغيرات النقدية على قيمة الناتج المقوم بالعملة الأجنبية. ولا تعني المرتبة السادسة بالضرورة تراجع أهمية اليابان الصناعية أو التجارية، لكنها تشير إلى تغير الوزن النسبي لاقتصادها عند مقارنته بالناتج الاسمي للدول الأخرى.

تشير توقعات المؤسسة الدولية إلى بلوغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للهند نحو 4521.1 مليار دولار في عام 2027، ما يؤهلها لاحتلال المرتبة الرابعة عالمياً. وبمقارنة هذا الرقم مع التقديرات اليابانية للفترة نفسها، يتضح أن نيودلهي ستقدم بفارق يبلغ نحو 53.5 مليار دولار، وهي مسافة محدودة نسبياً قياساً بحجم الاقتصادين.

ويعكس هذا الفارق أهمية التطورات الاقتصادية وأسعار العملات خلال الفترة المقبلة، إذ يمكن لأي تغير ملحوظ في التوقعات أن يؤثر في ترتيب الدول المتقاربة من حيث الناتج.

ويبرز تقدم الهند باعتباره أحد التحولات المهمة في توزيع الثقل الاقتصادي العالمي، خصوصاً مع اتساع حجم اقتصادها مقارنة بالقوى الصناعية التقليدية.

تواجه اليابان تحولاً جديداً في موقعها على خريطة الاقتصاد العالمي، بعدما أظهرت أحدث توقعات صندوق النقد الدولي احتمال تراجعها إلى المرتبة السادسة بين أكبر اقتصادات العالم بحلول عام 2027، في تطور يعكس تأثير ضعف العملة المحلية وتباطؤ النمو على حجم الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالدولار. وتشير تقديرات الصندوق إلى أن الهند وبريطانيا ستقدمان على اليابان في التصنيف العالمي، بعدما احتلت طوكيو المركز الرابع خلال عام 2025، خلف الولايات المتحدة والصين وألمانيا، ما يعني فقدان مركزين خلال عامين.

وبحسب وكالة «جي جي برس» اليابانية، فإن انخفاض قيمة الين يمثل السبب الرئيسي وراء تراجع الترتيب، بينما يسهم ضعف ونيرة التوسع الاقتصادي في زيادة الضغوط على قدرة البلاد على الحفاظ على موقعها بين القوى الاقتصادية الكبرى.

ويبرز هذا التحول أهمية التمييز بين الأداء الفعلي للاقتصاد وحجمه عند تحويل الناتج المحلي إلى العملة الأميركية، إذ يمكن لتقلبات أسعار الصرف أن تؤثر بصورة كبيرة في المقارنات الدولية، حتى عندما يواصل النشاط الاقتصادي المحلي تحقيق نمو محدود.

توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لليابان نحو 4341.9 مليار دولار خلال عام 2026، قبل ارتفاعه إلى 4467.6 مليار دولار في العام التالي.

وتعني هذه التقديرات زيادة القيمة الاسمية بنحو 125.7 مليار دولار بين العامين، بما يعادل نمواً يقارب 2.9% عند احتساب الناتج بالدولار وفق الأرقام الواردة.

ورغم هذه الزيادة، فإنها لن تكون كافية للحفاظ على المركز الرابع، في ظل التوسع المتوقع لاقتصادات منافسة وتغير الفوارق

المؤسسات الكبرى تواجه منافسة الآلات بسوق المشورة الإدارية

الذكاء الاصطناعي يهدد أرباح شركات الاستشارات العالمية

1 نموذج الفوترة بالساعات يفقد جدواه مع تسارع الأتمتة

2 أدوات ذكية تنجز تحليلات مكلفة دون الاستعانة بخبراء خارجيين



المشروعات، في محاولة لتحويل التكنولوجيا إلى مصدر للكفاءة التشغيلية. غير أن الاعتماد المتزايد على هذه الأنظمة يخلق تحديات تتعلق بدقة المعلومات وجودة المخرجات، خصوصاً مع ظهور حالات تضمنت فيها تقارير استشارية معلومات غير صحيحة ناتجة عن هلوسات الذكاء الاصطناعي.

وتؤكد هذه المخاطر استمرار أهمية المراجعة البشرية والرقابة المهنية، باعتبارهما عنصرين أساسيين للحفاظ على ثقة العملاء ومصداقية التوصيات.

فرص التحول

تاريخياً، استفادت شركات الاستشارات من التحولات التكنولوجية الكبرى، بدءاً من انتشار الإنترنت، مروراً بالتحول الرقمي والبيانات الضخمة، وصولاً إلى الحوسبة السحابية، بعدما نجحت في تحويل التحديات الجديدة إلى فرص تجارية.

وكانت المؤسسات تلجأ إلى المستشارين لفهم التقنيات الناشئة وتحديد فرص الاستثمار وإدارة التغيير، فضلاً عن الحصول على دعم خارجي عند اتخاذ قرارات استراتيجية تنطوي على مخاطر تشغيلية ومالية.

ولا يختلف الذكاء الاصطناعي من حيث حاجته إلى التخطيط والتنفيذ، لكنه يتميز بقدرته على منافسة الشركات الاستشارية في تقديم بعض الخدمات التي تشكل أساس نشاطها.

وقد يؤدي هذا التداخل إلى إعادة توزيع الفرص داخل القطاع، بحيث تتراجع أهمية الخدمات التحليلية التقليدية مقابل زيادة الطلب على التنفيذ التقني وإدارة التحولات المؤسسية المعقدة.

قيمة المشورة

تبقى الثقة عاملاً محورياً في استمرار الطلب على الاستشارات البشرية، خصوصاً عندما تواجه مجالس الإدارة قرارات مصيرية تتعلق بإعادة الهيكلة أو تغيير نماذج الأعمال أو التعامل مع اضطرابات الأسواق.

فالمستشار لا يقدم المعلومات وحدها، بل يساعد الإدارات على تقييم البدائل وتحمل تبعات القرارات وتنفيذ التغييرات داخل المؤسسات، وهي وظائف لا تستطيع الأنظمة الذكية تحمل مسؤوليتها المؤسسية بصورة مستقلة.

كما أن بعض الشركات تستعين بالمستشارين للحصول على تقييم خارجي يمنح قراراتها مزيداً من المصداقية، أو لتوزيع المسؤولية عن الاستراتيجيات التي قد تواجه اعتراضات داخلية.

مستقبل الاستشارات يتطلب قيمة مختلفة

المجالات التي تستطيع فيها تقديم قيمة تتجاوز قدرات التكنولوجيا.

ورغم استمرار الحاجة إلى المشورة البشرية في القرارات المعقدة، فإن المنافسة ستزداد حدة مع تطور النماذج الذكية واتساع قدراتها، ما يجعل التكيف مع التحول التكنولوجي شرطاً للحفاظ على العملاء والربحية والمكانة التنافسية في الأسواق العالمية.

تغطية تكاليف المشروعات الأكثر تعقيداً وتحقيق هوامش ربح مرتفعة.

لكن قدرة الذكاء الاصطناعي على إنجاز هذه المهام بسرعة تضعف المبررات الاقتصادية لتحمل العملاء تكاليف ساعات طويلة لإعداد العروض التقديمية وتحليل المعلومات وصياغة التقارير. ومع اتجاه الشركات إلى تنفيذ هذه الأعمال داخلياً، قد تتراجع الإيرادات المرتبطة بالخدمات الأساسية، ما يفرض على المؤسسات الاستشارية مراجعة هيكل التكاليف وتوزيع الموظفين واليات تسعير المشروعات.

وقد يدفع ذلك القطاع تدريجياً نحو نموذج يعتمد على القيمة المحققة والنتائج الفعلية بدلاً من عدد ساعات العمل، وهو تحول قد يفيد العملاء لكنه يفرض ضغطاً على ربحية الشركات خلال المرحلة الانتقالية.

خدمات مؤتمتة

لم تنتظر المؤسسات الاستشارية الكبرى حتى تتحول التكنولوجيا الجديدة إلى تهديد مباشر، بل سارعت إلى دمج الذكاء الاصطناعي في خدماتها وتطوير منتجات مؤتمتة يمكن للعملاء الحصول عليها بتكاليف أقل من الخدمات التقليدية.

وتتيح هذه المنتجات للشركات الاستشارية الاحتفاظ بجزء من الطلب الذي قد ينتقل إلى منصات الذكاء الاصطناعي المستقلة، مع توسيع قاعدة العملاء الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة الاستشارات المتخصصة مرتفعة الأتعاب.

كما بدأت المؤسسات الاستشارية استخدام الأدوات الذكية داخل عملياتها لزيادة الإنتاجية وتسريع إعداد الدراسات وتحسين إدارة

تشير التحولات الحالية إلى أن مستقبل قطاع الاستشارات لن يتحدد بقدرة الشركات على منافسة الذكاء الاصطناعي في إنتاج المعلومات، بل بمدى نجاحها في تقديم خبرات تنفيذية وحلول تحقق نتائج اقتصادية قابلة للقياس.

ومع اتساع استخدام الأنظمة الذكية، ستصبح المؤسسات الاستشارية مطالبة بإعادة النظر في تسعير خدماتها وتطوير مهارات موظفيها وتحديد

المعلومات والتوصيات.

رهانات أکستشر

في مواجهة هذه المتغيرات، تسعى شركات الاستشارات الكبرى إلى تأكيد قدرتها على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بدلاً من الاكتفاء بالدفاع عن أنشطتها التقليدية، مع التركيز على تقديم خدمات تساعد العملاء على دمج التكنولوجيا الجديدة في عملياتهم التشغيلية. وخلال فعالية للمستثمرين نظمها شركة «أكستشر»، دافعت رئيسها التنفيذية جولي سويت عن مكانة الشركة، مؤكدة امتلاكها القدرات الواسعة والكفاءات اللازمة لمساعدة المؤسسات على تحقيق طموحاتها المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وتستند هذه الرؤية إلى أن تبني التكنولوجيا داخل المؤسسات الكبرى لا يقتصر على شراء أدوات ذكية، بل يتطلب إعادة تنظيم العمليات وتطوير البنية التقنية وتأهيل الموظفين وضمان تكامل الأنظمة مع الاحتياجات التجارية.

وتمنح هذه المتطلبات الشركات الاستشارية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات فرصاً للاستفادة من موجة التحول، شريطة امتلاكها الكفاءات الفنية القادرة على تنفيذ المشروعات وتحقيق نتائج ملموسة للعملاء.

عمالقة الاستشارات

لا تقتصر التحديات على الشركات التقنية، بل تمتد إلى المؤسسات الاستشارية الاستراتيجية الكبرى، وفي مقدمتها «ماكينزي» و«بوسطن كونسلتينج جروب» و«باين»، التي ارتبطت

تواجه صناعة الاستشارات الإدارية العالمية تحولاً جذرياً في نموذج أعمالها، مع التوسع المتسارع في استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي داخل الشركات والمؤسسات، بعدما أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على تقديم تحليلات وتوصيات وحلول مخصصة لمشكلات الأعمال، كانت تتطلب سابقاً الاستعانة بفرق استشارية متخصصة مقابل أتعاب مرتفعة.

ويفرض هذا التحول ضغوطاً متزايدة على شركات الاستشارات الكبرى التي بنت مكانتها لعقود على قدرتها على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للإدارات التنفيذية، في وقت باتت فيه الأدوات الذكية توفر جانباً كبيراً من هذه الخدمات بسرعة أكبر وتكلفة أقل، ما يثير تساؤلات بشأن مستقبل إيرادات القطاع.

ورغم أن الاستغناء الكامل عن المستشارين لا يزال احتمالاً مستبعداً، فإن انتشار الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل العلاقة بين الشركات وعملائها، ويضع المؤسسات الاستشارية أمام تحدي إثبات القيمة الاقتصادية لخدماتها، خصوصاً عندما تستطيع الشركات إنجاز كثير من المهام التقليدية داخلياً دون الحاجة إلى الاستعانة بخبراء خارجيين.

منافسة رقمية

تشابه منصات الذكاء الاصطناعي التوليدي مع شركات الاستشارات في اعتمادها على استيعاب كميات ضخمة من المعلومات وتحويلها إلى حلول تلبي احتياجات المستخدمين، غير أن الاختلاف الجوهري يكمن في سرعة تقديم الخدمات وتكلفتها، وهو ما يمنح التكنولوجيا الجديدة قدرة متزايدة على منافسة المؤسسات الاستشارية. وتبرز هذه المنافسة بصورة خاصة في الخدمات الأقل تعقيداً، مثل إعداد الدراسات الأولية وتحليل البيانات وصياغة التوصيات والعروض التقديمية، بعدما أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على إنجازها خلال فترات قصيرة مقارنة بالوقت الذي كانت تستغرقه فرق العمل البشرية.

ويعني ذلك أن الشركات التي اعتادت دفع مبالغ كبيرة للحصول على تحليلات وتقارير جاهزة باتت تمتلك بدائل تقنية تتيح لها تنفيذ جانب من هذه الأعمال داخلياً، ما يقلص اعتمادها على المستشارين ويزيد قدرتها على التفاوض بشأن أسعار الخدمات المتخصصة.

لكن المهام الأكثر تعقيداً، خصوصاً المرتبطة بإعادة الهيكلة والتحول التنظيمي وتنفيذ الاستراتيجيات، لا تزال تتطلب خبرات بشرية وقدرات تنفيذية تتجاوز مجرد إنتاج

3 «أكستشر» تراهن على قدراتها التنفيذية لاقتناص فرص التحول الرقمي

4 «ماكينزي» و«باين» أمام اختبار صعب للحفاظ على نفوذهما التاريخي

5 «أوبن إيه آي» و«أنثروبك» تستهدفان عقود الخدمات التقنية المتقدمة

مشتريات المصارف المركزية وتدفقات الصناديق تحمي المعدن الأصفر

الذهب يتمسك بحاجز 4000 دولار رغم الضغوط

«سبائك»: 4500 دولار مستوى مستهدف بحلول عام 2027

2

ارتفاع النفط أصبح أكثر تأثيراً من قرارات الفيدرالي الأميركي



يواجه الذهب مرحلة استثنائية تتداخل فيها عوامل الدعم الاستثماري مع الضغوط الاقتصادية، وسط توقعات باستمرار تماسك الأسعار فوق مستوى 4000 دولار للأونصة خلال العام الحالي، رغم التقلبات الناجمة عن بيانات التضخم الأميركية وتغير احتمالات السياسة النقدية، في وقت تبرز فيه أسعار النفط باعتباره أحد أبرز العوامل المؤثرة في تحركات المعدن النفيس.

وقال رئيس التشغيل في شركة «سبائك»، محمد صلاح، إن السوق تشهد حالة من التجاذب بين قوى تمنع الأسعار من تسجيل تراجع حاد، وأخرى تحد من قدرتها على تحقيق مستويات قياسية جديدة، مشيراً إلى أن المعدن أثبت خلال الأشهر الماضية امتلاكه قاعدة شراء قوية عند المستويات الحالية.

وأوضح صلاح، في مقابلة مع «العربية Business»، أن تكرار اختبار الحاجز النفسي الرئيسي دون كسره يعكس استمرار الطلب، لافتاً إلى أن المستثمرين يستغلون التراجعات لبناء مراكز جديدة، بينما تحد التطورات الاقتصادية العالمية من سرعة التعافي وتحقيق مكاسب إضافية.

قاعدة سريعة

أكد صلاح أن مستوى 4000 دولار تحول إلى نقطة ارتكاز فنية ونفسية مهمة، بعدما اختبرته الأسعار عدة مرات خلال الأشهر الماضية دون تسجيل اختراق هبوطي مستدام. وأوضح أن هذه المنطقة تجذب المشترين كلما اقتربت التداولات منها، ما يعزز قدرة السوق على امتصاص الضغوط الناتجة عن البيانات الاقتصادية المفاجئة أو تغير توقعات المستثمرين.

وتستند قوة الطلب إلى استمرار مشتريات البنوك المركزية، إلى جانب التدفقات الاستثمارية نحو الصناديق المتداولة المدعومة بالذهب، فضلاً عن إقبال المستثمرين الباحثين عن أدوات للتحوط من المخاطر. وأشار إلى أن هذه العوامل وفرت دعماً للأسعار

وأوضح أن الارتعاعات الكبيرة في أسعار الخام تمثل تحدياً رئيسياً للأسواق، نظراً إلى ارتباطها بتوقعات التضخم واتجاهات السياسة النقدية وتكاليف النشاط الاقتصادي.

وفي المقابل، اعتبر أن استمرار الضغوط التضخمية يدعم جاذبية المعدن النفيس باعتباره إحدى أدوات الحفاظ على القيمة، خصوصاً لدى المستثمرين الذين يسعون إلى تنويع محافظهم. وبشأن احتمالات رفع أسعار الفائدة الأميركية خلال 2026، أشار إلى أن الأسواق أخذت بالفعل هذه التوقعات في الحسبان عند تحديد الأسعار الحالية.

وأضاف أن أي قرار بالزيادة قد يؤدي إلى تقلبات محدودة تستمر لفترة قصيرة، دون أن يغير بالضرورة الاتجاه العام، في ظل استمرار العوامل

إلى ما دون 4000 دولار خلال العام الحالي، استناداً إلى قوة الطلب واستمرار مشتريات الجهات الاستثمارية والمؤسسات الرسمية. وأشار إلى أن المستويات الراهنة قد تمثل فرصة للمستثمرين الراغبين في بناء مراكز طويلة الأجل، مع ضرورة التمييز بين التقلبات اليومية والعوامل الأساسية التي تحدد الاتجاه العام. وتوقع إمكانية تجاوز مستوى 4500 دولار بحلول 2027، بشرط استمرار العوامل الداعمة الحالية وعدم حدوث تغيرات جوهرية في ظروف السوق.

ويعكس هذا التقدير تفاؤلاً بقدرة المعدن على تحقيق مكاسب إضافية، لكنه يبقى توقعاً مشروطاً بالتطورات الاقتصادية وليس مستوى مضمون الوصول إليه.

الأساسية الداعمة للطلب.

وأوضح أن التفاعل مع قرارات الفيدرالي غالباً ما يظهر في صورة ضغوط تستمر يوماً أو يومين، قبل أن تستعيد التداولات توازنها تدريجياً.

واعتبر أن الجانب الأكثر حساسية حالياً يتمثل في حدوث ارتفاعات إضافية وكبيرة بأسعار الطاقة، قد تؤدي إلى زيادة التقلبات وتعقيد توقعات المستثمرين بشأن المسار المقبل. وأكد أن تأثير السياسة النقدية أصبح أقل أهمية نسبياً من بعض المتغيرات الأخرى، بعدما استوعبت السوق جانباً كبيراً من السيناريوهات المحتملة.

آفاق الاستثمار

تمسك رئيس التشغيل في «سبائك» بتوقعاته الإيجابية طويلة الأجل، مستبعداً عودة الأسعار

ضعف مشتريات المستثمرين يهدد استمرار الاتجاه الصاعد للعملة

«بيتكوين» يواجه خطر الهبوط دون 80 ألف دولار

81500 دولار السعر الحالي وسط اختبارات متكررة لمناطق الدعم

2

مقاومة 90500 تعرقل التعافي وتزيد احتمالات تصحيح السوق

1

اختبار التعافي

تتقاطع مستويات التكلفة لدى الحائزين الأقدم، الممتدة بين 87 و91 ألف دولار، مع منطقة المقاومة الفنية الرئيسية، ما يجعل تجاوزها أكثر صعوبة إذا تزايدت أوامر البيع عند اقتراب منها. وتشير هذه العلاقة إلى أن أي انتعاش مستدام يحتاج إلى طلب جديد قادر على استيعاب المعروض المحتمل من المستثمرين الراغبين في الخروج دون خسائر. وفي المقابل، فإن استمرار التداول فوق 80 ألف دولار يمنح المشترين فرصة للحفاظ على الاتجاه العام، شريطة تحسن أحجام الشراء واستعادة المستويات الفنية المفقودة.

وتبقى حركة الأسعار خلال الفترة القليلة مرتبطة بقدرة السوق على تجاوز حالة التردد الحالية، مع أهمية مراقبة سلوك المستثمرين عند مناطق التعادل ومدى استعدادهم للاحتفاظ بأصولهم.

مستقبل الأسعار مرهون بقوة المشترين

تضع المؤشرات الحالية البيتكوين أمام مسارين متباينين: الأول يتمثل في استعادة الزخم الصاعد واختراق مستويات المقاومة، والثاني في فقدان الدعم الرئيسي والدخول في تصحيح أوسع. ورغم احتفاظ شريحة من المستثمرين بأرباح مريحة، فإن خسائر الحائزين الأقدم قد تشكل عائقاً أمام الارتفاعات المقبلة، خصوصاً إذا تحولت مستويات التعادل إلى مناطق بيع مكثف.

ويبقى مستوى 80 ألف دولار الحد الفاصل الأبرز في القراءة الفنية الحالية، بينما يمثل تجاوز 84 ألفاً إشارة أولية لتحسن الطلب، دون أن يشكل أي منهما ضماناً لاتجاه الأسعار في سوق تتسم بتقلبات مرتفعة.

التي جرى شراؤها قبل ستة إلى اثني عشر شهراً نحو 87 ألف دولار، ما يضع أصحابها أمام خسائر غير محققة تقارب 6.3% عند السعر الحالي. وترتفع التكلفة إلى نحو 91 ألف دولار لدى شريحة المستثمرين الذين اشتروا قبل ثمانية عشر شهراً إلى عامين، بما يعادل خسارة تقارب 10.4%.

وتبرز أهمية هذه الفجوات في تأثيرها المحتمل على قرارات التداول، إذ قد يسعى بعض المستثمرين الخاسرين إلى تصفية مراكزهم عند اقتراب الأسعار من تكلفة الشراء، تجنباً لاستمرار تجميد أموالهم.

الحائزين، ما يساعد على تحديد المناطق السريعة التي قد تشهد عمليات بيع لجني الأرباح أو تقليص الخسائر. وتظهر البيانات أن المستثمرين الذين اشتروا خلال فترة تتراوح بين شهر وستة أشهر يمتلكون متوسط تكلفة يقارب 70 ألف دولار، وهو مستوى يقل عن السعر الحالي بنحو 11500 دولار.

وبيعني ذلك أن هذه الشريحة تحتفظ بأرباح غير محققة تقارب 16.4% مقارنة بمتوسط تكلفة الشراء، ما يمنحها هامشاً نسبياً لتحمل التقلبات قبل الانتقال إلى الخسارة.

في المقابل، يبلغ متوسط تكلفة العملات

ألفاً إذا استمرت الضغوط البيعية. ولا يعني الاقتراب من الدعم بالضرورة حدوث انهيار، لكنه يضع السوق أمام اختبار لقدرة المشترين على امتصاص المعروض والحفاظ على البنية الصاعدة.

تكلفة المستثمرين

تكشف بيانات مؤشر السعر المحقق وفق عمر العملات «Realized Price UTXO Age Bands» عن اختلاف مراكز المستثمرين، بحسب توقيت شراء البيتكوين والفترة التي احتفظوا خلالها بأصولهم. ويقيس هذا المؤشر متوسط تكلفة اقتناء العملات لدى مجموعات مختلفة من

من سابققتها، وهو سلوك يعكس ضعف الزخم الإيجابي. ويحتاج البيتكوين إلى استعادة المنطقة الممتدة بين 83 و84 ألف دولار لإظهار تحسن أولي في الطلب، قبل محاولة تجاوز مستويات المقاومة التالية بين 85500 و86700 دولار.

وفي حال نجاح الأسعار في اختراق هذه الحواجز، قد تتراجع احتمالات التصحيح وتعود مستويات 87 ألف دولار إلى دائرة الأهداف، مع إمكانية اختبار مناطق أعلى إذا تحسنت قوة الشراء.

أما السيناريو السلبي، فيرتبط بكسر واضح لمستوى 80 ألف دولار، وهو ما قد يدفع الأسعار نحو 78 ألف دولار، ثم 75

يواجه البيتكوين مرحلة حاسمة في مساره السريع، مع تداوله قرب 81500 دولار، وسط ضغوط بيعية متزايدة واختبارات متكررة لمستويات الدعم الرئيسية، في وقت تشير فيه المؤشرات الفنية إلى تراجع قوة المشترين، رغم استمرار الاتجاه الصاعد العام للعملة الرقمية الأكبر من حيث القيمة السوقية.

وتكشف حركة التداولات الأخيرة عن تزايد هشاشة الاتجاه قصير الأجل، بعدما فشلت محاولات الارتداد المتتالية في استعادة القمم السابقة، ما يرفع احتمالات تعرض الأسعار لوجة تصحيح أعمق إذا فقدت منطقة الدعم الممتدة بين 80 ألفاً و81300 دولار.

وتزداد أهمية هذه المستويات مع ظهور تباين واضح بين مراكز المستثمرين وفق فترات احتفاظهم بالعملة، إذ يحقق المشترون الجدد أرباحاً غير محققة، بينما لا تزال شرائح من الحائزين لفترات أطول تواجه خسائر قد تدفعها إلى البيع عند أي تعافٍ سعري.

ضغوط فنية

تشير القراءة الفنية إلى أن البيتكوين دخل مرحلة من الضعف النسبي منذ فشله في تجاوز منطقة المقاومة الممتدة بين 85500 و90500 دولار، حيث بدأت الأسعار تسجيل قمم متناقصة، مع العودة المتكررة لاختبار مستوى 80 ألف دولار. ويتحرك السعر حالياً بالقرب من الحد السفلي لقناة صاعدة، وهي منطقة شهدت عمليات شراء خلال محاولات الهبوط السابقة، ما يمنحها أهمية مضاعفة باعتبارها دعماً أفقياً وفتياً في الوقت نفسه. لكن تراجع قوة الارتدادات يثير القلق بشأن قدرة المشترين على الدفاع عن هذه المنطقة، خصوصاً أن كل محاولة صعود أخيرة انتهت عند مستوى أدنى



وفرة الإمدادات الخليجية تضغط على أسعار النفط



140 مليون برميل تشعل المنافسة الآسيوية

أجور نقل المشتقات الخليجية إلى اليابان تسجل مستويات قياسية

2

اليابان تخشى اقتطاع أستراليا 20 % من صادرات الغاز المسال

1

بعدما تسبب نقص الإمدادات الناتج عنها في اضطراب بعض الرحلات الموجهة إلى أوروبا للتوقف في أنغولا للتزود بالوقود.

خيارات واشنطن أمام هذه الضغوط، تدرس الإدارة الأمريكية السماح ببيع بعض ناقلات «أسطول الظل» الخاضعة للعقوبات إلى مشغلين تجاريين معتمدين، بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية المتاحة وخفض تكاليف نقل النفط والمشتقات. وبحسب ما نقلته صحيفة «فاينانشال تايمز» عن مسؤول في وزارة الخزانة الأمريكية، يمكن دراسة طلبات بيع الناقلات ورفع العقوبات عنها بصورة منفردة، بما يسمح بإعادتها إلى التجارة البحرية النظامية. وتقدر شركة «إنرجي أسبيكتس» أن نحو 13 % إلى 19 % من أسطول ناقلات النفط العالمي يخضع لعقوبات أمريكية، لكن تقادم كثير من هذه السفن ومحدودية كفاءتها التشغيلية قد يقلصان الأثر الفعلي لأي تخفيف للقيود. وتواجه واشنطن كذلك اعتبارات سياسية مرتبطة بإمكانية استفادة تجارة النفط الروسية من تخفيف العقوبات، في وقت تسعى فيه إلى احتواء أسعار الديزل المرتفعة.

ضغوط الغاز بعيداً عن سوق النفط، أثار التشريع الأسترالي الذي يلزم بتخصيص 20 % من صادرات الغاز الطبيعي المسال للسوق المحلية اعتباراً من يناير 2028 مخاوف شركات الطاقة اليابانية بشأن استقرار الإمدادات طويلة الأجل. وتعتمد اليابان على أستراليا في توفير 39.7 % من وارداتها من الغاز المسال، بما يعادل 25.81 مليون طن خلال 2025، ما يجعل أي تغيير في سياسة التصدير الأسترالية مؤثراً في أمن الطاقة الياباني. وأبدت شركتا «جيرا» و«إنبكس»

المكاسب، بينما تضيق السياسات التنظيمية والعقوبات تحديات جديدة أمام التجارة الدولية. ويبقى استقرار تدفقات مضيق هرمز وتراجع المخاطر الأمنية العاملين الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاه الأسواق خلال الأشهر المقبلة، مع استمرار تعرض تكاليف الشحن وأسعار الديزل لضغوط قد تتجاوز أثر زيادة الإنتاج النفطي.

وتشير البيانات إلى انتقال 113 ناقلة من فئة «إل آر 2» إلى نقل الخام والمنتجات الثقيلة بين يناير وأغسطس 2026، مقارنة بنحو 67 ناقلة طوال عام 2025، ما يوضح حجم التحول في استخدام الأسطول التجاري. وتزامنت هذه التطورات مع تجاوز صادرات المنتجات النفطية الخليجية 3 ملايين برميل يومياً مطلع سبتمبر، بحسب بيانات «كبلر»، الأمر الذي ضاعف المنافسة على السفن المتاحة. ودفع ارتفاع الأجور بعض المستأجرين إلى تقسيم الشحنات الكبيرة والاستعانة بناقلات أصغر، رغم ما قد يترتب على ذلك من تعقيدات تشغيلية وتكاليف إضافية.

مخاطر الجودة لا تقتصر تداعيات أزمة الناقلات على ارتفاع التكلفة، بل تمتد إلى مخاطر تلوث المنتجات النفطية عند استخدام سفن سبق تشغيلها في نقل شحنات ثقيلة. وتحتاج المنتجات النفطية، خصوصاً وقود الطائرات والديزل والبنزين، إلى إجراءات دقيقة لتنظيف الخزانات وفحص الجودة قبل التحميل، تجنباً لاختلاطها ببقايا المنتجات السابقة. وأظهرت واقعة تلوث شحنة وقود طائرات في ناميبيا خطورة هذه المشكلة،

جيد على الشحنات التي يجري نقلها بين السفن في خليج عُمان. نظراً إلى تحمل البائعين جانباً مهماً من مخاطر عبورها مضيق هرمز. وتبرز هذه التحولات أهمية المرونة التجارية وتكاليف التسليم في قرارات الشراء، بعدما أصبحت المصافي توازن بين سعر البرميل ومخاطر النقل وتوقيت وصول الشحنات، بدلاً من الاعتماد على السعر المعلن وحده.

أزمة الناقلات في المقابل، شهدت سوق نقل المنتجات النفطية النظيفة ارتفاعات حادة، بعدما أدى تحول عدد كبير من الناقلات إلى نقل الخام والمنتجات الثقيلة إلى تقليص السفن المتاحة لشحن البنزين والديزل ووقود الطائرات.

وسجلت أجور ناقلات «إل آر 2» على مسار الخليج إلى اليابان 225.37 دولار للطن في 14 أكتوبر، مقابل 221.97 دولار لناقلات «إل آر 1»، وهي أعلى مستويات منذ بدء تقييم المسار في نوفمبر 2005، وفق «أرغوس ميديا». وارتفعت أجور ناقلات «إم آر» المتوسطة إلى 217.38 دولار للطن في 15 أكتوبر، متجاوزة الرقم القياسي المسجل قبل يوم واحد والبالغ 197.77 دولار.

تكشف التطورات المتزامنة في أسواق النفط والغاز والشحن عن مرحلة تتداخل فيها وفرة الإمدادات مع ارتفاع المخاطر التشغيلية والجيوسياسية، بما يحد من قدرة الأسعار على الاستجابة التقليدية لزيادة المعروض. ورغم أن الخصومات الخليجية تمنح المصافي الآسيوية فرصاً تجارية أفضل، فإن استمرار ارتفاع أجور الناقلات قد يستنزف جانباً من هذه

المتاحة للمصافي.

وفي مؤشر آخر على تراجع القلق بشأن الإمدادات الفورية، انخفض الفارق بين سعر خام دبي للتسليم القريب وسعر تسليمه بعد ثلاثة أشهر إلى 7.15 دولار للبرميل في 15 أكتوبر، مقارنة بمتوسط بلغ 19.33 دولار خلال سبتمبر. ويشير تقلص هذا الفارق إلى تراجع المبالغ الإضافية التي كان المشترون مستعدين لدفعها لتأمين الشحنات العاجلة، لكنه لا يعني انتهاء المخاطر الجيوسياسية التي لا تزال قادرة على تغيير اتجاه السوق بسرعة.

مكاسب آسيوية استفادت المصافي الآسيوية من تراجع علاوات الخامات الخليجية وارتفاع تكلفة نقل البدائل الأطلسية، ما عزز جاذبية النفط القادم من الشرق الأوسط مقارنة بالشحنات الأمريكية والأوروبية البعيدة. وفي الصين، زادت المصافي الحكومية مشترياتهما من الخام السعودي، الأمر الذي قلص اهتمامهما بخام إسبو الروسي، بينما اتجهت المصافي المستقلة في مقاطعة شانغونغ إلى خام البصرة العراقي لتعويض نقص الإمدادات الإيرانية. كما استمرت الكويت وقطر والعراق في طرح خاماتها بالسوق، وسط طلب

مستقبل الأسواق مرهون باستقرار الملاحاة

برميل جرى بيعها ضمن سلسلة صفقات منذ منتصف سبتمبر.

وفي الإمارات، باعت شركة أدنوك 18 مليون برميل من خامات التحميل في ديسمبر عبر مناقصتها الحادية عشرة، مع توفير ترتيبات مرنة للتسليم المباشر أو نقل الشحنات بين السفن في خليج عُمان. وتعكس هذه المبيعات اتجاهاً متزايداً لدى المنتجين الخليجيين للاستفادة من قربهم الجغرافي من الأسواق الآسيوية، خصوصاً في ظل ارتفاع تكاليف استيراد النفط من مناطق بعيدة، بما يمنح الإمدادات الخليجية ميزة تنافسية إضافية.

خصومات متزايدة انعكست وفرة المعروض بصورة مباشرة على الأسعار الفورية لبعض الخامات الإماراتية، إذ تراجع سعر خام زاكوم العلوي في مناقصة أدنوك المنتهية في 12 أكتوبر إلى خصم يتراوح بين 4 و5 دولارات للبرميل مقارنة بخام دبي، بعدما كان يباع عند مستوى التعادل في المناقصة السابقة.

كما انخفض خام داس إلى مستويات تراوحت بين خصم 3 دولارات والتعادل، مقابل علاوة سابقة بلغت 5 إلى 6 دولارات للبرميل، في تحول يعكس قوة المنافسة بين البائعين واتساع الخيارات

دخلت أسواق الطاقة العالمية مرحلة جديدة من إعادة ترتيب موازين العرض والطلب، بعدما أدى تعافي تدفقات النفط عبر مضيق هرمز إلى زيادة المعروض الخليجي في الأسواق الآسيوية، بالتزامن مع ارتفاع غير مسبوق في أجور نقل المنتجات النفطية، وتحركات أمريكية لتخفيف الضغوط على قطاع الشحن، ومخاوف يابانية من القيود الأسترالية على صادرات الغاز الطبيعي المسال.

وتكشف هذه التطورات عن مفارقة اقتصادية لافتة؛ فبينما تتراجع علاوات أسعار بعض الخامات الخليجية نتيجة زيادة الإمدادات والمنافسة بين المنتجين، تواصل تكاليف النقل تسجيل مستويات قياسية، ما يجعل وفرة النفط وحدها غير كافية لضمان انخفاض التكلفة النهائية للطاقة بالنسبة إلى المستهلكين والمصافي. وتشير المعطيات الواردة في تقرير الطاقة الأسبوعي إلى أن مستقبل الأسواق بات مرتبطاً بثلاثة عوامل رئيسية، تتمثل في استقرار الملاحاة عبر مضيق هرمز، وتوافر الناقلات التجارية، وقدرة الحكومات على تحقيق التوازن بين أمن الطاقة المحلي والتزاماتها تجاه الأسواق الخارجية.

منافسة خليجية

أدت زيادة المبيعات الفورية من السعودية والإمارات إلى اشتداد المنافسة على تلبية احتياجات المصافي الآسيوية، بعدما ساهم تحسن حركة الصادرات عبر مضيق هرمز في تخفيف المخاوف المرتبطة بنقص الإمدادات، وإثارة خيارات أوسع للمشتريين الذين واجهوا خلال الفترة الماضية اضطرابات متكررة في سلاسل التوريد.

وبحسب بيانات نقلتها «أرغوس ميديا»، باعت أرامكو السعودية نحو 40 مليون برميل من خامات العربي الخفيف والمتوسط والثقيل، معظمها للتحميل خلال نوفمبر، إضافة إلى نحو 100 مليون

أسطول الظل يمثل حتى 19 % من الناقلات العالمية

واشنطن تدرس تحرير ناقلات معاقبة لكبح تكاليف الوقود

صادرات المشتقات الخليجية تتجاوز 3 ملايين برميل يوميا

تحويل 113 ناقلة لنقل الخام يفاقم أزمة الشحن

من حفظ المفاتيح إلى تجميد السحب.. حماية المتداولين تختبر أطر الرقابة

العملات المشفرة.. أصول رقمية ومخاطر تتجاوز تغلب الأسعار

كتب جورج حبيب



لم تعد العملات المشفرة مجرد تجربة تقنية ظهرت مع التحول الرقمي، بل أصبحت فئة من الأصول المالية التي تستقطب المستثمرين وتثير اهتمام المؤسسات المالية والجهات الرقابية حول العالم. وبين الفرص التي تتيحها تقنية سلسلة الكتل، والتقلبات الحادة التي تشهدها الأسعار، تتزايد التساؤلات حول مدى أمان هذه الأصول، وقدرة المتعاملين على حماية أموالهم واستردادها عند وقوع النزاعات.

ومنذ ظهور البيتكوين عام 2008، اتسع نطاق سوق الأصول المشفرة، وظهرت آلاف العملات والرموز الرقمية، وتطورت الخدمات المرتبطة بها لتشمل منصات التداول، والمحافظ الإلكترونية، وخدمات الحفظ، والتحويل اللامركزي. إلا أن هذا التوسع لم يهمل المخاطر التي تواجه المستثمرين، بل أضاف تحديات جديدة تتعلق بحفظ الأصول، وشفافية المنصات، والامتثال التنظيمي، والحقوق القانونية للعملاء.

فرص تقنية تقابلها مخاطر مالية

تستند العملات المشفرة إلى تقنيات السجلات الموزعة، وفي مقدمتها سلسلة الكتل، التي تتيح تسجيل المعاملات والتحقق منها عبر الشبكات الرقمية. ويمكن لهذه التقنية أن تسهم في تسريع بعض التحويلات، وتطوير الخدمات المالية، وتقليل الاعتماد على الوسطاء في حالات معينة، فضلاً عن توفير أدوات جديدة لتتبع المعاملات والتحقق منها. لكن هذه المزايا لا تعني أن جميع العملات المشفرة تتمتع بالقيمة نفسها أو بمستويات متساوية من الأمان والموثوقية. فبعض الأصول يستند إلى شبكات واسعة الاستخدام، فيما تعتمد مشاريع أخرى على توقعات المضاربين أو نماذج أعمال محدودة، ما يجعل تقييم مخاطرها أمراً ضرورياً قبل الاستثمار فيها.

وتظل تقلبات الأسعار من أبرز التحديات، إذ يمكن أن تتغير قيمة الأصول بصورة حادة خلال فترات قصيرة، تحت تأثير المضاربين، والتغيرات السريعة، والتطورات التنظيمية، والأوضاع الاقتصادية العالمية. وقد يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة، خصوصاً لدى المستثمرين الذين يدخلون السوق من دون فهم كافٍ لطبيعة الأصول التي يشترونها. كما أن ارتفاع القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة لا يعني بالضرورة تحسن أوضاع جميع العملات، ولا يضمن قدرة المستثمرين على بيع ممتلكاتهم بالسعر الذي يتوقعونه. فحجم التداول والسيولة المتاحة وتوزيعها بين المنصات عوامل تؤثر في إمكانية تنفيذ الصفقات، ولا سيما خلال فترات الاضطراب.

الحفظ الرقمي.. أين توجد الأصول فعلياً؟

من المفاهيم التي تحتاج إلى توضيح أن المحافظ الرقمية لا تحتفظ بالعملات المشفرة داخلها بالمعنى التقليدي، بل تخزن المفاتيح الخاصة التي تتيح الوصول إلى الأصول وتنفيذ المعاملات على الشبكة. ويعني ذلك أن حماية المفاتيح وعبارات الاستعادة تمثل عنصراً أساسياً في حماية الممتلكات الرقمية.

وتنقسم المحافظ، بصورة عامة، إلى محافظ ساخنة متصلة بالإنترنت، وأخرى باردة تعتمد عادةً على أجهزة مادية غير متصلة به. وتوفر المحافظ الساخنة

سهولة أكبر في الاستخدام، لكنها أكثر تعرضاً لبعض التهديدات الإلكترونية، بينما تقلل المحافظ الباردة من مخاطر الاتصال المباشر بالشبكة، من دون أن تكون بمنأى عن الضياع أو التلف أو السرقة.

ويواجه المستثمر خياراً آخر يتمثل في إدارة مفاتيحه بنفسه أو الاعتماد على جهة خارجية، مثل منصة تداول أو شركة متخصصة في حفظ الأصول. وفي الحالة الأولى، يتحمل مسؤولية حماية المفاتيح وعبارات الاستعادة، وقد يؤدي فقدانها إلى تعذر الوصول إلى الأصول نهائياً. أما في الحالة الثانية، فإنه يعتمد على قدرة الجهة الحافظة على حماية الأصول وإتاحة الوصول إليها وفقاً للشروط المتفق عليها. ولا تنتهي المخاطر عند الاختراقات الإلكترونية، إذ يمكن أن يؤدي إفلاس جهة الحفظ أو توقفها عن العمل أو وقوع نزاع معها إلى تعقيد وصول العملاء إلى ممتلكاتهم. وقد سلطت حالات تعثر منصات العملات المشفرة في السنوات الماضية الضوء على أهمية التحقق من الوضع التنظيمي للجهات الحافظة، وسياساتها في إدارة أصول العملاء، والضمانات المتاحة عند وقوع الخسائر.

وفي هذا السياق، نشرت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية في ديسمبر 2025 إرشادات للمستثمرين الأفراد بشأن حفظ الأصول المشفرة، تناولت الفروق بين أنواع المحافظ والحفظ الذاتي والحفظ لدى جهات خارجية، ودعت إلى التحقق من إجراءات الحماية والرسوم وشروط التعامل مع الأصول. كما طرحت الهيئة في الأول من أكتوبر 2026 إطاراً تنظيمياً مقترحاً لتحديث قواعد حفظ الأصول المشفرة لدى مستشاري الاستثمار والصناديق الخاضعة لإشرافها.

«اعرف عميلك».. بين الامتثال وحقوق المتداولين

من الملفات التي تستحق

اهتماماً أكبر العلاقة بين إجراءات التحقق من الهوية المعروفة باسم «اعرف عميلك» وحقوق العملاء في الوصول إلى أموالهم. فهذه الإجراءات تستخدم للتحقق من هوية المستخدمين، والحد من مخاطر غسل الأموال والاحتيال، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية. غير أن تطبيقها قد يثير إشكاليات عندما يواجه العملاء طلبات متكررة لتحديث المستندات، أو قيوداً على الحسابات، أو تعطيلاً لعمليات السحب.

وتشير شكاوى متداولين إلى حالات كانت فيها الحسابات موقفة سابقاً، قبل أن تطلب المنصات مستندات إضافية أو تعيد فتح إجراءات التحقق، ثم تفرض قيوداً على التداول أو السحب. وفي مثل هذه الحالات، يصبح السؤال الأساسي هو مدى وضوح أسباب التقييد، وما إذا كانت المنصة توفر للعميل وسيلة فعالة للاعتراض، وجدولاً زمنياً واضحاً لمعالجة المشكلة، وآلية لاسترداد أصوله إذا تعذر استمرار العلاقة معها.

ولا يكفي وجود إجراءات للتحقق من الهوية وحده للحكم بأن المنصة ارتكبت مخالفة، كما لا يجوز اعتبار كل تقييد للحساب دليلاً على سرقة الأموال. فقد تكون بعض القيود مرتبطة بمتطلبات قانونية أو مخاطر أمنية فعلية. لكن هذه المبررات لا تلغي أهمية الشفافية، وضرورة إبلاغ العميل بأسباب الإجراءات بالقدر الذي تسمح به القوانين، وتوفير مسار واضح لمراجعة القرار وتسوية النزاع.

وتزداد أهمية هذه المسألة عندما تتعلق الحسابات بمتداولين في دول تختلف فيها متطلبات الوثائق الرسمية ووسائل إثبات الهوية عن المتطلبات التي تعتمدها الجهات الدولية. فإذا لم تكن إجراءات التحقق مرنة بما يكفي لاستيعاب الوثائق الرسمية المقبولة في البلدان المختلفة، فقد يجد بعض المستخدمين أنفسهم أمام صعوبات في استكمال التحقق، حتى بعد استخدام الحساب لفترة سابقة.

إلى أين يذهب المتداول إذا عجز عن سحب أمواله من منصة للعملات المشفرة؟ وأمام أي جهة يستطيع تقديم شكواه ومقاضاة المنصة والمطالبة باسترداد ممتلكاته، خصوصاً عندما تكون الشركة مسجلة خارج بلده؟

تثير شكاوى المتضررين من تقييد الحسابات وتعطيل السحب تساؤلات حول كفاية الحماية القانونية المتاحة للعملاء، ومدى وضوح الإجراءات التي تتخذها المنصات تحت ذريعة التحقق من الهوية والامتثال التنظيمي.

وتبرز الحاجة إلى توفير مسارات قانونية ورقابية واضحة تتيح للمتضررين الاعتراض على قرارات التقييد، ومحاسبة المنصات عند ثبوت مخالفتها، واسترداد الأموال المستحقة لأصحابها. فكيف يمكن بناء الثقة في سوق عابرة للحدود، إذا لم يجد المتداول جهة واضحة يلجأ إليها للدفاع عن حقوقه؟

في قوة التشفير وحدها، إذ تعتمد الحماية كذلك على سلوك المستخدم، وأمن الأجهزة، وكفاءة الجهة الحافظة، والإجراءات التنظيمية والقانونية المتاحة.

التنظيم الدولي.. تقدم لا يلغي الفجوات

مع اتساع ارتباط الأصول المشفرة بالنظام المالي التقليدي، أصبح تنظيمها قضية تتجاوز حدود دولة واحدة. ويعمل مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العمل المالي وغيرها من الجهات الدولية على تطوير أطر وتوصيات لمعالجة المخاطر المرتبطة بالاستقرار المالي، وحماية المستثمرين، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد أشار مجلس الاستقرار المالي في تحديث نشره في أكتوبر 2026 إلى إحراز تقدم في تطبيق الأطر التنظيمية الخاصة بالأصول المشفرة والعملات المستقرة، مع استمرار وجود فجوات واختلافات بين الدول في التنفيذ. ويعكس ذلك أن وضع القواعد التنظيمية يمثل خطوة مهمة، لكنه لا يضمن وحده حماية المتعاملين ما لم تقترن القواعد بتطبيق فعلي ورقابة فعالة وتعاون بين الجهات المختصة.

وتحتاج حماية المتداولين إلى قواعد أكثر وضوحاً بشأن فصل أصول العملاء عن أموال المنصة، والإفصاح عن استخدام الأصول أو إعادة رهنها، وتحديد المسؤوليات عند الإفلاس أو الاختراق، وتنظيم إجراءات تجميد الحسابات والسحب والاعتراض على القرارات. كما تبرز أهمية توفير قنوات للشكاوى العابرة للحدود، بالنظر إلى أن المنصة والعمل والجهة الحافظة قد توجد في ولايات قضائية مختلفة.

وفي المقابل، لا ينبغي أن يؤدي التنظيم إلى إهمال الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا. فالتحدي يتمثل في بناء بيئة تسمح بتطوير الخدمات الرقمية والاستفادة من مزاياها، مع وضع ضوابط

تتناسب مع المخاطر الفعلية، وتمنع استغلال التعقيد التقني أو اختلاف التشريعات للإضرار بحقوق العملاء.

الوعي والمساءلة أساس استعادة الثقة

إن مستقبل العملات المشفرة لن يتحدد بالتطور التقني أو ارتفاع الأسعار وحدهما، بل بقدرته القطاع على بناء الثقة، ووضوح القواعد التي تحكم التعامل معه، ومدى توافر الحماية الفعلية للمستثمرين. فالأصل الرقمي الذي يستطيع صاحبه شراؤه، لكنه لا يستطيع الوصول إليه أو سحبه عند الحاجة، يطرح مشكلة تتجاوز تقلبات السوق إلى جوهر حقوق الملكية والوصول إلى الأموال. وتبدأ الوقاية من فهم طبيعة الأصول، والتحقق من سمعة المنصات ووضعها التنظيمي، وعدم تركيز الممتلكات في جهة واحدة من دون دراسة المخاطر، وحماية بيانات الدخل والمفاتيح الخاصة. كما تتطلب حماية الحقوق الاحتفاظ بالأدلة، ومعرفة شروط الخدمة، وعدم الاكتفاء بوعود المنصة بشأن سلامة الأصول أو سهولة استردادها.

وفي الوقت نفسه، تقع على الجهات التنظيمية مسؤولية تطوير آليات رقابية وقانونية تتيح التحقيق في الشكاوى، ومحاسبة الجهات التي تثبت مخالفتها للقواعد، ومساعدة المتضررين على المطالبة بحقوقهم وفقاً للقانون. فحماية المتداولين لا تتحقق بالتحذير من المخاطر فقط، بل بتوفير سبل عملية للتظلم وتسوية النزاعات واسترداد الأصول عندما تثبت أحقية أصحابها.

وفي النهاية، لا يتمثل التحدي في الاختيار بين رفض العملات المشفرة أو قبولها بلا شروط، بل في ضمان ألا تتحول الفرص التي تتيحها التكنولوجيا إلى مخاطر يتحملها الأفراد وحدهم، بينما تظل آليات المساءلة واسترداد الأموال غير واضحة أو صعبة الوصول.

الامتثال الرقابي يضع منصات التداول أمام اختبار الشفافية

غياب الحدود يربك

ملاحقة النزاعات المالية

من يحمي المتداولين

تجميد السحب بحجة «اعرف عميلك» يفتح ملف استرداد الأموال

معلومة ورقم

76

مليار دولار

تتوقع فنزويلا استثمارات تقارب 76 مليار دولار في قطاعي النفط والغاز خلال السنوات الخمس المقبلة، بحسب الرئيسة المؤقتة دبلسي رودريغيز، التي قالت إن البلاد تسعى إلى جذب رؤوس أموال خاصة لتعزيز إنتاج الطاقة.

احتجاجات بيئية تعطل مشروع غاز بأستراليا

نشطاء إلى المنصة من دون تصريح. ولم تحدد الشركة موعداً لاستئناف العمليات، فيما يؤثر توقف الأنشطة تساؤلات بشأن انعكاسات الاحتجاج على المراحل النهائية للمشروع. وبحسب «غرينبيس»، صعد أربعة نشطاء إلى الوحدة، التي ترز نحو 70 ألف طن متري، السبت، ورفعوا لافتات تحمل رسالة تطالب بوقف ما وصفوه بالغاز الملوث وحماية الشعب المرجانية «سكوت ريف».

أوقفت شركة «وودسايد إنرجي» الأسترالية العمليات في وحدة إنتاج عائمة تابعة لمشروع «سكاربورو» للغاز الطبيعي، البالغة قيمته 12.5 مليار دولار، قبالة سواحل غرب أستراليا، بعد احتجاج نفذته منظمة «غرينبيس» البيئية، في وقتٍ يقترب فيه المشروع من استكمال أعماله. وقالت الشركة إن العمليات في وحدة الإنتاج العائمة لا تزال متوقفة بصورة آمنة، بعد تعليق أنشطة ما قبل التشغيل في اليوم السابق، إثر دخول

آلة بأربعة أمتار ترفع نصف طن

روبوت صيني عملاق يثير سخرية إيلون ماسك



قال إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لشركة تسلا، إن روبوت «أوبتي موس» الذي تطوره الشركة سيتمكن يوماً ما من بناء «أوبتي موس برايم»، في تعليق ساخر جاء بعد استعراض شركة صينية روبوتاً بشري الشكل يبلغ ارتفاعه 13 قدماً، ويمكنه رفع أكثر من 1100 رطل.

وتسلط هذه المرحّة الضوء على التباين في سباق تطوير الروبوتات، إذ تركز الصين على بناء آلات عملاقة للاستخدامات الصناعية الشاقة، بينما تراهن تسلا على روبوتات بحجم الإنسان للمساعدة في أداء المهام اليومية. يحمل الروبوت اسم «نيو 1»، وكشفت عنه شركة «نيودرا دابناميكس»، وهي شركة ناشئة متخصصة في الروبوتات تتخذ من بكين مقراً لها، خلال معرض الصين الدولي للصناعة لعام 2026، ووصفته بأنه «روبوت بشري فائق القدرات».

وبحسب بيان الشركة، يبلغ ارتفاع «نيو 1» نحو 4 أمتار، ويصل وزنه إلى نحو 1.2 طن، ما يجعله أكثر من ضعف ارتفاع روبوت «أوبتي موس» الذي تطوره تسلا بقيادة ماسك.

ويمكن للذراعين العمل معاً لرفع حمولة تصل إلى 500 كيلوغرام، أي ما يعادل نحو 1100 رطل، فيما تعمل معظم مفاصله البالغ عددها 41 مفصلاً بواسطة مشغلات هيدروليكية صغيرة بدلاً من المحركات الكهربائية.

دردشة اقتصادية

المهارات المتخصصة تعزز الإنتاجية وتزيد تنافسية الاقتصادات العالمية

التعليم يرفع الأجور إلى ثلاثة أضعاف

22.9 تريليون دولار مكاسب اقتصادية محتملة من تكافؤ الفرص

2

1 حملة المؤهلات المهنية المتقدمة يتقاضون 2206 دولارات أسبوعياً بأمريكا

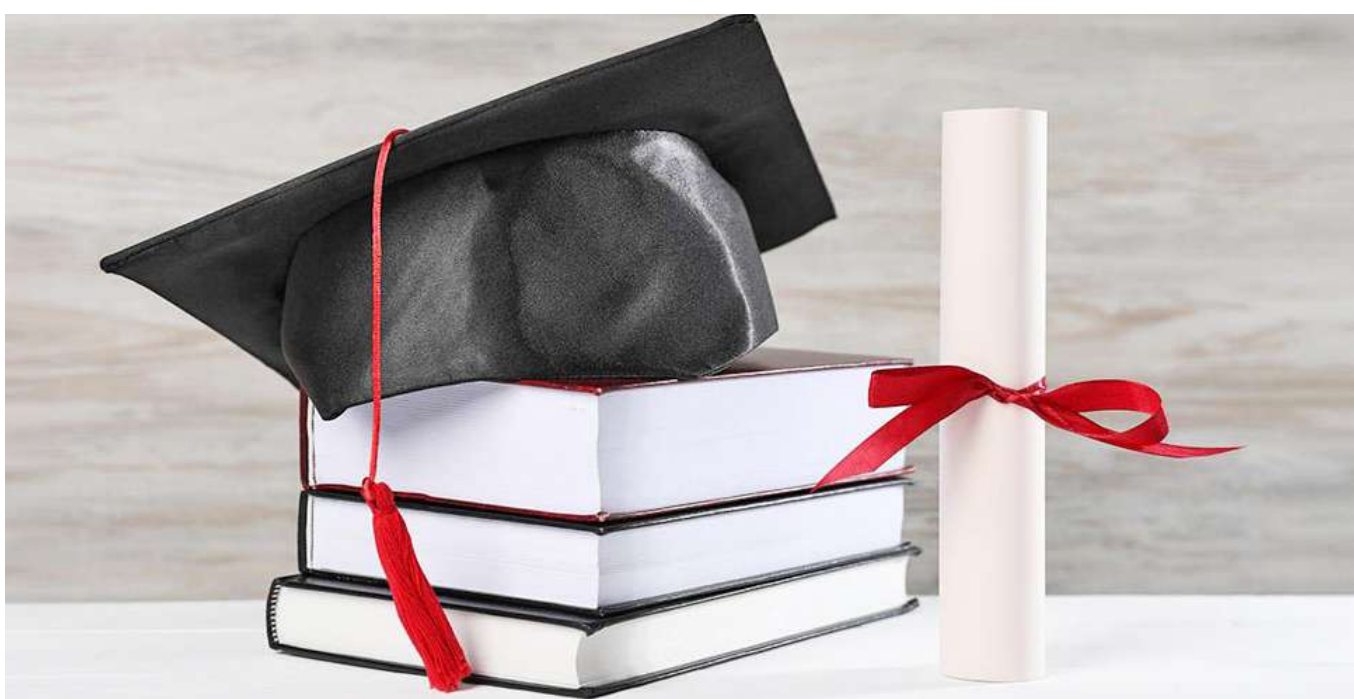
انخفاض الإقبال على التخصص، فتتباطأ زيادة المعروض وتحسن فرص ارتفاع الأجور مجدداً. وتوضح هذه الألية أهمية مواءمة مخرجات التعليم مع الاحتياجات الفعلية للاقتصاد، بدلاً من التوسع في تخصصات قد تواجه تشبهاً وظيفياً.

فرص غير متكافئة

لا يضمن ارتفاع المستوى التعليمي اختفاء فجوات الدخل بين الفئات الاجتماعية، إذ تشير بيانات معهد السياسة الاقتصادية الأمريكي إلى استمرار تفاوت الأجور بين العاملين السود والبيض، حتى عند تقارب المؤهلات. وبحسب البيانات، يحصل الرجال السود على نحو 71 سنتاً والنساء السود على 64 سنتاً مقابل كل دولار يتقاضاه الرجال البيض. وقدرت دراسة لمعهد بروكينغز عام 2021 أن الاقتصاد الأمريكي كان يمكن أن يكون أكبر بنحو 22.9 تريليون دولار في ظل تكافؤ الفرص بين الأعراق والإثنيات، فيما أشار تقرير لـ«سي تي» إلى مكاسب محتملة تبلغ 5 تريليونات دولار خلال خمس سنوات من تقليص عدم المساواة. وتبرز هذه التقديرات التكلفة الاقتصادية للفجوات في الفرص، وأهمية السياسات التي تتيح الاستفادة من القدرات البشرية دون تمييز.

مستقبل النمو يعتمد على الإنسان

مع تسارع الأتمتة وتطور التقنيات الحديثة، تتزايد أهمية تطوير المناهج وإعادة التأهيل المهني لمساعدة العاملين على الانتقال إلى وظائف أكثر إنتاجية وأعلى قيمة اقتصادية. ولا يكفي ارتفاع الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية لضمان تحقيق هذه الأهداف، ما لم يرتبط بتحسين جودة المخرجات وتوفير المهارات التي تحتاجها الشركات. وتبقى قدرة الدول على الاستثمار الفعال في رأس المال البشري عاملاً حاسماً في تحقيق النمو المستدام، لأن المعرفة التي يمتلكها العاملون تتحول إلى إنتاجية أعلى وابتكارات جديدة وفرص استثمارية تعزز تنافسية الاقتصاد على المدى الطويل.



إلى اتفاقات تلزم الموظفين بالبقاء لفترات محددة مقابل تحمل تكاليف تأهيلهم، وفق القوانين المنظمة لعلاقات العمل. وفي المقابل، يواجه العاملون تحديات تتعلق بتكاليف الدراسة والوقت المخصص للتدريب، فضلاً عن احتمالات تراجع الطلب على تخصصاتهم مع دخول أعداد إضافية من الخريجين إلى السوق.

تقلبات الأجور

يفسر نموذج «شبكة العنكبوت» الاقتصادي العلاقة بين الطلب على المهارات وتغير مستويات الرواتب بمرور الوقت، إذ يؤدي نقص العاملين المؤهلين في تخصص معين إلى ارتفاع أجورهم نتيجة المنافسة بين أصحاب الأعمال. لكن هذه الزيادة تشجع المزيد من الأفراد على الالتحاق ببرامج التدريب، ما يرفع المعروض من العمالة المتخصصة تدريجياً، وقد يدفع الرواتب إلى الانخفاض عندما يتجاوز عدد المؤهلين احتياجات السوق. وتكرر الدورة عندما يؤدي تراجع العوائد إلى

تعزيز الابتكار واستقطاب المزيد من المؤسسات. وتستطيع الحكومات دعم هذه المنظومة من خلال الحوافز الضريبية ومراكز التدريب المهني وبرامج تطوير القدرات، بما يحقق منافع اقتصادية تتجاوز الشركات التي تتحمل تكاليف التأهيل.

تكاليف التأهيل

رغم الفوائد المتوقعة من تدريب الموظفين، تواجه المؤسسات معادلة اقتصادية تتعلق بحجم الإنفاق والعوائد المحتملة، خصوصاً عندما تكون البرامج متخصصة ومكلفة. وتحتاج الشركات إلى تقدير الزيادة المتوقعة في الإنتاجية ومقارنتها بتكاليف التدريب والرواتب الإضافية التي قد يطالب بها العاملون بعد اكتساب مهارات جديدة. وتبرز كذلك مخاطر انتقال الموظفين المؤهلين إلى مؤسسات منافسة، ما قد يحرم أصحاب العمل من الاستفادة الكاملة من استثماراتهم في تطوير الكفاءات. ولحد من هذه المخاطر، تلجأ بعض الشركات

تعني ضمان حصول جميع الخريجين على رواتب مرتفعة، إذ تختلف العوائد باختلاف المهنة والخبرة والظروف الاقتصادية.

اقتصاد المهارات

تؤدي القوى العاملة المؤهلة دوراً محورياً في تعزيز تنافسية الدول، من خلال رفع كفاءة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات وتطوير الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة. وتستفيد المؤسسات من امتلاك موظفين قادرين على التعامل مع التقنيات الحديثة وحل المشكلات المعقدة، ما يساعدها على خفض الهدر وزيادة الإنتاجية وتطوير خدمات ومنتجات جديدة. كما يسهم توافر الكفاءات المتخصصة في جذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً في القطاعات التي تعتمد على المعرفة والابتكار، مثل التكنولوجيا والصناعات المتقدمة والخدمات المهنية. ويبرز وادي السيليكون الأمريكي مثالاً على أهمية تجمع المواهب والشركات في منطقة واحدة، حيث يؤدي انتقال المعرفة وتوافر الخبرات إلى

أصبح الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات البشرية أحد أهم العوامل المحددة لقدرة الاقتصادات على تحقيق النمو وزيادة الإنتاجية، بعدما أظهرت البيانات الأمريكية تفاوتاً كبيراً في مستويات الدخل تبعاً للمؤهلات العلمية، إذ يتجاوز متوسط الأجر الأسبوعي لأصحاب الدرجات المهنية المتقدمة ثلاثة أضعاف ما يتقاضاه العاملون الذين لم يكملوا المرحلة الثانوية.

وتكشف هذه الفجوة عن القيمة الاقتصادية للمعرفة المتخصصة في سوق العمل، خصوصاً مع اشتداد المنافسة بين الدول لاستقطاب الاستثمارات وتطوير الصناعات المتقدمة، في وقت تواجه فيه الشركات تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف التدريب وسرعة تغير المهارات المطلوبة نتيجة التحولات التكنولوجية.

ورغم ارتباط التحصيل العلمي بفرص الحصول على وظائف أفضل ورواتب أعلى، فإن العائد الاقتصادي لا يتحدد بالشهادات وحدها، بل يتأثر أيضاً بحجم الطلب على التخصصات ومستويات الإنتاجية وجودة البرامج التعليمية، فضلاً عن قدرة الأسواق على استيعاب الخريجين وتوفير فرص متكافئة.

تظهر بيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي لعام 2023 وجود تفاوت واضح في الأجور الأسبوعية بين العاملين وفق مستوياتهم التعليمية، إذ بلغ متوسط دخل الحاصلين على درجات مهنية متقدمة نحو 2206 دولارات، مقابل 2109 دولارات لحملة الدكتوراه.

وسجل أصحاب الماجستير متوسطاً أسبوعياً بلغ 1737 دولاراً، مقارنة بنحو 1493 دولاراً لحملة البكالوريوس، بينما حصل العاملون الحاصلون على درجات جامعية متوسطة على 1058 دولاراً. وفي المقابل، لم يتجاوز متوسط الأجر الأسبوعي للعاملين الذين لم يكملوا التعليم الثانوي 708 دولارات، ما يعني أن أصحاب المؤهلات المهنية المتقدمة يتقاضون أكثر من ثلاثة أمثال دخل هذه الفئة.

وتعكس الأرقام أهمية التخصصات المتقدمة في تعزيز القدرة التفاوضية للعاملين، لكنها لا

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com